



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الاجتماعية



شعبة: علم الاجتماع

تخصص: حضري

الرقم التسلسلي:

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة

The Role of Civil Society Organizations in Promoting the Values of Citizenship

دراسة ميدانية لجمعيات الأحياء ببلدية خنشلة

A Field Study of Neighborhood Associations in the Municipality of Khenchela

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستري في شعبة علم الاجتماع تخصص: حضري

إشراف الأستاذ:

د. شكري عاشوري

إعداد الطالب:

-محمد الأمين خمار

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
مرغاد زينب	أستاذ محاضراً	رئيساً
شكري عاشوري	أستاذ محاضراً	مشرفاً ومقرراً
قتالي عبد الغالي	أستاذ محاضراً	مناقشاً

السنة الجامعية: 2025-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان:

نتقدم بالشكر الجزيل وكل الشكر والعرفان والتقدير للعلي القدير سبحانه خالق الكون في أحسن خلق وتصوير، والذي بفضلله تم إنجاز هذا العمل كما نتوجه بالشكر الجزيل والاحترام الكبير إلى الأستاذي الكريم "عاشوري" على ما قدمه من عون وتوجيهات ونصائح.

وكما نتقدم بالشكر لأساتذتنا الأفاضل دون تمييز بأجمل وأسمى المعاني آيات التكريم والاحترام والتوجيهات القيمة طيلة فترة الدراسة.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون هذا العمل ثمرة جهد وطيبة لكل طالب الاستفادة منها.

إهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

(وفوق كل ذي علم عليم)

إلى النجم الساري في السماء أفقي إلى الغالي الذي سكن في أعماقي إلى منبع الخير
الدافقوالحنان،....والمربي ألف أصل الذي نسج لي طريق النجاح في حياتي إليك أياوالد
حبيب أبي، أمي....

وإليك يا أغلى من احتويت عقلي ودامت بيا نفسي وأنفاسي إلى
الحب الصادق وإلى أخواتي وأخوتي الذين كانوا سنداً لي شوقي، أسيا، شهرة، ريمة
واهدائي لكل عائلتي وأحبائي

والى كل من دعا لي بالخير واشكر جميع أساتذتي الكرام الذين

كانوا سنداً لي

طيلة مشوار الدراسي

فهرس المحتويات

الموضوع	
	شكروعرفان.....
	إهداء.....
	فهرس المحتويات.....
	فهرس الجداول.....
	فهرس الأشكال.....
أ	المقدمة.....
الجانب النظري	
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي الدراسة	
01	أولا- إشكالية.....
01	ثانيا- فرضيات الدراسة.....
02	ثالثا- أسباب إختيار موضوع الدراسة.....
02	رابعا- أهمية الدراسة.....
03	خامسا- أهداف الدراسة.....
03	سادسا- تحديد مفاهيم الدراسة.....
08	سابعا: الدراسات السابقة.....
14	ثامنا:- مقارنة النظرية.....
الفصل الثاني: التأصيل النظري لمنظمات المجتمع المدني في تجسيد قيم المواطنة	
18	تمهيد.....
19	المبحث الأول: استراتيجيات المنظمات المجتمع المدني.....
19	المطلب الأول: تمكين الأفراد وتعزيز المشاركة المدنية.....
19	المطلب الثاني: منظمات المجتمع المدني كضامن لتحقيق العدالة الاجتماعية.....
21	المطلب الثالث: منظمات المجتمع المدني كضامن لتحقيق العدالة الإجتماعية
22	المطلب الرابع: منظمات المجتمع المدني وتفعيل قيم المواطنة داخل المدن
23	المبحث الثاني: تحديات تواجه المجتمع المدني.....
23	المطلب الأول: التحديات الداخلية.....
25	المطلب الثاني: التحديات الخارجية.....

28	المطلب الثالث: الحلول الممكنة لتجاوز التحديات.....
31	المبحث الثالث: واقع منظمات المجتمع المدني في العالم العربي.....
31	المطلب الأول: التحديات الخاصة في العالم العربي.....
32	المطلب الثاني: أمثلة من الواقع العربي.....
34	المطلب الثالث: التوصيات لبناء منظمات المجتمع المدني.....
35	المبحث الرابع: نظرية العقد الاجتماعي.....
35	المطلب الأول: التعريف بالنظرية.....
37	المطلب الثاني: إيجابيات النظرية العقد الاجتماعي.....
37	المطلب الثالث: سلبيات النظرية العقد الاجتماعي.....
39	المبحث الخامس: المواطنة.....
39	المطلب الأول: مفهوم المواطنة.....
40	المطلب الثاني: خصائص وعناصر المواطنة.....
41	المطلب الثالث: أبعاد المواطنة.....
43	المطلب الرابع: أنماط ومبادئ المواطنة.....
46	المبحث السادس: علاقة منظمات المجتمع المدني بالمواطنة.....
46	المطلب الأول: دور المجتمع المدني في تفعيل قيم المواطنة.....
48	المطلب الثاني: مساهمة منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية.....
50	المطلب الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.....
56	المبحث السابع: ماهية جمعيات الأحياء.....
56	المطلب الأول : مفهوم جمعيات الأحياء.....
57	المطلب الثاني: الأهداف لجمعيات الأحياء.....
57	المطلب الثالث: دور جمعيات الأحياء.....
59	الخلاصة.....
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية لدراسة الميدانية	
61	تمهيد.....
62	أولا : مجالات الدراسة.....
62	المجال المكاني.....
62	المجال الزمني.....
62	المجال البشري.....
63	ثانيا : منهج الدراسة.....
63	ثالثا: عينة الدراسة.....

64	رابعاً: أدوات جمع البيانات.....
64	1. الملاحظة.....
65	2.. المقابلة.....
67	خامساً: الأساليب الإحصائية.....
67	الخلاصة.....
الفصل الرابع: عرض والتحليل البيانات	
69	تمهيد.....
70	أولاً- عرض وتحليل بيانات الدراسة.....
70	عرض دليل المقابلة.....
70	1. تحليل بيانات المحور الأول.....
70	2. تحليل البيانات المحور الثاني.....
75	3. تحليل البيانات المحور الثالث.....
79	4. تحليل البيانات المحور الرابع.....
83	ثانياً : النتائج العامة للدراسة
84	ثالثاً: مناقشة النتائج الدراسة.....
84	1. في ضوء الفرضيات.....
85	2. في ضوء الدراسات السابقة.....
86	3. في ضوء المقاربة النظرية.....
87	الخلاصة.....
90	خاتمة.....
/	قائمة المصادر والمراجع.....
/	الملاحق.....
/	الملخص.....

• فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	يوضح محاور المقابلة	65
02	يمثل لجنة الأحياء	66

• فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	يمثل بطاقة تعريف الدراسة العربية الأولى	08
02	يمثل بطاقة تعريف الدراسة العربية الثانية	10
03	يمثل بطاقة تعريف الدراسة الجزائرية الأولى	11
04	يمثل بطاقة تعريف الدراسة الجزائرية الثانية	12

مقدمة

● المقدمة:

لقد أصبحت "المواطنة" اليوم من بين أبرز المفاهيم التي تستقطب اهتمام الباحثين والممارسين في ميادين السياسة، الاجتماع، التنمية، والقانون، نظراً لما تحمله من دلالات تتجاوز الانتماء القانوني للدولة لتشمل المشاركة، الالتزام، والمسؤولية الفردية والجماعية في بناء المجتمع. فالمواطنة ليست مجرد حالة مدنية تُمنح عبر وثيقة، بل هي ثقافة تُغرس، وممارسة تُكتسب، وتفاعل دائم بين الفرد والدولة في إطار من الحقوق والواجبات المتبادلة.

في ظل التحولات السياسية والاجتماعية المتسارعة التي عرفها العالم خلال العقود الأخيرة، ازداد الوعي الدولي والمحلي بأهمية بناء مجتمعات مدنية قوية، قادرة على إرساء قواعد المواطنة الفاعلة، عبر تنظيمات اجتماعية وسيطة تُمكن الأفراد من التعبير عن مطالبهم، والمساهمة في تنمية محيطهم، والمشاركة في صناعة القرار العمومي. وفي هذا الإطار، برزت منظمات المجتمع المدني كقوى اجتماعية منظمة تلعب دوراً مهماً في تجذير السلوك المدني، وحمل قيم التضامن، الحوار، والمسؤولية.

أما في السياق الجزائري، فقد شهد المجتمع المدني تطوراً ملحوظاً من حيث الكمّ منذ صدور قانون الجمعيات سنة 1987، ثم تعديله لاحقاً، ما سمح بظهور آلاف الجمعيات الناشطة في مختلف الميادين. غير أن هذا الانتشار الكمي لم يواكبه بالضرورة حضور نوعي يعكس فاعلية حقيقية لهذه الجمعيات، خاصة على مستوى تعزيز قيم المواطنة في الوسط الاجتماعي.

من بين هذه التنظيمات، تبرز جمعيات الأحياء كفاعل محلي قاعدي، يشغل في قلب المجال السكني اليومي، ويُفترض أن يلعب دوراً مزدوجاً: من جهة تأطير حاجات السكان والتعبير عنها، ومن جهة ثانية نشر قيم المواطنة، كتوعية السكان، الدفاع عن المرفق العام، وتحفيز المشاركة التطوعية. غير أن واقع هذه الجمعيات لا يزال محاطاً بإشكالات عدة تتعلق بالتسيير، التكوين، التمويل، والعلاقة مع السلطات، مما يستدعي الوقوف على طبيعة مساهمتها الفعلية في تعزيز المواطنة داخل المحيط المحلي.

انطلاقاً من هذه الخلفية، جاء هذا البحث ليسلّط الضوء على الدور الذي تلعبه جمعيات الأحياء كجزء من منظمات المجتمع المدني في ترسيخ المواطنة في بلدية خنشلة، من خلال تحليل واقع نشاطها، آليات عملها، معيقاتها، ونوعية علاقتها بالمحيط الاجتماعي والمؤسسي.

الفصل الأول:

موضوع الدراسة

أولاً- إشكالية الدراسة:

شهد مفهوم المواطنة تطوراً نوعياً عبر الزمن، حيث انتقل من كونه مجرد رابطة قانونية تجمع الفرد بالدولة إلى كونه إطاراً شاملاً يُنظم العلاقة بين الفرد والمجتمع، ويحدد آليات الانتماء والمشاركة والتفاعل داخل المجال العام. المواطنة الحديثة تقوم على ثلاث دعائم أساسية: (الحقوق) المدنية، السياسية، الاجتماعية)، الواجبات (الالتزام بالقانون، احترام النظام العام)، والمشاركة الفعالة في صنع القرار ورسم ملامح الحياة العامة.

وفي ظل التغيرات المتسارعة التي مست بنية الدولة والمجتمع، وبروز تحديات جديدة كالعزوف السياسي، ضعف الثقة في المؤسسات، وتراجع القيم المدنية، أصبحت الحاجة ملحة لإعادة التفكير في أدوات تعزيز المواطنة، خاصة على المستوى المحلي. هنا، تبرز منظمات المجتمع المدني، وفي مقدمتها جمعيات الأحياء، كفاعل اجتماعي محوري قادر على ملء هذا الفراغ، وتفعيل المشاركة الشعبية، وبناء جسور من التواصل بين الدولة والمجتمع.

تُعَدُّ جمعيات الأحياء من بين أهم مكونات المجتمع المدني القاعدي، لما لها من تماس مباشر مع المواطنين في حياتهم اليومية، ولما تُتيح من فرص للتعبير عن الانشغالات المحلية، وتنظيم المطالب الجماعية، والمساهمة في تحسين المحيط العمراني والاجتماعي. كما يُفترض أن تلعب هذه الجمعيات دوراً في تكوين الوعي المدني، عبر نشر ثقافة احترام القانون، المحافظة على الملكية العامة، تقوية روح المبادرة، وتشجيع الحس التضامني والانتماء للحي والوطن.

غير أن هذا الدور المفترض يصطدم، في الواقع، بجملة من التحديات والإكراهات التي تحدّ من فعالية هذه الجمعيات، وتفرغ أدوارها من محتواها الحقيقي. فعدد الجمعيات تعاني من غياب التكوين، ضعف الموارد، غموض في الأهداف، الاعتماد على الاجتهاد الفردي، والانغلاق على المبادرات المناسبة فقط. أضف إلى ذلك وجود نوع من الريبة أو التوجس من طرف السلطات المحلية إزاء الجمعيات الناشطة، مما يؤثر على التنسيق، التمويل، والاعتراف المؤسسي.

من جهة أخرى، لا يمكن إغفال ضعف الثقافة المدنية لدى جزء من المواطنين، حيث يُنظر إلى الجمعيات كمجرد هيئات تُعنى بالمساعدات الاجتماعية أو الصراعات المحلية، لا كفضاءات للمشاركة المدنية والتعبير الحر. وهذا يُضعف من دورها كمدرسة للمواطنة الفعلية، ويُفقد تأثيرها التربوي والتحسيبي داخل الحي أو المجال الحضري. في ضوء هذا الواقع، تُطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم جمعيات الأحياء، باعتبارها إحدى مكونات المجتمع المدني، في تعزيز المواطنة داخل المجتمع المحلي في بلدية خنشلة؟

التساؤلات الفرعية:

- 1- ما هي الأدوار الأساسية التي تلعبها منظمات المجتمع المدني في تعزيز المواطنة؟
- 2- ما هي العوامل التي تعزز أو تعيق قدرة منظمات المجتمع المدني على القيام بدورها في تعزيز المواطنة؟
- 3- ما هي الاستراتيجيات المقترحة لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في بناء المواطنة الفاعلة؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

✓ الفرضية الرئيسية:

- لمنظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في تعزيز المواطنة.

• الفرضيات الجزئية:

1. التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والجهات الرسمية يساهم في توسيع نطاق تأثيرها في تعزيز المواطنة.

المؤشر: عدد الشراكات والمبادرات المشتركة بين منظمات المجتمع المدني والجهات الرسمية.

البعد: البعد المؤسسي من (القوانين والتشريعات مدى استقلالية المؤسسات)

2. يساهم توافر التمويل المستدام والتدريب في تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على تعزيز المواطنة.

المؤشر: حجم التمويل وبرامج التدريب.

البعد: البعد الاقتصادي.

3. استقرار البيئة السياسية تعزز فاعلية منظمات المجتمع المدني في تحقيق أهدافها المتعلقة بالمواطنة.

المؤشر: درجة الاستقرار السياسي وعدد القوانين الداعمة لأنشطة المجتمع المدني.

البعد السياسي.

ثالثا: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

• تسليط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة وبناء مجتمع يحقق التكامل بين الحقوق والواجبات.

• الحاجة إلى دراسة آليات مواجهة التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، مثل ضعف التمويل، والتقييدات القانونية، والبيئة السياسية المتقلبة.

• ارتباط موضوع البحث بشكل مباشر بقضايا التنمية المستدامة التي تعتمد على تعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية الفعالة.

• ندرة الدراسات الأكاديمية التي تربط بين دور منظمات المجتمع المدني وتعزيز المواطنة في السياقات الاجتماعية والسياسية المختلفة.

• المساهمة في تقديم توصيات عملية لتحسين أداء منظمات المجتمع المدني بما يعزز مساهمتها في بناء مواطنة فاعلة وشاملة.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب، حيث تسهم في توسيع الفهم الأكاديمي لدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المواطنة من خلال تقديم إطار نظري شامل لدراساتها. كما توفر توصيات عملية لتحسين أداء هذه المنظمات في تعزيز القيم المدنية والاجتماعية، مما يساعد في تمكين الأفراد والمجتمعات من ممارسة حقوقهم وواجباتهم والمشاركة الفاعلة في الحياة العامة. على المستوى التنموي، تساهم الدراسة في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين الوعي المجتمعي وتعزيز التماسك الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تلعب دوراً مهماً في تحسين العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، مما يعزز الاستقرار السياسي والمشاركة الديمقراطية.

خامساً- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للوصول إلى تحقيق جملة من الأهداف وتتمثل أهداف دراستنا في:

- ✚ دراسة الأدوار التي تلعبها منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة.
- ✚ تحليل العوائق التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تعزيز المواطنة بشكل فعال.
- ✚ تقديم استراتيجيات عملية لتحسين قدرة منظمات المجتمع المدني على بناء المواطنة الفاعلة.
- ✚ دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في قدرة منظمات المجتمع المدني على تحقيق أهدافها.
- ✚ تسليط الضوء على أهمية تعزيز المواطنة من خلال تفاعل منظمات المجتمع المدني مع الأفراد والمجتمع.

سادساً: -تحديد مفاهيم الدراسة:

✓ تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

1. تعريف منظمات المجتمع المدني:

يعرفها محمد ابراهيم خيرى الوكيل هي مجمل التنظيمات والمؤسسات التي تمثل كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لاتخضع مباشرة لهيمنة السلطة، وبالتالي فه وهامش يضيق ويتسع بحسب السياق، حيث ينتج فيه الفرد ذاته وأفكاره ومقدساته وإبداعاته فهناك دائماً الهوامش من الحصانة الفردية والجماعات ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي إن هذه الهوامش هي التي تسميتها مجتمعاً مدنياً. (حنان ح.، منظمات المجتمع المدني ودورها في حماية في حماية الحقوق والحريات،

(2022، صفحة 21)

وتعرف أيضاً هي مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المنافع للمجتمع أو بعض فئاته المهمشة أو لتحقيق المصالح أفرادها. (موسى، 2017، صفحة 42)

التعريف الإجرائي هي مجموعة مواطنين تطوعية غير ربحية يتم تنظيمها على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي.

II. تعريف مجتمع المدني: ه ومجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة

والدولة، أي بين مؤسسات القرباة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها. هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتواضع والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. (شحادة ح.، 2015، صفحة 14)

يعرفه سعد الدين ابراهيم بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة الغير الحكومية وغير الإرثية، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مصالح جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام، التواضع، التسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. (محمد غ.، 2021، صفحة 503)

التعريف الإجرائي: ه والذي يتمكن أفراد ه من تكوين أعمالهم الجماعية وممارسة أنشطتهم بصورة مستقلة عن مؤسسات الدولة ولكن في ظل القانون أو الدستور العادل والمقبول من المجتمع.

III. تعريف المواطنة:

1. لغة: اشتقت من كلمة وطن ووطن بالمكان أي اقام به وأوطن البلد أي اتخذ ه وطنًا. وورد لفظ "المواطنة"

في المعاجم العربية على أنه -مصدر الفعل " واطن" على وزن (فاعل) والذي يأتي بمعنى " شارك في المكان إقامة ومولدا وه ومصدر رباعي مشتق من فعل وطن على الأمر : أضمر أن يفعله معه" كما يدل على المشاركة والمداومة والاستمرار، ومن ملفوظات المواطنة أيضا " وطن يطن وطنًا : أقام فيه، ووطن نفسه على الأمر، واستوطن البلد: اتخذها وطنًا، وتوطنت نفسه على كذا : حملت عليه" الموطن "ومن يقيم معك في الوطن. (الشعبي، صفحة 2)

- ويعرف لغويا ايضا بأن كلمة المواطنة مأخوذة من الوطن المنزل الذي يقيم فيه، وه وموطن الإنسان ومحل ه. وطن، يطنوطنًا أقام بها وطنًا البلد: اتخذ ه وطنًا، توطن بالبلد: اتخذ ه وطنًا، وجمع وطنًا ووطان. (ياسمينه و آمنة، 2016)

2. اصطلاحًا: عرف معجم المصطلحات والعلوم الاجتماعية المواطنة بأنها صفة المواطن التي تحدد حقوقه

وواجباته الوطنية وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء لوطنه وخدمته في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين عن طريق العمل المؤسسي والفردى الرسمي والتطوعي في تحقيق الاهداف التي يصب ولها الجميع وتوجد من أجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الميزانيات . (مجاهد ومحمد عبد المنعم محمد سليمان، 2022، صفحة 12)

وعرفت ه الموسوعة العربية العالمية أنها اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن. (ياسمينه و آمنة، 2016)

• ويعرفها أون وستاركيو وسلر المواطنة بأنها الحالة قانونية أو هوية أساسية المواطنة كمكانة قانونية هي

ارتباط الرسمي بأمة أ ودولة معينة مع ما يصاحب هذا (الغربية، استراتيجية لتعزيز التربية من أجل المواطنة في المدرسة الحديثة، 2012) الارتباط من التمتع بحقوق وفرض وحماية وواجبات ومسؤوليات والحدود التي تقتضيها تلك المكانة. (الغربية، استراتيجية لتعزيز التربية من أجل المواطنة في المدرسة الحديثة، 2012، صفحة 14)

• عرف "مارشال" المواطنة بأنها المكانة التي تسير الحصول على الحقوق والقوى المرتبطة بها، والتي تحدد الحقوق المدنية مثل حرية التعبير والمساواة أمام القانون والحقوق السياسية التي تشمل الحق في التصويت والحق في الانضمام إلى أي متطلبات سياسية مشروعة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

• عرفها "جمال الدين إبراهيم محمود" المواطنة بأنها "مجموعة القيم والمبادئ والاتجاهات التي تؤثر في شخصية الفرد فتجعله إيجابياً يدرك ماله من حقوق ومت عليه من واجبات في الوطن الذي يعيش فيه، قادراً على التفكير السليم في المواقف المختلفة.

• أما "فكري حسن ريان" فقد عرف المواطنة بأنها مجموعة القيم التي تجعل الفرد يتفانى في خدمة وطنه بل ويضحي بنفسه في سبيل ذلك إن اقتضت الضرورة.

• عرف "القحطاني" مفهوم المواطنة من المنظور الإسلامي بأنها مجموعة العلاقات والروابط التي تنشأ بين دار الإسلام وكل من المفكرين الإسلاميين في طرقي العلاقة الممارسة للمواطنة.

• كما عرف "محمد عثمان الخشت" المواطنة بأنها الانتماء للوطن انتماء يتمتع المواطن فيه بالعضوية الأهلية على نهج ويتساوى فيه مع آخرين الذين يعيشون في الوطن نفسه مساواة كاملة الحقوق والواجبات أمام القانون دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الفكر أو الموقف الحالي أو الانتماء السياسي، ويحترم كل مواطن المواطن آخر، كما يتسامح الجميع تجاه بعضهم البعض رغم التنوع والاختلاف بينهم. (لادمي، 2019، صفحة 82)

التعريف الاجرائي:

هي العلاقة بين الفرد والدولة التي يعيش على أرضها ويحمل جنسيتها وتقوم هذه العلاقة على ان تضمن الدولة حقوق الافراد وحريةهم دون أي شكل من أشكال التمييز بينهم.

تعريف التنمية المجتمعية:

عرفها هيجنز بأنها عملية استثمار إنساني تتم في المجالات أ والقطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم والصحة العامة والإسكان والرعاية الاجتماعية.... إلخ بحيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي الذي يبذل في المجتمع. (إيمانوطويل أحمد، 2019، صفحة 46)

تعرف أيضا أنها تنمية العلاقات والروابط القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه وغده ورفع مستواه المعيشي والثقافي والصحي وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وتعاونه مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل. (العربي، 2016، صفحة 167)

التعريف الاجرائي:

هي مصطلح عام يطلق على ممارسات النشطاء المدنيين والمواطنين المعنيين والمهنيين والتي تهدف الى بناء مجتمعات محلية أقوى وأكثر قدرة على مقاومة.

IV. تعريف التمكين الاجتماعي:

هو مصدر للفعل (مكن للمكان عند أهل اللغة هو والموضع الحاوي للشيء وقد وردت مفردة (مكن) بمعان متعددة، منها: مكن الشيء وأمكنه منه: جعل له عليه سلطانا وقدرة، أمكن فلانا الأمر سهل عليه وتيسر وقدر عليه، وتمكن من الأمر استمكن منه: قدر عليه وظفر به. ويقال: مكنته وامكنت له فتمكن، وأمكنت فلانا من فلان.

التمكن في معناها العام هو "عملية زيادة قدرة الأفراد أو المجموعات اتخاذ الخيارات وتحويل تلك الخيارات الى اجراءات ونتائج مرغوبة" وه وبهذا المعنى يرفع من استقلالية الأفراد والمجموعات وقدرتهم على اخذ القرار وتقرير المصير وتفعيل أدوارهم كمشاركين في تطوير الذات والمجتمع وعليه التمكين عملية ومسار وليس نتيجة ومن خلال هذه العملية يصبح الفرد عامل تغيير ويتحول التصور عنده من "لا أستطيع" إلى "أستطيع" ومن "صعب المنال" إلى "يمكن أن أفعل". (كاظم، 2024، صفحة 114)

ويعرف أيضا بأنه عملية يتم ممارستها مع الفئات أو المنظمات أو الجمعيات أو الجماعات التي تمتلك القوة ليصبحوا على وعي بتفاعلاتهم مع القوى المحيطة بحياتهم، وكيف يتعاملون معها ولتنمية مهاراتهم للحصول على بعض التأثيرات في حياتهم. (غنيم، 2023، صفحة 168)

ويعرف أيضا على أنها استراتيجية تهدف إلى منح القوة للعملاء والقدرة على السيطرة على شئون حياتهم ومساعدتهم للوصول الى الموارد المجتمعية التي يحتاجون إليها وأيضا مساعدتهم في الحصول على المعلومات وتنمية مهاراتهم وقدراتهم المطلوبة للاعتماد على النفس وتحقيق التغيير المنشود. (مغازي، صفحة 597)

التعريف الاجرائي:

هو وعملية تهدف إلى تعزيز قدرة الأفراد أو الفئات الاجتماعية على تحقيق التحكم الأكبر في حياتهم، والمشاركة الفعالة في المجتمع وتحقيق الاستقلالية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على واقعهم.

V. تعريف الرأس المال الاجتماعي:

يعرفه بوردي وبأنه مجموع الموارد المحققة والمتوقعة التي ترتبط بملكية شبكة من العلاقات المستمرة التي تكون أقل وأكثر تنظيم للمعرفة واستطلاع المعارف المتبادلة بمعنى آخر هو الانتماء لمجموعة. (أمينة ومختاري، صفحة 5)

وعرف أيضا ه ومجموعة من الموارد المتأصلة في العلاقات القائمة بين الأفراد في المنظمة والتي تعكس خصائص العلاقات الاجتماعية داخلها، والتي يمكن إدراكها من خلال توجههم نحو والعمل الجماعي والاهداف الجماعية والثقة المشتركة، وه وبنفس الوقت صفة للأفراد العاملين المدركين لمزايا تعود على مكانتهم في المجموعة. (حسين، 2022، صفحة 125)

ويعرفه بورتوسوزميلة لاندولت بأنه القدرة على ضمان الموارد العضوية في الشبكات الاجتماعية. (رشاد، 2015، صفحة 136)

التعريف الإجرائي:

ه والركيزة الأساسية للعلاقات الاجتماعية ويتكون من مجموع الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال التعاون ما بين أفراد وجماعات مجتمع ما وتفاضليه التعامل معه.

أ. تعريف الدور:

أ- لغة: مادة (د.و.ر) الدور الطبقة من الشيء المدار بعضه فوق بعض وه وأيضا النوية.

ب- اصطلاحا: ه ومجموعة من الأنماط المرتبطة أو الأطر السلوكية التي تحقق ما ه ومتوقع في مواقف معينة، وتترتب على الأدوار إمكانية التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة. (لمين ب.، 2021، صفحة 556)

وتعريف الدور في علم اجتماع ه ونموذج السلوك الذي تتطلبه مكانة الفرد داخل الجماعة التي ينتمي إليها، بحيث يتحدد سلوكه في ظل توقعات الفرد وتوقعات الأفراد الآخرين منه. (المبارك، 2024، صفحة 126)

ويعرفه كوترل ه ومجموعة من الاستجابات الشرطية المترابطة داخليا عند شخص ما في موقف اجتماعي والتي تعبر عن أسلوب مثير، في إثارة مجموعة متماثلة من الاستجابات الشرطية المتناسكة في نفس الوقت. (جلول، 2022، صفحة 55)

ويعرفه أيضا لينتون ه والجانب الديناميكي للحالة أ وللوضعية، فالفرد في الحياة الاجتماعية يقوم بالتواصل من خلال حالة معينة ويتفاعل مع الحالات الأخرى عندما يتبع الفرد واجباته والحقوق معينة في سلوكه. (عودة وسمير، صفحة 585)

التعريف الإجرائي:

ه والسلوك المتوقع من الفرد الذي يشغل منصبا أ ومكانة اجتماعية معينة.

سادسا- الدراسات السابقة:

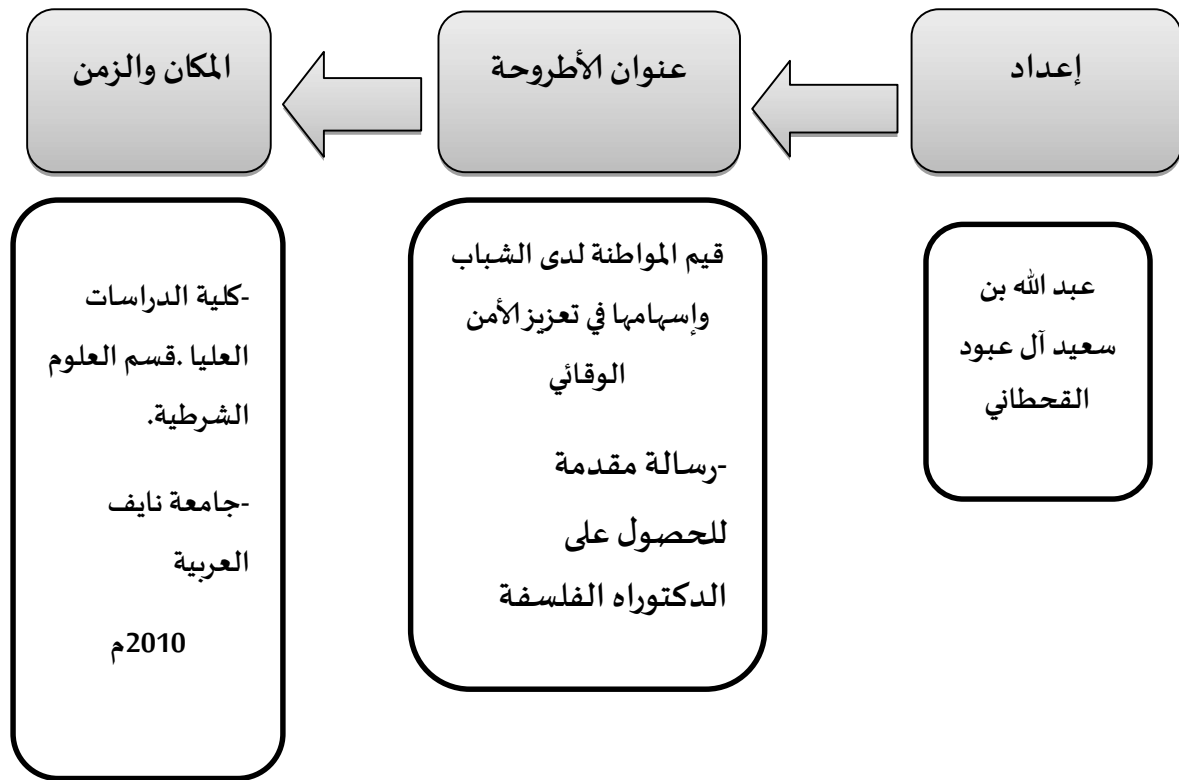
تعد الدراسات السابقة المرجع الأساسي الذي يعتمد عليه الباحث للوصول إلى صياغة مشكلة البحث والإلمام بالإطار النظري لمتغيراتها، وتدعيما لموضوع البحث سنعرض في هذا الإطار مجموعة من الدراسات (ماجستير، أطروحات دكتوراة، مقالات ومجلات) ومن أهم هذه الدراسات التي عالجت هذا الموضوع هي:

✓ الدراسات العربية:

الدراسة الأولى:

بطاقة التعريف:

شكل رقم 01 بعنوان: بطاقة تعريف للدراسة العربية الأولى



هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى قيم المواطنة لدى الطلبة السعوديين من فئة الشباب في الجامعات المملكة العربية السعودية مدى إسهام تلك القيم في تعزيز الأمن الوقائي وذلك من خلال استجابات عينة الدراسة لبعض قيم للمواطنة وهي (المشاركة النظام) وكذلك التعرف على المعوقات التي تحد من ممارستهم لهذه القيم والمقومات اللازمة لتفعيل ممارستها على أرض الواقع إضافة إلى التعرف على قياس بعض المتغيرات المتعلقة بعينة الدراسة ويتضح ذلك من خلال خمسة فصول إضافة إلى المراجعة الملاحق

حيث تناول فصل الأول مشكلة الدراسة وابعادها من خلال عرض مقدمة الدراسة ثم مشكلة الدراسة وتساقولاتها ثم أهداف الدراسة وأهميتها فحدود الدراسة والمفاهيم والمصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة كما احتوى

الفصل الثاني غلى الخلفية النظرية للدراسة مشتملا على جزاين رئيسين الاول يتعلق بالاطار النظري والثاني بالدراسات السابقة حيث اشتمل الجزء الاول على مفهوم واهمية القيم والوظائف التي تقوم بها في المجتمعات ثم تصنيف القيم ومكوناتها ومصادرها فنظرة تاريخية على مفهوم المواطنة واهميتها ثم اهمية اسهام المواطنة في تعزيز الامن الوقائي كذلك علاقة الاسلام بالوطن والمواطنة ومقومات المواطنة والتحديات التي تواجهها اضافة الى لمحة عن دور الشباب والجامعة في تعزيز الامن والتنمية اما الجزء الثاني فقد تناول العديد من الدراسات المحلية والعربية والاجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة مع قيام الباحث ببيان اوجه الاختلاف والتشابه بين تلك الدراسات علاقة بموضوع الدراسة مع قيام الباحث ببيان اوجه الاختلاف والتشابه بين تلك الدراسات والدراسة الحالية .

اما الفصل الثالث فقد احتوى على الاجراءات المنهجية للدراسة حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بمدخله الوثائقي والمسحي الاجتماعي وكان مجتمع الدراسة عبارة عن الشباب السعودي في مرحلة البكالوريوس في جامعات المملكة العربية السعودية والعينة بلغت (384) مفردة موزعة احصائيا بالتناسب على العدد (5) جامعات . كما اشتمل هذا (القحطاني، 2010، صفحة 212) الفصل بناء اداة الدراسة وتحكيمها وتطبيقها مشتملة على اربعة محاور رئيسة تجتوي على الابعاد المراد بحثها في الدراسة اضافة لتحديد خصائص العينة والاجابة عن السؤال الرئيس الذي انبثقت منه اربعة اسئلة فرعية باستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية ومجموعة من الاختيارات الاحصائية اللازمة اما الفصل الخامس فقد احتوى ملخص الدراسة والنتائج التي توصلت اليها والتوصيات التي يقترحها الباحث بعدما تم انهاء الدراسة بالمراجع ثم الملاحق. (القحطاني، 2010، صفحة 212)

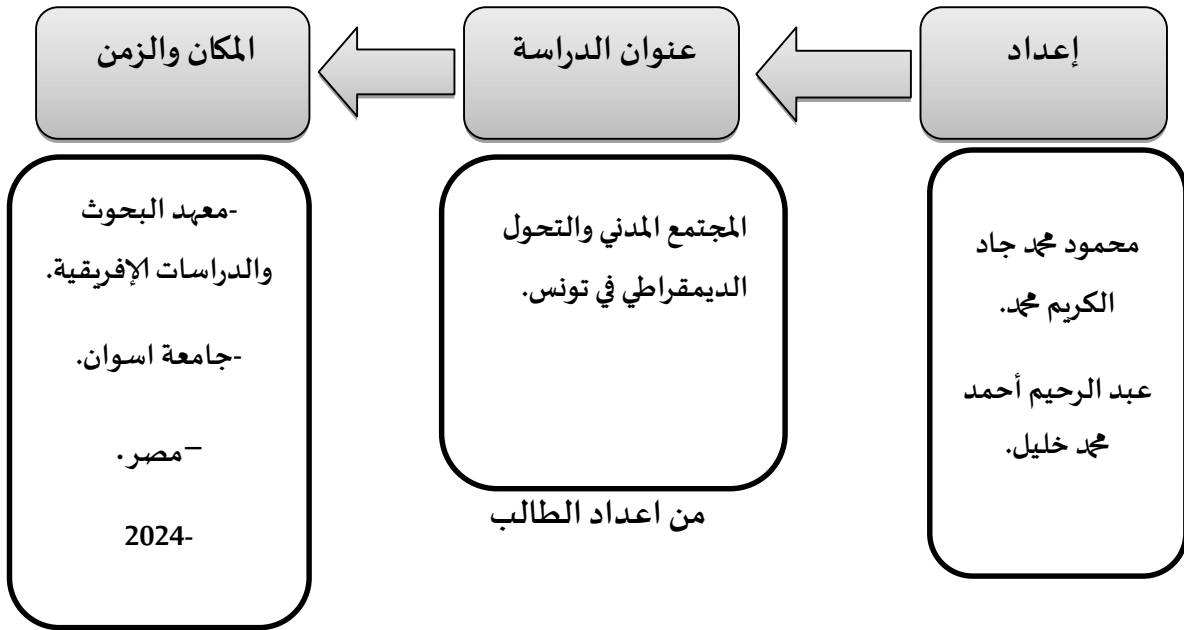
• مدى الاستفادة من هذه الدراسة:

ساهمت الدراسة في دعم الجانب النظري المتعلق بمفهوم المواطنة من خلال توضيح أبعادها المختلفة، مما أتاح بناء قاعدة معرفية منظمة حول العلاقة بين المواطنة وتحقيق الأمن الوقائي في المجتمع. كما وفرت إطاراً مفاهيمياً متكاملًا يبرز أهمية تفعيل قيم المواطنة، والمعوقات التي تحول دون ممارستها، إلى جانب المقومات الضرورية لتعزيزها في الواقع. وقد ساعدت هذه المضامين في إثراء الرؤية النظرية المتعلقة بدور منظمات المجتمع المدني والشباب في تعزيز المواطنة، كما ساعدت نتائج الدراسة في توجيه بناء الإشكالية وتحديد محاور المعالجة النظرية بشكل دقيق.

الدراسة الثانية:

بطاقة التعريف:

شكل رقم 02 بعنوان: بطاقة تعريف للدراسة العربية الثانية



يبدو وأن المشهد السياسي في تونس متبايناً خاصة بين القوى السياسية والاجتماعية، في ظل الالتزامات المتلاحقة للمشاهد المختلفة والمتعلقة بعملية التحول الديمقراطي، والتي يحفزها العديد من المخاطر بسبب الاحتقان السياسي والتجاذبات، وبالرغم من ذلك فقد كانت خطوة هامة قامت بها قوى المجتمع المدني بانتخاب المجلس التأسيسي في أكتوبر 2011، وتلى ذلك انتخابات تشريعية في أكتوبر عام 2014، ظهر من خلالها مجلس لنواب الشعب جمع تنوعاً للمشهد السياسي في تونس، وجاءت الانتخابات الرئاسية في نفس العام لتتجه نح ومسار التحول الديمقراطي.

أوضحت هذه الدراسة فعالية المجتمع المدني نح والأخذ بالتحول الديمقراطي، في ظل المشاركة الشعبية والسياسية، والتي تدعم قيم المواطنة، وترسخ سيادة القانون، بما تملكه مؤسسات المجتمع المدني من تنظيمات وقدرات تنسق وتنظم وتزيد من قوة الدولة، وقوة تلك المؤسسات، لتصبح الدولة التونسية تحمل الصبغة الديمقراطية، التي تحقق تطلعات الشعب التونسي، وتزيل همومه، بل وتساعده في تقديم إسهاماته التي تتحول لتفاعلات تعمل على تحقيق مزيد من الديمقراطية. (محمد وعبد الرحيم أحمد، 2024، صفحة 398)

• مدى الاستفادة من الدراسة:

ساهمت الدراسة في دعم الجانب النظري المتعلق بدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيم المواطنة، من خلال إبراز مساهمتها في ترسيخ مبادئ المشاركة السياسية والوعي الديمقراطي. كما أوضحت الدراسة كيف يمكن للمجتمع المدني أن يشكل قوة تنظيمية فاعلة تساهم في تدعيم مؤسسات الدولة وتحقيق الاستقرار المجتمعي.

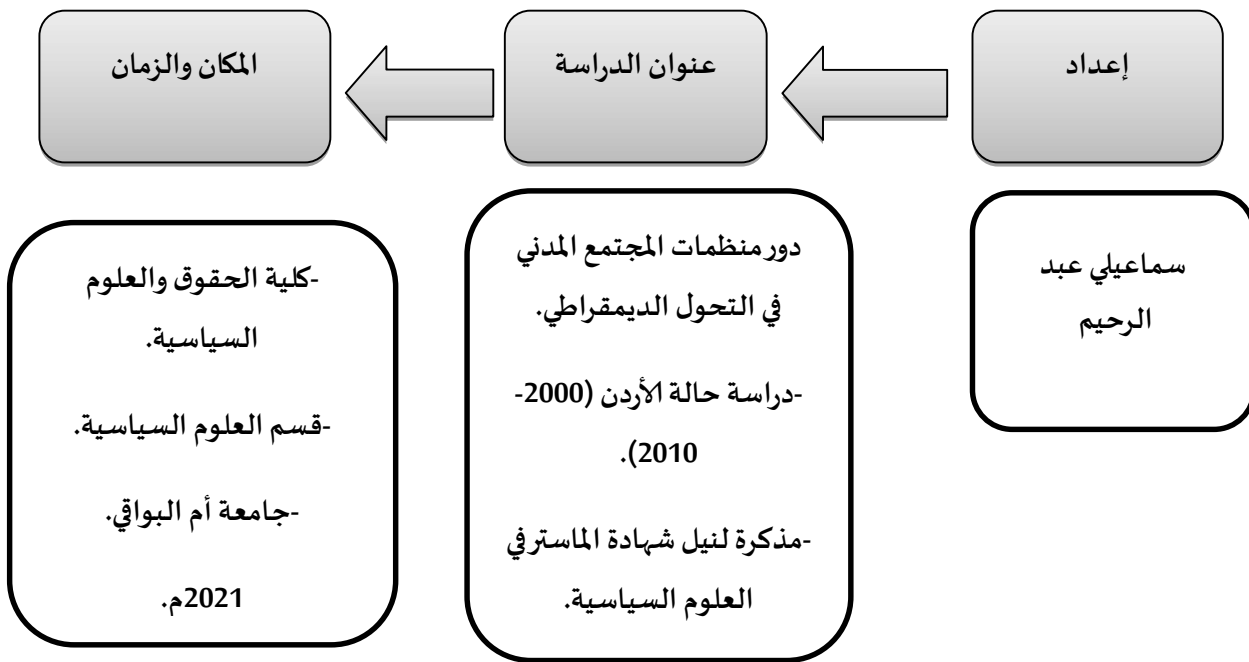
وقد وفّرت محتويات الدراسة أساساً مرجعياً يساعد على فهم العلاقة بين التحول الديمقراطي وتعزيز الانتماء والمواطنة، مما يثري الإطار النظري المتعلق بالمواطنة والجماعات المحلية.

✓ الدراسات الجزئية:

الدراسة الأولى:

بطاقة التعريف:

شكل رقم 03 بعنوان: بطاقة تعريف للدراسة الجزئية الأولى



هدفت الدراسة للإجابة على الإشكالية المتمثلة ما هو دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي؟ المجتمع المدني هو تلك المجموعة الكبيرة من المنظمات الغير الحكومية والتي تمارس نشاطها في الحياة العامة وقد ساهمت هذه المنظمات بشكل كبير في عملية التحول الديمقراطي في الاردن وذلك من خلال تعزيز مفاهيم الديمقراطية عن طريق النقابات المهنية والاحزاب السياسية والتي كان لها دور كبير في نشر ثقافة حقوق الانسان وتوعية المجتمع بأفراده وتكاملاته المحلية واطاره الجماهيرية والنقابية والحزبية وفضح الممارسات الغير القانونية في الدولة والقيام بدور رقابي على الانتخابات ونشر الوعي بقيمه وتفعيل مفهوم المواطنة في الواقع (الرحيم، 2021، صفحة 96).

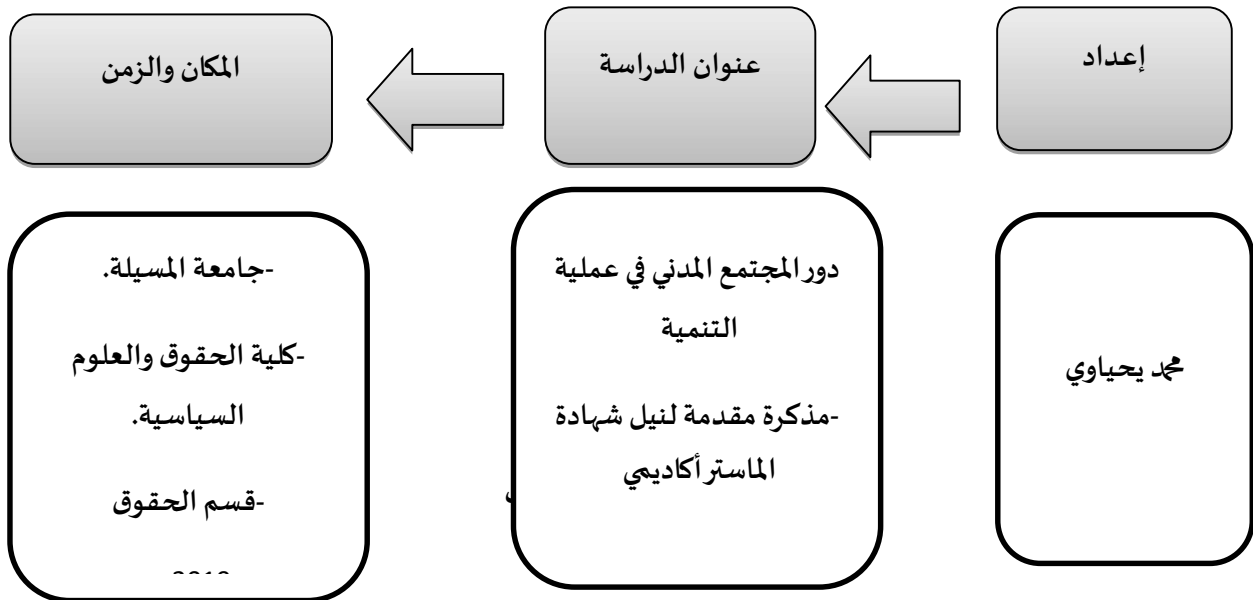
• مدى الاستفادة من الدراسة:

ساهمت الدراسة في توضيح الدور المحوري الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في دعم مسار التحول الديمقراطي، من خلال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتوسيع دائرة الوعي السياسي داخل المجتمع. كما أبرزت أهمية الدور التوعوي والرقابي الذي تقوم به النقابات المهنية والأحزاب السياسية، بما يساهم في ترسيخ قيم المواطنة وتفعيل المشاركة السياسية. وقد شكلت هذه المعطيات إضافة نوعية في دعم الجانب النظري المتعلق بارتباط المجتمع المدني بالتحولات السياسية وبناء مجتمع ديمقراطي متماسك..

✓ الدراسة الثانية:

بطاقة التعريف:

شكل رقم 04 بعنوان: بطاقة تعريف للدراسة الجزئية الثانية



هدفت هذه للإجابة على الاشكالية المتمثلة فيما مدى مساهمة المجتمع في دفع عجلة التنمية باعتبار الديمقراطية التشاركية أرضية قاعدية للممارسة؟

إن المجتمع المدني يتسم بالحركة والاجتماع المنظم الذي لا يتعارض مع النظام العام في عناصره بل يكمله بصفة طوعية من خلال ممارسة مهامه ووظائفه النبيلة التي تهدف لتحقيق مصالح ومدافع للفئات المهمشة والضعيفة والتي يساهم من خلال ذاتية مبادئه في نشر الوعي العالمي والاهتمام بمختلف القضايا التي تشمل اطرافه من خدمة ودعم في التعليم وتوحيد الصف والتخلي بالأخلاق والقيم الفاضلة بحيث يعد بمثابة مؤسسة نشأ طبيعياً للإنسان السوي والمعتدل.

لذلك تعتبر الديمقراطية التشاركية الية في الإطار القانوني في اتجاه التحرك صوب دفع عجلة التنمية المحلية في الجزائر.

وحتمية النم وبالتقدم والرقى والتحضر كما يبرهن اليوم المجتمع المدني الجزائري من خلال حراكه اللي والمؤسس والمرافقة في البناء والتشييد من خلال عدم الخروج من دستورية القوانين عملا بما هو ومكرس للوصول الى هدف بسيط سهل المنال وذلك من خلال مقارنة الديمقراطية التشاركية للمجتمع المدني من اجل عملية التنمية.

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر " رشيدة أولم و خليدة تشوافت " بعنوان: دور المجتمع المدني في ترقية مفهوم المواطنة في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل الماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، سنة 2019، وهدفت هذه الدراسة للإجابة على الاشكالية المتمثلة في كيف تساهم جمعية كافل اليتيم باعتبارها مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ المواطنة على مستوى بلدية بومرداس؟ (يحيياوي، 2019، صفحة 58)

أصبح المجتمع المدني أحد أهم القطاعات التي تعول عليها الدول للاهتمام بالمواطنون تأطيرهم على جميع مجالات الحياة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية، وذلك من خلال الأدوار المهمة التي تقوم بها ومساهمتها في التنشئة السياسية والاجتماعية وتعزيز روح الانتماء لدى أفراد والعمل على مبدأ العمل التطوعي بتعزيز روح التعاون والتكامل الاجتماعي وهذا جوهر المواطنة.

وفي هذا الإطار تتمحور هذه الدراسة حول دور المجتمع المدني الجزائري في ترسيخ المواطنة متخذة في هذا الإطار جمعية كافل اليتيم فرع بلدية بومرداس كنموذج تطبيقي للدراسة.

وقد خلصت الدراسة الى ان جمعية كافل اليتيم ببلدية بومرداس باعتبارها مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني تساهم في تعزيز وترسيخ المواطنة لكن مساهمتها تقتصر على العمل التطوعي الخيري وذلك بقيامها بتعزيز التعاون والتكامل الاجتماعي وبالتالي ترسيخ روح المواطنة ببلدية بومرداس. (يحيياوي، 2019، صفحة 58)

• مدى الاستفادة من الدراسة:

ساهمت هذه الدراسة في توسيع فهمي لدور المجتمع المدني كفاعل رئيسي في التنمية المستدامة من خلال التركيز على آليات المشاركة المجتمعية وتأثيرها في تعزيز التنمية المحلية وه والجانب أساسي يرتبط بتعزيز المواطنة في مذاكرتي.

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:

(1) من ناحية النظرية:

دعم الجانب النظري للبحث من خلال ما قدمته الدراسات السابقة من أفكار والنظريات.

المساهمة في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية وتوجيهه.

الاطلاع على أهداف كل لدراسة وتزود بالأفكار التي تلزم البحث.

(2) من ناحية المنهجية:

✚ مراجعة المناهج المعتمدة في الدراسات السابقة، والتعرف على الأدوات المستخدمة في جمع البيانات والأساليب التحليلية.

✚ الاستفادة من طرق تحليل البيانات التي تم تطبيقها في تلك الدراسات.

✚ الاطلاع على أبرز النتائج التي توصلت إليها تلك البحوث، ومدى ارتباطها بموضوع الدراسة الحالية.

سابعاً: المقاربة النظرية:

نظرية التمكين الاجتماعي:

تركز نظرية التمكين الاجتماعي على قدرة الأفراد والمجتمعات على التحكم في حياتهم واتخاذ القرارات التي تؤثر في واقعهم الاجتماعي والسياسي. في إطار منظمات المجتمع المدني، يُعتبر التمكين أداة رئيسية لتمكين الأفراد والمجتمعات من المشاركة الفعالة في مختلف المجالات.

إسقاط النظرية على موضوعنا:

منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً كبيراً في تمكين الأفراد من خلال:

- التثقيف المدني: تعليم الأفراد حقوقهم وواجباتهم، مما يعزز شعورهم بالمسؤولية والمشاركة.
- التدريب والمشاركة: توفير فرص للأفراد للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخصهم وتؤثر في مجتمعهم.
- الدفاع عن الحقوق: من خلال العمل على تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية الحقوق الإنسانية.

وبذلك، يمكن القول إن منظمات المجتمع المدني تُسهم في تعزيز المواطنة عبر تمكين الأفراد والمجتمعات من ممارسة حقوقهم المدنية والاجتماعية، مما يُحسن التفاعل بين الفرد والدولة ويعزز من أداء المؤسسات الديمقراطية.

خلاصة:

من خلال نظرية رأس المال الاجتماعي ونظرية التمكين الاجتماعي، يمكن فهم كيفية تأثير منظمات المجتمع المدني في تعزيز المواطنة عبر تحسين العلاقات الاجتماعية، تعزيز المشاركة المجتمعية، وتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مؤثرة في حياتهم.

نظرية العقد الاجتماعي:

نظرية العقد الاجتماعي هي فكرة فلسفية أساسية في الفكر السياسي، حيث تطورت من خلال العديد من المفكرين، أبرزهم توماس هوبز، جون لوك، وجان جاك روسو. تقوم هذه النظرية على أن الأفراد في المجتمع يتنازلون عن جزء من حرياتهم لصالح الدولة في مقابل ضمان حماية حقوقهم، وأمنهم، وتحقيق العدالة.

1. توماس هوبز: في عمله "الليفياثان"، يرى هوبز أن الإنسان في حالة الفوضى لا يمكنه العيش بأمان، لذا

يتفق الأفراد على تسليم سلطاتهم إلى "السلطة العليا" أو الدولة، التي تضمن النظام والاستقرار.

2. جون لوك: يختلف لوك عن هوبز حيث يعتقد أن الأفراد يحتفظون بحقوقهم الطبيعية (مثل الحياة والحرية والملكية) في العقد الاجتماعي، ولكنهم يمنحون الحكومة سلطة محدودة فقط، تقتصر على ضمان هذه الحقوق.

3. جان جاك روسو: يرى روسو وفي "العقد الاجتماعي" أن المجتمع يجب أن يُبنى على "الإرادة العامة" التي تعكس مصالح جميع الأفراد، حيث يتنازل الأفراد عن بعض حقوقهم لصالح تحقيق المصلحة العامة. مفاهيم أساسية للعقد الاجتماعي:

1. التنازل عن بعض الحقوق: الأفراد يتنازلون عن جزء من حرياتهم الخاصة من أجل الحفاظ على النظام والأمن داخل المجتمع.

2. الشرعية السياسية: الحكومة تُعتبر مشروعة فقط إذا كانت تحقق مصالح الأفراد وتضمن حقوقهم.

3. المشاركة المدنية والسياسية: الأفراد ملزمون بالمشاركة في عملية صنع القرار كجزء من العقد الاجتماعي.

إسقاط نظرية العقد الاجتماعي على دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المواطنة:

نظرية العقد الاجتماعي تقدم إطارًا قويًا لفهم العلاقة بين الأفراد والدولة في بناء المواطنة وتعزيزها. في هذا السياق، منظمات المجتمع المدني تُعدّ من العوامل الرئيسية التي تساهم في تعزيز العقد الاجتماعي عبر الأبعاد التالية:

1- منظمات المجتمع المدني كضامن لحقوق الأفراد:

وفقًا لنظرية العقد الاجتماعي، يتنازل الأفراد عن بعض حقوقهم للدولة في مقابل حماية حقوقهم الأخرى. هنا، تُعتبر منظمات المجتمع المدني بمثابة الضامن الذي يراقب ويُساعد على تحقيق هذا التوازن بين الأفراد والدولة هذه المنظمات تعمل على:

❖ مراقبة التزام الدولة بحقوق المواطنين: من خلال المساهمة في تقارير حقوق الإنسان والمطالبة بالشفافية والمساءلة.

❖ الدفاع عن حقوق الأفراد: لا سيما الفئات الضعيفة أو المهمشة، وضمان عدم انتهاك هذه الحقوق.

2- تعزيز المشاركة السياسية من خلال المنظمات المدنية:

العقد الاجتماعي يعتمد على المشاركة الفاعلة للأفراد في شؤونهم العامة من خلال مؤسسات تمثلهم في هذا الإطار، منظمات المجتمع المدني تساهم بشكل مباشر في:

❖ تشجيع المشاركة السياسية: من خلال حملات توعية، تنظيم اجتماعات، تقديم التدريب على حقوق وواجبات المواطنة.

❖ تمكين الأفراد من اتخاذ القرارات: مثل تشجيعهم على المشاركة في الانتخابات أ وفي الأنشطة المدنية والاجتماعية.

من خلال ذلك، منظمات المجتمع المدني تضمن أن تكون مشاركة الأفراد في الشأن العام جزءاً من العقد الاجتماعي الذي يربطهم بالدولة.

3- منظمات المجتمع المدني كحافظ للعدالة والمساواة:

من خلال مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة، تضمن منظمات المجتمع المدني أن العقد الاجتماعي يُنفذ بشكل عادل ومنصف. هذه المنظمات تساهم في:

❖ حماية حقوق الإنسان: من خلال العمل على منع أي انتهاك قد يُمارس ضد الأفراد.

❖ الضغط على الحكومة لتطبيق سياسات عادلة ومتساوية.

❖ مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية: ما يعزز مصداقية الدولة في الحفاظ على حقوق المواطنين.

4- تعزيز الثقة بين الأفراد والدولة:

العقد الاجتماعي يعتمد على الثقة المتبادلة بين الأفراد والدولة، عندما لا تقوم الدولة بأداء دورها بشكل صحيح، تنشأ فجوة في الثقة قد تؤدي إلى عدم احترام الأفراد لسلطة الدولة. منظمات المجتمع المدني تساهم في:

❖ تقوية الثقة: من خلال التأكد من أن الحكومة تلتزم بالحقوق وحماية المواطنين.

❖ الوساطة بين المواطنين والدولة: تُعتبر هذه المنظمات جسوراً بين الأفراد والحكومة، حيث يمكنها نقل مطالب المواطنين إلى السلطة التنفيذية.

5- منظمات المجتمع المدني كمساهم في الإصلاحات الاجتماعية والسياسية:

منظمات المجتمع المدني تساهم في تطبيق مفاهيم العقد الاجتماعي عبر مطالبتها بإصلاحات وتحسينات تضمن:

❖ تحقيق العدالة الاجتماعية: من خلال توفير خدمات تعليمية وصحية ودعم للفئات المهمشة.

❖ تعزيز الشفافية والمساءلة: من خلال المشاركة في وضع السياسات العامة والمطالبة بتعديلها لصالح المواطنين.

الفصل الثاني:

التأصيل النظري لمنظمات

المجتمع المدني في تجسيد

قيم المواطنة

تمهيد:

شهد الفكر الإداري بروز نظريات عديدة كان الهدف منها دوما جعل المنظمة تحقق الأهداف التي وجدت من أجلها بكفاءة وفعالية، حيث ركزت أغلبها على تكوين بيئة عمل إيجابية ملائمة من أجل البقاء والاستمرار، لتضمن المنظمة النجاح في ذلك علمها الاهتمام بجملة من العوامل أبرزها المناخ التنظيمي. ونظرا لأهمية المناخ التنظيمي كمتغير مهم في نجاح العملية الإدارية، وباعتباره وسيط بين متطلبات الوظيفة وحاجات الفرد فإن الأمر يستوجب التعرف على ماهية وطبيعة المناخ التنظيمي السائد في أية منظمة والاهتمام به وجعله يتماشى مع أهداف المنظمة وأهداف العاملين على حد سواء.

المبحث الأول: استراتيجيات المنظمات المجتمعية المدنية.**❖ المطلب الأول: تمكين الأفراد وتعزيز المشاركة المدنية:**

بما أن المواطنة ذات معنى قانوني محض، لأنها مشتقة من لفظ مواطن ينتهي لدولة ما، فلا يمكن التعاطي مع المسألة باعتبار المواطن هو إنسان فرد طبيعي مجرد من الصفة القانونية له، ومن هذه البوابة القانونية يجد دومنيك شنير بأن المواطن القانوني، يمتلك حقوق مدنية وسياسية، ويتمتع بحريات فريدة مثل حرية التفكير والتعبير، حرية المغادرة والعودة، والزواج، والتعامل معه على أنه يريء في حال إيقافه من الأمن، وتمكينه من مهام للدفاع عنه وتقديمه لمحاكمة وفقا لقانون عادل ومتساوي للكل، كما أنه يمتلك حقوق سياسية مثل المشاركة في الحياة السياسية والترشح لكافة الوظائف العامة، بالمقابل على المواطن واجبات مثل احترام القانون والمشاركة في المصروفات والتكاليف العامة حسب إراداته وأيضاً يقع عليه واجب الدفاع عن مجتمعه الذي يعتبر عض وفيه متى وجد هذا المجتمع في حال تهديد، ولئن كانت ممارسات المواطنة تتأثر بالقوانين، فإنها تختلف عن القوانين المكتوبة، ومن ثم فالقانون يمثل لحظة فارقة في تكوين الوعي الدقيق للمواطنة باعتبارها مبدأ أساسياً لنشوء الدولة أو الأمة والتعامل بينها وبين مواطنيها.

والى جانب ذلك تشكل الأبعاد التنظيمية والقانونية إحدى العقبات الرئيسية في مجال تطوير عمل المجتمع المدني في الجزائر والعالم العربي، ذلك أن عدم تماشي التشريعات والأنظمة واللوائح التي توفر الإطار القانوني لعمل المنظمات المجتمعية المدنية، ومجال عملها والتحولت المجتمعية التي يمر بها المجتمع الجزائري وعدم كفايتها، يجعل تأسيس منظمات المجتمع المدني أمراً بالغ الصعوبة، ورغم أن الوعي بالعمل الجمعي وأهميته (رشيد يوفلاحي كريمة، صفحة 379)، للفرد والمجتمع أخذ في التنامي، إلا أن التنظيمات واللوائح لا تتواءم مع الحاجات الفعلية لتطوير العمل بالصورة المناسبة. فالإضافة إلى التعقيد التنظيمي اتجاه إجراء السماح لممارسة المتطوعين وتعدد وجهات الإشراف.

فالمجتمع المدني مطالب بنشر الثقافة القانونية في المجتمع، إن تحمل كل فرد داخل المجتمع لمسؤولياته هي التعبير الحقيقي عن إدراك الفرد لمفهوم المواطنة، وذلك على أساس مجموعة الواجبات التي تقابلها مجموعة من المسؤوليات، ويأتي دور القانون في ضبط هذه العلاقة، وتساهم هذه القيمة في تعزيز مفهوم المواطنة، وتعمل على بلورة الفرد القادر على العطاء والبناء في المجتمع في سبيل تحقيق التنمية المنشودة.

❖ المطلب الثاني: تعزيز المشاركة السياسية من خلال منظمات المجتمع المدني:

إن الحديث عن المجتمع المدني والمواطنة السياسية يقودنا إلى الحديث عن علاقة مؤسسات المجتمع المدني والدولة من جهة وعلاقة مؤسسات المجتمع المدني بالمجتمع من ناحية أخرى، وإن كانت هذه العلاقات تحكمها مجموعة من الاعتبارات التي لا يمكن إغفالها، ويتعلق بعضها بالظروف المجتمعية المحيطة، ويتعلق بعضها

الأخر بطبيعة هذه المؤسسات من حيث هيكلها التنظيمي والإداري وطبيعة الدور الذي تلعبه بالإضافة إلى علاقتها بالنظام السياسي القائم.

فإن المواطنة تتفرغ في رأي شينبر لتكون هي مصدر الشرعية السياسية في الدولة، فالمواطن ليس فقد شأن قانوني، فه وحاصل على جزء من السيادة السياسية، فالمواطنين كافة التي يتشكل منهم المجتمع، يختارون حكوماتهم عن طريق الانتخابات، فهم بهذه الحالة مصدر السلطات، وهم الذين يبرهنون عن أن القرارات المتخذة عبر الحكام قد وضعت في موضع التنفيذ، لأن المواطنين الذين يراقبون ويصدقون على قرارات وأعمال الحكام عن طريق (رشيدوفلاحي كريمة، صفحة 379)، الانتخابات، لذلك فإن المواطنين (المحكومين) يعون ضرورة استجابتهم وطاعتهم للأنظمة الموضوعة من الحكام لأن هؤلاء الحكام الذين يصدرون الأنظمة والقوانين، بالأصل هم منتخبين عن طريقهم، ويبقون تحت رقابتهم لذلك فإن الجماعة التي يتشكل منها المواطنين هي من يمتلك السيادة ومن ثم فإن هناك علاقة عضوية ما بين مفهوم المواطنة والنظام الانتخابي وشكل التمثيل السياسي في الدولة، فعن طريقهما تتحقق الشرعية السياسية للحكم وأيضا تترجم معاني التضامن والاندماج بين المواطنين وفقا لآليات وبرامج وطنية مشتركة وليس قوالب فئوية ومناطقية ومذهبية مفتتة للوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، باعتبارها أن مفهوم المواطنة السياسية يقتضي توفر شروط العدالة والمساواة في تطبيقه على المواطنين في الدولة.

فجوهر القاعدة التي قام عليها النظام الحديث، ونشأة بقوتها الأمم التي تملك مصير العالم اليوم وتمسك بزمام الحضارة، ه وإيداع مبدأ المواطنة، أي اعتبار المشاركة لكل شخص دون وصاية من أي نوع، في بناء الإطار الاجتماعي، أي في تأسيس السلطة والشأن العام، بما ه وبناء الإطار الجغرافي والعسكري والسياسي والقانوني، هي قاعدة التضامن والتهامي الجماعين ولقد كشف بعض الباحثين بعد ذلك عن نتيجة هامة هي أن سياسات الجماعات المهيمنة تتراوح بين القمع والتسامح وتشجيع العمل الخيري، أما البعض الآخر فطرحوا عدد آخر من القضايا المتعلقة باستحواذ الجماعات المهيمنة وذوي النفوذ على كل البرامج والسياسات الموجهة لتحسين أوضاع الفقراء.

وباعتبار أن المجتمع المدني ه ومجال أوسع بكثير للنشاط الإنساني من المجال السياسي ه ويضم جميع المؤسسات التي يعبر الأفراد من خلالها عن مصالحهم وقيمهم، خارج مجال عمل حكومة وبشكل مميز عنها. فالقانون حينما يسمح (حرية التجمع) بإنشاء مثل هذه المؤسسات يحول حرية المجتمع إلى واقع حقيقي له معنى مما يتيح حرية التعبير، مما (رشيدوفلاحي كريمة، صفحة 380)، يمكن من خلالها تحقيق مطالب الجماهير تحت ضغط كبير أو بصوت مسموع باعتبار أن الشخص المنفرد لا يمثل إلا نفسه، ولا يشكل صوته أهمية كبيرة أو قوة في مواجهة سلطة قوية محلية أو وطنية.

كما يمكن لمؤسسات المجتمع المدني تقديم الآراء والاقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي في إيجاد حلول للقضايا التي تخص أفراد المجتمع، وبالفعل كانت الحركة الوطنية (الأحزاب التي شاركت في النضال من أجل الاستقلال) في الماضي مصدر المبادرات السياسية، وأمام هذه الوضعية، فإن الانطباع الذي يتقاسمه الجميع، هو وأن المجتمع المدني بشكل عام والحركة الجمعوية بشكل خاص، ذهباً بعيداً في نقد الأحزاب السياسية وساهما بالتالي بطريقة لإدارية في التقليل من أهمية السياسي عبر التقليل من قيمة الأحزاب.

ومن هذا المنطلق يعد الجانب السياسي من الجوانب المهمة في عمل منظمات المجتمع المدني الجزائرية وظهر ذلك مع التطورات الحاصلة على مفاهيم حقوق الإنسان، والثقافة المدنية نوال الحاجة إلى تطبيق القيم الديمقراطية والمشاركة السياسية في المجتمع، لما لها من انعكاسات على الفرد والمجتمع، وأن تطبيق هذه القيم يعطي الفرد الفرصة في المساهمة في بناء مجتمعه، ويكون له الدور الحيوي في تقرير مستقبله.

❖ المطلب الثالث: منظمات المجتمع المدني كضامن لتحقيق العدالة الاجتماعية:

لقد تم الحصول على الحقوق المدنية والسياسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بينما كانت الحقوق الاجتماعية موضوع النقاش خلال القرن العشرين، ويوجد عدم اتفاق حول الحقوق الاجتماعية هل هي مرتبطة بتكافؤ الدخل أو بتكافؤ الفرص. (رشيد يوفلاحي كريمة، صفحة 380)، ذلك أنه لا تتوقف المواطنة لتكون ذات طابع سياسي قانوني، بل هي أساس العلاقات الاجتماعية بين المواطنين الجماعات في الدولة الديمقراطية الحديثة لأن العلاقات بين البشر فيها لا تقوم على قواعد دينية أو ووفقاً لروابط الدم والنسب السلالة بل هي سياسة محضة، فما تعنية مقولة (العيش سوياً) ليس الاشتراك مع الآخرين في نفس الدين، أو والتعبية لنفس الملك أو الخضوع لنفس السلطة، بل اكتساب صفة المواطن المنتمي لنفس التنظيم السياسي، لذلك فإن العلاقات بين البشر (في المواطنة) تتأسس على الكرامة المتساوية لكل دون تمييز، بحيث تشمل معاني المواطنة حق كل مواطن في الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة الحياة التي يعيشها. ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة للمواطنين، وبخاصة الفقراء والمهمشين، وإيجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئات المستضعفة في المجتمع، وأن يظل لها صوت في التأثير على السياسات العامة، مع التركيز على أن عقد المواطنة يتضمن أيضاً مفاهيم العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة والتنمية والإنماء المتوازن.

وفي هذا الإطار ظل الفكر الليبرالي لفترة طويلة يتنكر لضرورة نهج سياسة اجتماعية حيث ينفرد الجانب الاجتماعي للمواطنة بتهديده الصريح للرأسمالية، حيث يختلف معها في رفضه لتكدس الثروات في يد قلة صغيرة ويستهدف التأكيد على تحقيق الرفاهية الاقتصادية لجميع المواطنين على حد سواء، وهذا ويستلزم جهود متواصلة بحيث يمكن تقريب الفوارق الطبقيّة في المجتمع، وإن كانت فكرة المواطنة اعتمدت في الأصل على التوسع الرأسمالي العابر للحدود، وساعدته في ذلك ثورة الاتصالات والتكنولوجيا، ولم يعترف بالجانب الاجتماعي

لها، لأنه يضع الجميع على قدم المساواة، مما أدى إلى اتساع اللامساواة والفوارق الاجتماعية وظاهرة تهميش أعداد (رشيد يوفلاحي كريمة، صفحة 380)، كبيرة جدا من المواطنين مما جعل مفهوم المواطنة بلا معنى بالنسبة لهؤلاء. وفي المقابل أيضا فإن المواطنة ليست قيمومبادئ وأهداف مشتركة تلتف حولها جماعة (رشيد يوفلاحي كريمة) (رشيد يوفلاحي كريمة) بشرية دون ممارسة إذ لا وجد مواطنة دون إمكانات فعلية لضمان ممارستها على أرض الواقع.

كما أن المناخ السياسي والاجتماعي في المجتمع الذي كثيرا ما يفرض نوعا من الوصايا على الجهود التطوعية، على اعتبار أن بعض المتطوعين يهدفون من وراء مشاركتهم في أعمال المؤسسات الأهلية اكتساب مكائات اجتماعية أو اشباع ميولهم ورغباتهم حتى ل وأدى ذلك الى التضحية بأهداف المؤسسة. إن هذا (حرية التجمع التي نص عليها القانون) قد يخدم الفقراء والمظلومين والمستضعفين حيث تكون مؤسسات المجتمع المدني بمثابة أداة من الأدوات التي يمكن بها تقوية أصواتهم كما يتيح لها تنفيذ برامج متكاملة في كافة مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية، مثل برامج التعليم وتدريب التأهيل ومح والأمية، وبرامج مساعدات المرضى والمعوقين حيث تقوم منظمات المجتمع المدني الجزائرية بدور مهم في تعزيز التكامل المجتمعي، فبعض هذه المنظمات ينشأ لتلبية حاجات المجتمعية معينة، وتأخذ على عاتقها معالجة العديد القضايا المجتمعية، مما يؤدي إلى تعزيز تماسك المجتمع وتوفير الحياة الكريمة للمواطن الجزائري، بالإضافة إلى العديد من الأنشطة التي تساهم في زيادة الوعي الاجتماعي، بأهمية الفرد ودوره في خمة مجتمعه، مما ينعكس بشكل إيجابي في تعزيز قيم المواطنة. (رشيد يوفلاحي كريمة، صفحة 380)

❖ المطلب الرابع: منظمات المجتمع المدني وتفعيل قيم المواطنة داخل المدن:

اقترن مفهوم المواطنة اجتماعيا بإقرار المساواة للبعض أ والكثرة من المواطنين على حد وصف "Dell Robert" للممارسة الديمقراطية الراهنة، والمواطنة هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية، ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية، وتتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن وخدمته عن طريق العمل المؤسساتي والفردية الرسمي والتطوعي في تحقيق الأهداف ورسم الخطط ووضع الموازنات. فيتحدد مفهوم المواطنة من خلال المقومات التالية:

- المشاركة في الحياة العامة ويشار إليه بالمواطنة الفعالة وتشمل الكثير من المجالات، وتذهب إلى تحديد معايير السلوك الأخلاقية والاجتماعية.
- الرفاهية الاجتماعية: لكل مواطن حق الحصول على فرص متساوية لتطوير جودة حياته، ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة وإيجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئة المستضعفة.

➤ سلوك تعليمي: ويشير إلى الأنشطة التي تسهم في تكوين مواطنين فعالين من خلال مختلف مؤسسات المجتمع التي تعنى بالتنشئة، ويعرف ذلك بالتعليم من أجل المواطنة يشتمل نطاق واسع من التعليم بدء من نماذج السلوك وأنماط التفكير يتعلمها الفرد في الأسرة وجماعة الرفاق والمدرسة والجامعة، ويرجى من تعليم المواطنة مساعدة الأفراد على اكتساب الثقة ومواجهة الانسداد والاستبعاد ويسهمون بشكل فعال في تطوير الحياة في المجتمع.

تقوم المواطنة على عملية التحديات في طبيعتها كعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والامتلاك غير المتساوي التقنيات المعلومات وانخفاض الخصوصية والتدهور البيئية ولقد أسفرت الاجتهادات المعاصرة في صياغة عناصر جديدة المواطنة في المواطنة العالمية أ والمواطنة عديدة الأبعاد التي لخصت في البعد الشخصي، البعد الاجتماعي، البعد المكاني، البعد الزمني وأنماط المؤسسات السياسية والتربوية، وتحقيقها يكون من خلال العناصر التالية:

الاحساس بالهوية والانتماء يوجد لدى المواطنين في المجتمعات الأكثر تجانس هويات متعددة ومتداخلة، وتتطلب المواطنة العالمية أن يصبح شعور الهوية القومية وحب الوطن محتوى أساسي للمواطنة والانتماء ه والنزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضي هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار والدفاع عنه مقابل الأطر الاجتماعية. (بودن أمنة، غضابنة ياسمين، 2017)

■ المبحث الثاني: تحديات التي تواجه المجتمع المدني

❖ المطلب الأول: التحديات الداخلية

على الرغم من أهمية المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها شريك أساسي للدولة ولكنه يعاني من العديد من المعوقات والعراقيل على الصعيد الداخلي التي تحول دون أدائه لدور فاعل في التنمية على المستوى المحلي والوطني يمكن أن نحصرها فيما يلي:

1/ ضعف مشاركة المرأة: الأعضاء الذكور هم الفئة الأكثر مشاركة في العمل الجماعي بالمقارنة مع الإناث، وهذا يمكن إرجاعه إلى طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ، والمتمسك بالتقاليد، ولكن انخفاض نسبة الاناث سيكون له تأثير سلبي على أداء تنظيمات المجتمع المدني.

2/ ضعف الهيكل التنظيمي للجمعيات والنقص في الكفاءات الادارية والفنية والكوادر المتخصصة للإشراف على مؤسسات المجتمع المدني، فكلما كانت تنظيمات المجتمع المدني مدعمة بكوادر ذات مستوى عالي ومن تخصصات مختلفة فإن هذا سيزيد من إمكانياتها ومن أدائها الجيد، وخلوها من الكوادر سيؤثر بها الى الازمحللوالزوال تدريجيا.

3/ الالتزامات الوظيفية: الالتزامات الوظيفية تؤثر على أداء الأعضاء في الجمعيات، حيث لا يصبح هناك وقت لممارسة العمل الجماعي، كما أن المشاركة جمعيات حماية البيئة ليست فعالة، لأن أغلبية الأعضاء متطوعين لا يتقاضون أجر لقاء الأعمال والنشاطات التي يقومون بها، علما أن هذه الأعمال والمشاريع تحتاج إلى التفرغ أحيانا من أجل الاجتماعات والنشاطات، الأمر يتعذر مع الارتباطات اليومية في العمل والأنشغالات الأخرى بينما في الدول المتقدمة فريق المشروع يتقاضى أجرا لقاء عمله، وعلى هذا الأساس يتم إنجاز المشاريع ونجاحها. (مختاري، 2013، صفحة 40)

3/ محدودية النشاط وعدم اتساع الرقعة الجغرافية له: نشاطات المجتمع المدني غالبا تقتصر في مكان مقر الجمعية، الجمعيات تتميز بتركزها في مكان واحد ومركز البلدية أو في بلديتها ولا يوجد لها امتداد وتوسع.

4/ قلة عدد الأعضاء في الجمعيات: مشاكل عديدة تتخبط فيها الجمعيات تجعل عدد أعضائها قليل، وتجعلها تتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار الأعضاء في الجمعيات ومغادرتهم بعد فترة قصيرة من الانخراط، الأمر الذي يعود ربما للعراقيل التي تواجههم في عملهم مع الإدارة، وربما يمكن تفسير مغادرتهم بالمشاكل الداخلية في الجمعية والصراع حول المناصب وعدم المشاركة في الرأي واتخاذ القرار، وربما انخراطهم في الجمعية من البداية كان وراءه مساعي خفية ربما أموال أو مناصب وتتم مغادرة بمجرد التأكد من استحالة تحقيقها.

5/ صعوبة تجنيد المتطوعين: صعوبة تجنيد المتطوعين، ومشكل الاستقطاب للمنخرطين، وصعوبة الاحتفاظ بهم كأعضاء دائمين في الجمعيات، وصعوبة إقناعهم بالعمل التطوعي والمشاركة في النشاطات الجمعوية، خصوصا في ظل تهميش السلطات للجمعيات، بالإضافة إلى عدم الالتزام والاستمرارية في العمل الجمعوي التطوعي، فالأعضاء يلتحقون بالجمعية من أجل المآل والمصالح الخاصة، وعندما ينتهي التمويل يخرجون منه، ضعف التطوع وانتشار وغلبة البحث عن المصالح المادية، وعدم اهتمام ولا مبالاة الأعضاء لأن العمل التطوعي ليس إلزاميا من جهة ومن جهة أخرى أيضا قلة الاجتماعات بين الأعضاء وقلة التواصل بينهم وعدم إشراكهم في التخطيط يمكن أن يبعدهم عن حضور نشاطات الجمعية بشكل دائم، بالإضافة إلى الانشغالات اليومية في الحياة، والركض خلف لقمة العيش، مما لا يترك مجالا للعمل التطوعي. (مختاري، 2013، صفحة 40)

6/ الضعف التكويني: مشاكل تتعلق بنقص التكوين فالكثير من الجمعيات لا تعرف حتى كيفية كتابة وصياغة مشاريعها ولا قانون الجمعيات، ولا الصلاحيات المخولة لهن ولا حقوقهم ولا واجباتهم، فهي في الغالب جمعيات شكلية ينبغي تطويرها ودعمها لتمتع بقدر أكبر من الاحترافية، بالإضافة إلى صعوبة للجهات الفاعلة المحلية: السلطات، الوكالة، المؤسسات، الجامعات، القطاع الخاص.

7/ ضعف الوسائل المؤسسية للتدخل: ضعف التدخل حيث تقتصر تدخلاتها على التوعية والتحسيس في المدارس، وعلى أعمال التشجير والتنظيف بينما المفروض أن تشارك في مجابهة التحديات والمشكلات في تواجه البلاد.

8/الفهم الخطأ لمفهوم عدم الربحية في قانون الجمعيات: الجمعيات لا تعرف مفهوم عدم الربحية، حيث أن عدم الربحية يعني أن الجمعية يمكنها تحقيق مداخيل، ولكن إذا باشرت بالنشاطات التجارية، تدفع الضرائب كغيرها في حين لا يتم اقتسام الفوائد عند نهاية السنة المالية بينما إدخال المال أمر مسموح به.

❖ المطلب الثاني: التحديات الخارجية:

- **التحديات قانونية:** حيث تم تقديم العديد من الانتقادات لقانون الجمعيات الحالي رقم 06-12 وهي كالتالي:

*من بين النقائص التي تسجل على هذا القانون أنه يخضع الجمعيات لوصاية الحكومة والبلدية والبلدية بفعل المساعدات المقدمة والتي تعد أهم الموارد المالية الموجهة لها وفق نص المادة (29) من القانون 06-12 الشيء الذي تسبب في إخضاع الحركة الجمعوية وتطويعها.

*شرط الموافقة المسبقة للسلطات في تأسيس الجمعيات يؤثر على ضمان تنظيم (مختاري، 2013، صفحة 40)

مستقل ونزيه للجمعيات، كما ان اشتراط عدد كبير من المؤسسين ما بين 12 و25 عضوا الشيء الذي يزيد الامر صعوبة، فالمشرع بالغ في عدد الأفراد الواجب توافرهم لتشكيل الجمعيات خاصة في الجمعيات بين الولايات والجمعيات الوطنية، المتعارف عليه أنه بالإمكان تشكيل جمعيات حتى بأعداد أقل.

* نص القانون على أن الحكومة تقدم إعانات للجمعيات، طبقا للمادة (35) من القانون الشيء الذي يخضع منح الإعلانات العمومية لعملية إبرام عقد برنامج يتلاءم مع الأهداف المسطرة من طرف الجمعية، ومطابق لقواعد الصالح العام، الأمر الذي يعتبر تدخلا مباشرا ومثابة توجيه لرؤى وأهداف الجمعيات.

* إن تقديم المساعدات من طرف الحكومة، لم يتم على أسس علمية وتقنية، بل تترك للسلطة التقديرية للإدارة وأصبح تمويل الجمعيات لا يعتمد على نشاط الجمعيات وبرامجها وحركاتها سواء تعلق الأمر بالمستوى الوطني والمحلي بل أصبحت معايير التقييم تقاس بمدى الولاء والتعبية.

* كما يضيق القانون 06-12 على الجمعيات ويتدخل في شؤونها من خلال ما ورد في المادة (18) أنه يجب على الجمعيات أن تبلغ السلطات العمومية المختصة عند عقد جمعياتها العامة، بالتعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي والتغييرات التي تطرأ على هيئاتها التنفيذية خلال الثلاثين يوما الموالية للمصادقة على القرارات المتخذة.

* عدم ملائمة التشريعات المنظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني فالقيود التنظيمية والصيغة التداخلية للدولة بارزة من تأسيس الجمعية فالتأسيس يرجع للسلطة التقديرية للإدارة ولا يوجد حق تلقائي للجمعية في التأسيس، وكذلك في نشاط الجمعيات فهي مطالبة بإرسال محاضرها للغدارة فهذه القيود تحول دون فعالية نشاط الجمعيات.

- تحديات المالية: ويمكن توضيحها كما يلي: (مختاري، 2013، صفحة 41)

مصادر تمويل الجمعيات عديدة متنوعة، ولكنها في نفس الوقت غير مستقرة وثابتة، فالجمعيات تفتقر للتمويل رغم تعدد وتنوع مصادره، وعلى الرغم من أن سلطات هي المصدر الوحيد الدائم لتمويل الجمعيات ومع ذلك فإن التمويل لا يقوم على أسس ومعايير واضحة ومقبولة بالنسبة للجميع، كما أن الاستفادة من التمويل أمر مرهون بملف كبير ومعقد من أجل مبلغ قليلورمزي.

*نقص الموارد المالية المر الذي يؤدي إلى محدودية نشاط المجتمع المدني، خصوصا في ظل التضييق القانوني على مصادر التمويل الجمعوي، وكما أن تقديم إعانة للجمعية مرهون بالاعتراف لها بالصالح العام وتقديم الإعانة وفقا لدفتر شروط مرفوق ببرنامج محدد مسبقا، وبالتالي تصبح الجمعية أداة لتنفيذ برامج الإدارة.

ويتم تمويل الجمعيات ذات الطابع المحلي سواء الولائية أ والبلدية من طرف الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية، الذي تتمثل مهامه في كونه يجمع ويسير المساهمات السنوية التي تدفعها البلدية والبلديات بعنوان مشاركتها في تمويل أعمال ترقية مبادرات الشباب والممارسة الرياضية، وكذلك يشارك في تمويل تنظيم التظاهرات الرياضية والشبابية، كما يساهم في تمويل أي مشروع يتعلق بقطاع الشباب والرياضة ويهدف إلى إدماج الشباب اجتماعيا ومهنيا.

القانون قد نص على تمثيل رئيسي جمعيتين من جمعيات أنشطة الشباب في البلدية ضمن تشكيلة المجلس الذي يسير الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية، ولكنه لم يوضح أسس ولا معايير في اختيار هؤلاء الممثلين، وهذا يفسح المجال للإدارة لاختيار من تشاء ومن يناسبها، وهذا يعني أن الجمعيات الممثلة لن تكون حريصة على مصلحة الجمعيات التي يفترض أنها تماثلها، بقدر ما ستكون حريصة على إرضاء الإدارة التي تختارها للمشاركة في إدارة الصندوق. (مختاري، 2013، صفحة 41).

*موارد الصندوق ومعايير تمويله للجمعيات الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية مقر بمديرية الشباب والرياضة، وتتمثل موارد الصندوق في مساهمة البلدية بنسبة 7 بالمائة، والبلديات بنسبة بالمائة من الإيرادات الجبائية، ويتم منح التمويل للجمعيات بعد تقديم ملف كامل تكون فيه الجمعية مجبرة على تقديم برنامج عمل، من أجل الحصول على تمويل وفقا للبرنامج المعد، فعقد البرنامج يتم وفقا لمشاريع ونشاطات الجمعية المسجلة في برنامج عملها للسنة القادمة.

كما أن الملف الذي تقدمه الجمعيات للحصول على التمويل ه و ملف كبير، وفيه نسخ كثيرة من بينها نسختان أصليتان، ومن جهة أخرى إيداع الملف لدى هئتين الهيئة الأولى هي الخزينة العمومية للبلدية والهيئة الثانية هي مكتب الجمعيات الشبابية أ والرياضية لدى مديرية الشباب والرياضة، وهذا يثقل كاهل الجمعيات التي تتكون من متطوعين للعمل الجمعوي، يمارسون مهامهم ووظائف أخرى في المجتمع، وبالتالي فإن كثرة الأوراق

والنسخ وكثرة التنقل بين هيئة وأخرى، والتي لا تحمل أي ضمان بالحصول على تمويل هي أمر مثبط للعمل الجماعي قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى العزوف عن العمل الجماعي، بسبب هذه العراقيل الإدارية.

*تقسيم الاعانات المالية ويحدد الوزير المكلف بالشباب والرياضة كيفيات توزيع موارد الصناديق الولائية بين جمعيات الشباب والرياضة، بمقرر سنوي بناء على اقتراح مجلس التسيير، ويتم منح الإعانات على أساس عقد برنامج مع مراعاة مقاييس التمويل التي يحددها الوزير حسب أولوية القطاع، ومستوى التدخل وأهمية برنامج هذه الجمعيات وكثافته. (مختاري، 2013، صفحة 43).

تختلف قيمة التمويل من جمعية لأخرى حسب مجهود المبدول طيلة السنة الماضية، وقيمة المشاركة في الأنشطة، وإحياء المناسبات الوطنية والدينية والعالمية، أو المشاركة في المسابقات المنظمة من طرف المديرية أو الوزارة، وهناك جمعيات تساعد في الانجاز تأخذ إعانات في المقابل، أو والمشاريع مستقبلية يتم الاتفاق عليها، وبالنسبة للرابطات فهي تأخذ تمويلا أكثر لأنها أقرب للمديرية لتنفيذ بعض العمليات الكبرى، لتلبية الاحتياجات الولائية، وتستفيد الرابطات مبالغ كبيرة بالمقارنة مع الجمعيات، كون التزاماتها تكون أكثر فهي تشارك إلى جانب مديرية الشباب والرياضة، كاستقبال الوفود، حيث أن الرابطة تتكفل بالمصاريف، وكذلك التحضيرات للنشاطات التي تقوم بها المديرية، فالبديعية تطلب من المديرية حشد وتجميع العدد الأكبر من الجمعيات للمشاركة في حملات تطوعية لتنظيف المحيط بمرافقة السلطات.

• تحديات الادارية: يمكن توضيحها في النقاط التالية:

*صعوبة الحصول على المعلومات من الادارة : في عصر يزخر بتكنولوجيا الاتصالات ووسائل الاعلام المختلفة، تواجه مؤسسات المجتمع المدني تحديا صعبا في الحصول على المعلومات اللازمة للقيام بعملها، إما بسبب التضارب مع بعضها البعض، ما يضعف من فاعلية التخطيط والتنفيذ للبرامج التي تقوم بتنفيذها. (مختاري، 2013، صفحة 43).

*صعوبة الحصول على الترخيصات: الجمعيات تحصل على الترخيصات المتعلقة بنشاطاتها من طرف السلطات المعنية بصعوبة، الأمر الذي يدل على أن السلطات تعرقل أعمال ونشاطات الجمعيات بواسطة التراخيص كورقة للضغط على الجمعيات وإعاقة حركتها أو ربما ترويضها حتى لا تقوم بعمل يعارضها أو يكشف خباياها، الترخيصات التي تتحكم الإدارة في منحها، وهذا يدل على أن السلطات المتمثلة في الإدارة المحلية.

*التعبية للحكومة وللأحزاب السياسية : بحيث أنها بدلا من رسم أهداف خاصة بها والسعي لتحقيقها، تقوم بتنفيذ برامج مسطرة من الدولة كونها تابعة لها في تأسيسها وتمويلها وهي صاحبة الفضل عليها، أو تقوم بنشر إيديولوجيات وافكار الحزب السياسي التابعة له، فتعيد عن مسارها الأصلي وه خدمة المجتمع وتحقيق آماله وطموحاته في التنمية. (مختاري، 2013، صفحة 44).

المطلب الثالث: الحلول الممكنة لتجاوز التحديات:

لتفعيل أداء المجتمع المدني لابد من مجموعة من الإجراءات التي تقلل من تأثير المعوقات التي تعترض طريقه، تضمن تحسين أهداف منتظره منه، ومن أهم هذه الإجراءات هي:

1. تطوير العلاقة مع الدولة وتعزيز استقلالية المجتمع عنها:

بحيث لا يجب أن تكون على حساب أي من طرفين، فلا يفهم من تقوية المجتمع المدني واستقلالية إضعاف للدولة، ذلك أن الدولة القوية العادلة تعطي المجتمع المدني فرصة للنمو والازدهار، وجعله شريكا حقيقيا في تقديم المقترحات وتحديد الأولويات التنموية وتنفيذها خاصة في الجانب المحلي، كما أن المجتمع المدني القوي يكون سندا للدولة في أدائها لمهامها ورافدا مساعدا لها في الاضطلاع بالوظائف المنوطة بها. (دهينة، 2020، صفحة 50).

ولكي تأخذ المنظمات موقعها الفعلي في سياق العملية الديمقراطية، ينبغي تعيين الحدود الفاصلة لمجال عمل الدولة وتدخلها، بحيث لا تفسد حرية عمل منظمات المجتمع المدني، وبالتالي تحريرها من الهيمنة التي تمارسها عليها الدولة كونها تتميز بقوة مقابل ضعف المجتمع المدني، لتوفرها على إمكانيات مادية وبشرية كبيرة، تؤهلها للسيطرة والتحكم في أي تنظيم خارجها، فلا بد أن تكون الدولة محايدة إزاء مختلف قوى وتكوينات المجتمع المدني، فتصبح إطارا لإدارة وحل الصراعات فيه، ولا تكون أداة في يد فئة أو حزب معين بحتكارها لضمان استمرار السيطرة والهيمنة على المجتمع.

2. التخلص من آلية التعبئة الجماهيرية:

التي تمارسها الدولة لكسب التأييد الشعبي والمساندة الجماهيرية الواسعة، والمشكلة هنا أن الآلية لا تتيح لمنظمات المجتمع المدني المشاركة الحرة والفعالة، حيث تكون موجهة من قبل النظام لأجل تأدية وظيفية هامشية، فالتعبئة نمط من الآليات السلطوية في التعامل مع الجماهير، إذ يغلب عليها الإكراه المستند إلى استخدام وسائل الضبط والسيطرة التي تملكها الدولة، تكمن المبررات الأساسية في اعتماد من هذه الآليات هي أنها الأداة المحورية في كسب الشرعية السياسية والحصول على السند الشعبي، كما أنها الوسيلة الديناميكية لتحقيق الغايات عديد تصب في خدمة النظام السياسي، لكنها تأتي على حساب المنظمات المجتمع المدني ودورها كقنوات رئيسية للمشاركة السياسية الفعلية.

إن بقاء آلية التعبئة الجماهيرية لا يمكن أن يرقى بالعمل الجماعي إلى مستوى المشاركة السياسية، ولا يمكن أن يعوضها أو يحل محلها، ولذلك من ضروري التخلي عنها حتى تتحول هذه الأنظمة إلى أنظمة تنافسية، وتتوقف عن اعتماد تأثير الشخصية الكاريزمية، وتسمح بتعدد القنوات والمؤسسات التي تتاح أمام المواطنين لتحقيق مساهمتهم في إنجاح دور المجتمع المدني (دهينة، 2020، صفحة 51).

3. تعزيز الإطار ثقافي:

فلا قيمة لهياكل المجتمع المدني إذ لم تعزز بوجود ثقافة مدينة مبنية على منظومة قيمة سائدة في المجتمع، لأنه قبل كل شيء مجتمع ثقافة وقيم أفكار ترسخت في ذهنية الأفراد وتبلورت فيما بعد في شكل توجهات فكرية تم تنظيمها وتوجيهها، ولهذا فإن تفعيل المجتمع المدني يحتاج مسبقاً إلى التمكين للقيم الثقافية المساعدة على التحول الديمقراطي، كقيم التسامح والحوار والإعتراف بالآخر، وتأصيل المفاهيم والمبادئ في حياة الناس وفي أفكارهم وممارساتهم ونشر القيم الحضارية الموجهة لبناء إرادة الإنسان والتعامل السلمي لتطوير ثقته بنفسه ومساهمة في نقد مجتمعه.

4. تطوير التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني:

وذلك بإيجاد آلية تضمن التواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات خاصة التي تشتغل في مجال واحد، مثل إنشاء أجهزة فنية مشتركة لها وتنسيق حملات إعلامية مشتركة لطرح قضاياها ومشاكلها في الرأي العام، ويشمل التنسيق أيضاً إنشاء شبكات من المنظمات التي تعمل في مجالات مشتركة أو تنشط في نطاق جغرافي واحد، ومن المهم أن يشمل التنسيق كذلك المنظمات ذات الجذور العميقة في المجتمع مثل النقابات والتعاونيات والاتحادات وغيرها، للاستفادة من امتداداتها وخبراتها خاصة في مجال نشاطها، فالتنسيق من شأنه أن يجعل جهود المنظمات المجتمعية تكمل بعضها البعض، وتسد الثغرات التي قد تسجل في عملها أو إمكانياتها المتوفرة.

5. تطوير التشريعات المنظمة للعمل المدني والقوانين الخاصة بالمجتمع المدني:

بحيث يتم رفع القيود المتعلقة بتأسيس وتسجيل الجمعيات وضمان استقلالية حقيقة في ممارسة نشاطاتها، مع ضرورة تعزيز الشفافية في التسيير وسهولة الوصول إلى معلومات، (دهينة، 2020، صفحة 51)، مما يعزز الثقة فيها ويشجع على المشاركة الشعبية في نشاطاتها ويعمق مفهوم المحاسبة الشعبية، كما يجب تطبيق الحصانة القانونية التي تحمي الجمعيات من تعسف الإدارة، وجعل القاضي وحده المؤهل لإصدار أحكام التعلق والحل كمل بنص القانون.

6. تعميق الطابع المؤسسي للمجتمع المدني:

وذلك يتطلب التحرر من الطابع البيروقراطي الذي يعيق تطورها، ولا بد من تقوية المجتمع المدني وتحويله إلى مؤسسات حقيقية، تتوافر فيها المقومات الأساسية التي لا يمكن بدونها أن تمارس نشاطها كمؤسسة، مثل توفير البيئة الحقوقية التي تحدد وضعها القانوني، ووجود نظام أساسي يتضمن شروط العضوية وتوزيع المهام وكيفية اتخاذ القرار وتحقيق الديمقراطية الداخلية، ومن المقومات الأساسية لتعميق الطابع المؤسسي تحديد أهداف المنظمة متضمنة إستراتيجيتها وبرامجها ووسائلها، وتعزيز إجراءات الشفافية والمحاسبة وتقديم المعلومات الضرورية، مما يزيد في الثقة ويوفر حافزاً لتحسين الأداء.

7. تطوير وتأهيل الموارد البشرية لهذه المنظمات:

وتمثل التأهيل في تهيئة مناخ ملائم لتطوير وتفعيل العنصر البشري، على اعتبار أنه حجر الزاوية في أي مشروع تنموي، وذلك بتوفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة، التي تمكن الأفراد من امتلاك المهارات والمعارف اللازمة، وتحقيق التواصل المستمر مع متطلبات التنمية، من خلال عمليات التدريب والإعلام ونشر الوعي الفكري والثقافي، وتشمل عملية التدريب أيضا تدريب القيادات وتطوير قدراتها واكتشاف قيادات جديدة وتأهيلها لتحمل المسؤولية و يحفز اعتماد القيادة الجماعية والإدارة الرشيدة التي تعتمد على الشفافية في التسيير واتخاذ القرارات، إضافة إلى ذلك فلا بد من تشجيع الاستعانة بالخبراء والمختصين سواء كانوا أفرادا أو جمعيات، للاستفادة من خبراتهم في تطوير الأداء. (دهينة، 2020، صفحة 52).

8. تطوير آليات التمويل الذاتي:

بتطوير مصادر دخل توفر للمنظمة دخلا ماليا من خلال نشاطات وأعمال تدر عائدا ماليا، وطريق بيع منتجاتها أو رسوم مقابل خدمات اجتماعية معنية، والقيام بحملات التبرع القانونية أو والحفلات الخيرية والمسابقات ويمكن للمنظمة في سبل تطوير آليات التمويل الذاتي الاستعانة بخبراء ومستشارين لإيجاد صيغ جديدة ومبتكرة، كما يجب عليها الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال، وذلك نظرا لأهمية التمويل الذاتي في الحفاظ على استقلالية منظمات المجتمع المدني، وعدم الانحراف بنشاطها عن الدور الذي يجب أن تلعبه في دعم التطور الديمقراطي للمجتمع، فحصولها على الدعم ومصادر التمويل الكافية لتحقيق الاكتفاء وتغطية نفقاتها ونفقات أنشطتها وأعمالها، يساهم في تحصيلها ويدعم استقلالية قراراتها من تأثير الممولين والمناحين بكل التأكيد.

9. تشجيع المنظمات على زيادة نسبة انخراط النساء:

وضرورة وجودهم في مختلف المستويات التنظيمية، والعمل على تدريبهم وتكوينهم للعب دور أكبر خاصة في المجالات التي تتعلق بالمرأة، حيث أن المجتمعات الحديثة تختلف عن المجتمعات التقليدية، فقد أصبحت تشهد تواجد أكبر للمرأة في مختلف مجالات الحياة، سواء في أماكن العمل أو الدراسة، لذلك يجب أن يواكب ذلك تواجدها في هياكل المجتمع المدني، لتساهم في تطوير أدائه خاصة في المجالات التي تهتم المرأة، كما أنه بات من الضروري التفكير في الوصول إلى النساء في المناطق الريفية والذاتية لإخراجها من عزلتها وتمكينها من حقوقها المختلفة، ولا جرم أن هذه المهمة تساهم فيها النساء أفضل من الرجال نظرا لخصوصية تلك المناطق. (دهينة، 2020، صفحة 52).

■ المبحث الثالث: واقع منظمات المجتمع المدني في العالم العربي:

❖ المطلب الأول: التحديات الخاصة في العالم العربي

يمكن تحديد أهم المعوقات التي تواجه المجتمع المدني العربي بالتالي:

- ضعف الثقافة الديمقراطية، وكذلك النقص الشديد في الوعي الحقوقي.
 - ضعف الوعي الثقافي المجتمعي بأهمية نشاطات منظمات المجتمع المدني وفعاليتها، من جهة ضعف الدور الإعلامي الواعي في التوعية والتثقيف بمفاهيمه، وعدم الاهتمام بنشاطات هذه المؤسسات وأعمالها في المجال الاجتماعي والثقافي والتربوي والإنساني والمرأة والطفولة والشباب والعمال والطلاب والبيئة والنقابات والجمعيات الأخرى.
 - معاناة مؤسسات المجتمع المدني في غياب المبادرة أ وضعفها على المستوى الفكري والعلمي، وعدم التوجه إلى دراسة الظواهر الجديدة.
 - مبدأ التدخل لأغراض إنسانية، فهناك من يرفضه وهناك من يؤيده، ولكل حججه ومنطلقاته وأهدافه. وفي الواقع، أصبح مبدأ التدخل الإنساني، بما لا ينطوي على تأييد الوسائل العسكرية والخروب الاستعمارية مبدأً آمراً وملزماً في القانون الدولي، وهذا يعتبر تطوراً في فقه (الدبلوماسية الوقائية) التي تبلورت منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي.
 - انشغال مؤسسات المجتمع المدني، وخصوصاً منظمات حقوق الإنسان، بالحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى درجة أن الأخيرة غالباً ما تهمل أو تنسى. (شهادة ح.، 2015، صفحة 37)
 - توجه مؤسسات المجتمع المدني إلى الاحتجاجات والنقد والأهداف المطلوبة، وإن كانت هذه مسألة مهمة من خلال الرقابة والرصد والتعبئة، إلا أنها لا يمكن أن تساهم في وضع تصورات حول التشريعات الوطنية، سواء بمواءمتها مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية وتطور الفقه الدولي على هذا الصعيد، أو تعديلها أو اقتراح قوانين وتشريعات جديدة بديلة منها.
 - هناك بعض المواقف المتناقضة من بعض القضايا الحساسة بحجة الخصوصية والشمولية، وهذه تشمل قضايا مثل المرأة والموقف من المساواة، والأقليات القومية والدينية والفئات المهمشة أ وذوي الاحتياجات الخاصة.
 - الارتباك من العلاقة مع الآخر، ولعل البعض الأطروحات لا تدرك أن العالم كله أصبح قرية صغيرة، وأن هناك قيماً إنسانية مشتركة لبنى البشر، بغض النظر عن دينهم أ وعرقهم أ ولغتهم أ ومنشئهم الاجتماعي أ وجنسهم.
 - عدم وجود تشريعات وقوانين خاصة لمنظمات المجتمع المدني أ وضعفها.
- ومن أهم معوقات التطور الذاتي، يمكن أن تذكر:

■ انشغال الفرد اليومي بتأمين لقمة العيش، تحت وطأة سياسات الإفقار العام، والنهب والفساد، وانكفاؤه تحت وطأة الخوف والتهديد في ظل الأنظمة الشمولية، مما يدفع إلى الإنعزال، والبعد عن الشأن العام توخياً للسلامة.

■ افتقار مؤسسات المجتمع المدني داخلها في كثير من الأحوال للممارسة الديمقراطية والشفافية بين أفرادها وبين أعضاء الشبكات التي توحى مؤسسات عدة، مما يقود في كثير من الحالات إلى شخصنة العمل، وشق الصفوف نتيجة لخلافات الأفراد، وذلك ناجم عن غياب تقاليد العمل الديمقراطي بسبب عقود القمع، وامتداد ممارسات السلطات الحاكمة على تقاليد العمل المجتمعي والسياسي. (شحادة ح.، 2015، صفحة 38)

■ افتقار تلك المؤسسات للأشخاص ذوي الكفاية الذين يمكن أن يضحوا بوقتهم وعملهم ومصلحتهم الخاصة في سبيل الشأن العام، لعدم وجود تقاليد راسخة للعمل المدني وأهميته في تقرير مصير الشعوب.

ومن العوائق الأخرى التي يواجهها المجتمع المدني العربي:

- انتشار البطالة والفقر، ومن جهة أخرى الأمية، مما يعيق انتشار الثقافة السياسية ومشاركة الفرد في الحياة المدنية وبناء المجتمع المدني فعال.
- انهيار الطبقة الوسطى مما أثر سلباً على المجتمع والحياة السياسية بصفة عامة، فالطبقة الوسطى هي التي تفرز المثقفين والمنظرين والناشطين.
- عدم وجود آليات للمحاسبة والمراقبة، وغياب الفصل بين السلطات، ومن ثم فلا توجد علاقة تفويض تمثيل ومساءلة، هذه المعوقات تقف عائقاً أمام نهوض المجتمع المدني. (شحادة ح.، 2015، صفحة 38)

❖ المطلب الثاني: أمثلة من الواقع العربي:

- المملكة العربية السعودية: لم يكن للجمعيات التطوعية المستقلة ولا للاتحادات المهنية أو الأحزاب السياسية وجود في المملكة العربية السعودية طوال العقود السالفة، وشهد عام 2003 تحركات إيجابية ملحوظة لكسر هذه القاعدة، تمثلت في السماح بإنشاء هيئة للصحافيين السعوديين، والمواقفة على إنشاء لجنة غير حكومية لحقوق الإنسان، كما أسست الحكومة السعودية مركزاً للحوار ومكافحة التطرف، لكن تظل المملكة العربية السعودية تفتقر إلى أبسط ما يمكن تسميته بمجتمع مدني مستقل عن الدولة، أو إلى الحريات المدنية المتعارف عليها في المواثيق الدولية فتحتمل جمعية الصحافيين (الزغبى، 2017، صفحة 38)
- السعوديين التي أعلن عن تأسيسها في نهاية 2003، مازالت وثائقها التأسيسية صادرة عن الحكومة، وتشترط موافقة وزارة الإعلام على جميع المترشحين لمجلس إدارتها، كما أن النظام الديمقراطي الغربي

المتعارف عليه يعد محرماً وفقاً للعقيدة الوهابية السلفية التي تعد مصدراً رئيساً للتشريع في المملكة العربية السعودية.

➤ **الكويت:** ينص الدستور الكويتي على حرية التجمع وإنشاء الجمعيات الأهلية، ولكن هذه الحريات مقيدة على الصعيد العملي، فكل المنظمات لابد أن تحصل على ترخيص لمزاولة عملها، وتسجل تحت وزارة الشؤون الاجتماعية وتتحكم هذه الوزارة في كل منظمات المجتمع المدني، ولها الحق في سحب ترخيص أي منظمة، ل وثبت أن نشاطاتها غير مقبولة اجتماعياً وسياسياً، وأري النظام أنها أساءت استخدام مواردها المالية، إلا أن حل النقابات العمالية أ والمهنية يستلزم استصدار حكم قضائي بذلك، ويوجد 52 منظمة مدينة مرخص لها بالعمل في الكويت، وتعتمد هذه المنظمات في تمويلها على الحكومة، لذا فهي بصورة عامة ملزمة بعدم مخالفة النظام، ويحرم قانون الجمعيات الأهلية ممارسة العمل السياسي، غير أن النظام يغض الطرف عن بعض الممارسات السياسية لبعض الجمعيات، مادام ذلك لا يؤثر بصورة مباشرة على الكويتيين، ويوجد حالياً 92 منظمة تنتظر الترخيص لها بالعمل، وبعضها تعمل دون ترخيص ولا تتعرض لها الحكومة مادامت لا تقاوم النظام الحاكم، وقد يصرح للنقابات العمالية والمهنية بالعمل، غير أن السلطات لا تسمح بأكثر من نقابة لكل نشاط مهني أو عمالي واحد، كما تعطي الحكومة للنقابات المهنية والعمالية دعماً يوازي 90% من نفقاتها، ومن ثم فهي تتأثر بوجهة النظر الحكومية في مختلف القضايا، وأهم الاتحادات في البلاد هي الاتحاد العام لعمال الكويت، واتحاد عمال شركة النفط الكويتية، واتحاد عمال البترول والبتروكيماويات.(الزغبى، 2017، صفحة 39).

يوجه عام شهد عام 2004 العديد من التطورات الايجابية على صعيد حرية المجتمع المدني في الكويت، فكونت جمعية لحقوق الإنسان لأول مرة، كما كونت جمعية جديدة تحت اسم "حركة العدالة والتنمية"، لتنضم بذلك إلى كيانات مشابهة في كل من المغرب والأردن وتركيا وتمثل وجهة نظر إسلامية معاصرة.

➤ **سلطنة عمان :** يقر الدستور العماني حق تأسيس الجمعيات الأهلية تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية على أساس وطني لأهداف مشروعة وبطريقة وملائمة لا تتعارض مع بنود القانون الأساسي يمنع تأسيس جمعيات ذات نشاط معاد للنظام الاجتماعي القائم أو ذات نشاط سري، كما يمنع تأسيس جمعيات للصحافيين العمانيين ويبلغ عدد الجمعيات الأهلية في عمان 30 منظمة، وتعمل حالياً في مختلف مجالات العمل الأهلي لخدميو التطوعي والعمل المهني لخدمة أعضاء المهن المختلفة بديلاً عن النقابات، وكذلك تنشط المرأة في المنظمات النسائية العمانية إلا أن المجتمع المدني يظل متواضعاً.

➤ **قطر:** تؤكد المادة 45 من الدستور القطري "حرية تأسيس الجمعيات، وفقاً للشروط والظروف التي حددها القانون " وفي ماي و 2004 منح القانون لعام 2004 الذي حل محل القانون رقم 8 لعام 1998 المواطنين حق

تأسيس المهن الحرة، بينما أعطى تشريع لاحق للعمال حق التأسيس الاتحادات والنقابات المهنية إلى جانب حقهم "الإضراب إذا تعذر التوصل إلى تسويات حبية بين الموظفين وأرباب العمل" ولكن القانون الجديد يفرض موافقة الحكومة إلى جانب مجموعة من الرسوم الباهظة (الزغبى، 2017، صفحة 40)

➤ على الجمعيات لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، يجرى دفعها مرة أخرى بعد انتهاء المدة، كما يشترط عودة الحكومة للموافقة مرة أخرى على التمديد.

وعلى الرغم من ذلك فالمجتمع المدني القطر قديم الوجود، وقد أنشئت أول جمعية أهلية عام 1973م، وهي الجمعية القطرية لرعاية المعوقين، ويبلغ عدد مؤسسات المجتمع المدني في قطر نح ومؤسسة تنشط في المجالات التطوعية والخدمية ورعاية الشباب والرياضة، وكذلك الاهتمام بالأعمال الدينية كبناء المساجد وتعميرها والأعمال الخيرية، كما توجد عدة جمعيات مهنية ونسائية لتنظيم شؤون أعضائها. (الزغبى، 2017، صفحة 41)

المطلب الثالث: التوصيات لبناء منظمات المجتمع المدني:

✚ يعتبر التمويل ومصادر هو كيفية الحصول عليه من العناصر المهمة بل الأساسية في عمل ونشاط المنظمة وعدم انحرافها وانجرارها إلى مهام تخرج عن نطاق الهدف التي أنشأت لتنشأ من أجلها وبالتالي فإن العنصر الأساسي في التمويل يجب أن يركز على التمويل الذاتي أولاً وبعد ذلك النظر إلى التمويل من منظمات غير حكومية أساساً على المستويين العربي والدولي.

✚ أن تقوم منظمات المجتمع المدني على أسس ديمقراطية وبالتالي اعتماد الانتخابات الدورية والمشاركة في القرارات وتعزيز نظام المحاسبة والمشاركة ونظام التقارير (برواري، 2017، صفحة 37)

الدورية والاجتماعات المنظمة وتقليص صلاحيات المديرين فيها لصالح هيئاتها والابتعاد عن العائلة والفئوية في تشكيلها وتنظيم هيئاتها.

✚ توثيق علاقات منظمات المجتمع المدني ببعضها بعضاً من بلديات وأطر جماهيرية ووقوف وغيرها والعمل في إطار العشائر من أجل تطويرها إلى بنى حديثة غير مشوهة.

✚ الابتعاد عن روح مضمون المؤسسة الاجتماعية التقليدية، وبناء رموزها على أساس الانتماء الطوعي لمجموعة من المواطنين المتشادين وتحقيق الانسجام الداخلي ونبذ التصارع الشخصي والمصلي داخلها.

✚ أن تؤسس منظمات المجتمع المدني في كافة أرجاء الوطن وعدم التركيز في مناطق محددة.

✚ تطوير برامجها وفق رؤيتها وعدم الانصياع لمطالب الممولين بتغيير رؤاها وبرامجها.

✚ استعادة الدور الجماهيري المفقود للمؤسسات والتشارك مع المواطنين بدلاً من أساليب التعبئة من فوق وأساليب (التحويل الهلامي للصلاحيات) وعدم إحلال المؤسسة محل الجماهيرية، بل تحقيق التكامل بين هذين الأمرين.

✚ معالجة الهدر المالي وتكرار الأنشطة في عملها.

✚ العمل على ضمان استمراريته وتواصلها وهذا رهن بتوطين نفسها اجتماعيا ووفق الاعتماد الأجنبي

✚ فقط. (برواري، 2017، صفحة 38)

■ المبحث الرابع: نظرية العقد الاجتماعي:

❖ المطلب الأول: التعريف بالنظرية العقد الاجتماعي:

ليس من السهولة إعطاء معنى جامع ومانع لمفهوم نظري كالعقد الاجتماعي فيصعب واقعا تحديد دقيق له لأن كل مصطلح ا ومفهوم ه وفي الحقيقة تجريد الواقع فه ومشترب بتطورات هذا الواقع الذي يعبر عنه وعندما نريد رصد مفهوم ما لابد أن نرصد بداية ظروف نشأته ودلالة استخدامه بغية أن يساعد في تقريب المعنى للمفهوم ويقود ذلك الى الموضوعية فالمتبع لتاريخ الفلسفة السياسية فإنه يلاحظ دون عناء تردد فكرة العقد أي العقد الاجتماعي (lecontratsocial) والتي تشير الى المعنى التالي:

أ- العقد يلتزم بمقتضاه شخص أو عدة اشخاص تجاه شخص أو عدة اشخاص بتقديم شيء ما.

ب- في الفلسفة بنح وخص يقال عقد على ما يكون ثنائي الطرف أو ومتعدد الطرف أي ما يتضمن التزامات أ وتعهيدات متبادلة أي أنا العقد يعني به اتفاق مبرم بين شخصين أو عدة أشخاص للقيام بهدف معين ضمن قوانين أ والتزامات متفق عليها ومعروفة لدى الطرفين وتشير ايضا الى معنى ضرورة اتفاق ا وميثاق لقيام المجتمع السياسي

عن فكرة العقد ترجع في مرجعيتها في كتاب التنين الفيلسوف الانجليزي توماس هوبز "thomashabbes" الذي يفترض في العقد الاجتماعي أن يكون بين هؤلاء الأفراد الذين اتفقوا بأنفسهم وفيما بينهم على تنازل عن كل حقوقهم وحررياتهم من شأنها الإضرار بالسلام لمصلحة السيد صاحب السيادة التي لا يعد طرفا في العقد ولا خاضعا لشروطه ويفترض هوبز ان صيغة هذا العقد الذي وقعه الناس بينهم كانت: "أني أخول وأتنازل عن حقي في حكم نفسي لهذا الرجل ا وهذه المجموعة من الرجال بشرط ان تتخلى له انت ايضا بالطريقة نفسها عن حقل في حكم نفسك" يفترض "هوبز" ان على الأفراد نقل حقوقهم الطبيعية الى السلطة الحاكمة بموجب عقد متفق عليه بين هؤلاء الأفراد وذلك بنقل كل فرد حقه الى هذه السلطة التي اختار الخضوع لها طوعيا الى السيد صاحب السيادة.

وبالتالي فإن الفكرة المركزية لنظرية العقد هي انا الحكومة الشرعية هي النتاج الصناعي (حنان خ.، 2016، صفحة

للقبول الطوعي لعملاء أحرار على الصعيد المعنوي، فلا وجود إذن لسلطة سياسية طبيعية هذا ما عبر عليه "مايكلوكشوف" حين يقول فلا وجود بصيغة لوك التي تقول ان النظريات بصيغة لوك التي تقول ان الاتفاق الطوعي هو ما يعطي الحكام سلطانهم السياسي

فمن الناحية الاجتماعية لهذا المفهوم نجد ان العقد هو والنموذج المثالي لكل المعاملات والعلاقات الاجتماعية يتضح من خلال العقد الاجتماعي ان تكون المعاملات والعلاقات الاجتماعية التي تتم بمقتضى العقد الذي تم الاتفاق عليه من طرف الأعضاء أكثر تنظيماً وبذلك فان العقد الاجتماعي هو وجملته الاتفاقات الأساسية المتضمنة في الحياة الاجتماعية وبمقتضاها يضح كل فرد شخصه وقواه تحت ارادة المجتمع فبمقتضى العقد يتم بناء المبادئ الأساسية له المتفق عليها والتي يتم من خلال اخضاع الفرد لها كما انه يعني اتفاق افراده وقوة حاکمة حيث يتنازل الفرد اراديا عن بعض الحريات الشخصية مقابل منفعة تتمثل في مجتمع حسن التنظيم والعقد عند سبنسر spencer herbert هو والصورة لجميع العلاقات الاجتماعية يمثل العقد الاجتماعي هو وميثاق ا واتفاق اجتماعي الذي يقره الناس طوعية فيما بينهم أساسا للحقوق والواجبات التي تنظم شؤون الحياة المشتركة كما أنه اتفاق افتراضي بين افراد المجتمع يوجب كل منهم وه وفي حالة الطبيعية ان يعهد في شخصه وفي كل ما لديه من القدرات الى ارادة العامة يعني ذلك التحول في الحالة الطبيعية حيث يتوافق المجتمع على قواعد يتنازل بموجبها الفرد على حريته المطلقة مقابل قدرة الامن والاستقرار والنظام اي انه خضوع الارادة الحرة الى الارادة العامة (volontegeneral)(حنان خ.، 2016، صفحة 9)

❖ المطلب الثاني: إيجابيات النظرية العقد الاجتماعي:

إن مما لا شك فيه أن عقل بشر له إبداعاته الخلاقة التي أدت كل هذه الحضارات الانسانية الراقية عبر الزمن كما إن للعقل شططا في نواح أخرى جلبت على البشرية أنواعا من البؤس والشقاء وعلى هذه الشاكلة تبد ونظرية العقد الاجتماعي ففيها خير دفعا أمما إلى التحرر من الاستبعاد وفيها مسالب ومساوئ عدة أبعدت الناس هدي لسماء وحتى يكون التناول للنظرية موضوعيا سأذكر الأمرين معا مبتدئا بالإيجابيات التي أسدتها هذه النظرية للفكر السياسي ثم أثنى بالسلبات التي وقع فيها رواد هذه النظرية:

أولاً: التأكيد على حرية الإنسان: حيث نجد روس ويعلى قيمة حرية الإنسان فيقول (أن يطرح المرء حريته ه وأن يطرح صفته البشرية وحقوق الإنسان بل وواجباته ومثل هذا الإطار لا يتفق مع طبيعة الإنسان). والطرح هنا يعني الترك للحرية والغائها.(بسيوني، صفحة 1574)، فهذا الكلام فيه إعلاء بقيمة الحرية الإنسانية، وتلك نزعة إنسانية رفيعة تؤيدها كل الشرائع السماوية وتتفق معه العقول المستنيرة، فحرية الإنسان مبدأ عظيم للحياة الراقية، ولقد عانت البشرية كثيراً في سبيل ترسيخ هذا المبدأ ودافعت عنه الأرواح والدماء والأموال، ولذلك يعد إعلاء قيمة الحرية من إيجابيات النظرية .

ثانياً: أنها أوجدت قيم للفرد في المجتمع: حيث جعلته عضواً في جماعة له حقوقه ورأيه ه والذي يؤسس شرعية السلطة الحاكمة بدلاً من أن يكون عبداً لإنسان مثله يخضع له بلا بصيرة، ففحوى نظرية العقد الاجتماعي أنها جعلت للفرد إرادة وقيمة بها يعطي للحاكم سلطاته وهذه القدرة والإرادة سلبت منه في كثير من العصور. ثالثاً: أنها كانت بمثابة طرق النجاة للمجتمع الغربي: كبديل عن النظرية الحق الإلهي حيث خلصته من ظلمات العصور الوسطى ووجدت فيه الثورة الفرنسية ضالتها لتتخلص من سلطان الكنيسة وإرساء دعائم سلطة مدينة حيث أوجدت التفسير لكيفية إنشاء هذه السلطة وكيفية عملها وحدود طرفي العقد فيها وبذلك تم القضاء على حكم العصور الوسطى وتبددت ظلمات الطغيان الكنسي على أنظمة الحياة.

❖ المطلب الثالث: السلبيات نظرية العقد الاجتماعي:

أولاً: هي نظرية خيالية غير واقعية: فالنظرية لا تركز على حقيقة تاريخية وفالنظرية لا تركز على حقيقة تاريخية وإنما تقوم على التخيل ولا افتراض فلم يحدث أن اجتمع الافراد وتنازلوا عن حقهم وحررياتهم وأعطوها لغيرهم ليقوم بمهمة الدولة والسيادة، فهي تعتمد على التخيل وليس الواقع.(بسيوني، صفحة 1575) فمن مساوئ هذه النظرية أنها نظرية متخيلة، مما يدل على ذلك: (أن العقد لا يتم إلا في ظل أ والسلطة تحميه فحيث لا توجد سلطة لا توجد عقود، وبالتالي يمكن القول: أ، فكرة العقد الفلسفية لا وجود لها من ناحية الواقعية لأنها فكرة قصد كممنها إنشاء سلطة في غياب سلطة).

فالأساس الذي بنيت عليه النظرية وه واجتماع الناس متخيل وليس حقيقياً ولم يحدث في زمن من العصور وهذا عور في النظرية، وخلل فيها.

ثانياً: الإغفال المعتمد للدين ودوره في الحياة: حيث أغفلت النظرية دور الدين سواء فيما ه وكائن أ وفيما ينبغي أن يكون إلى الدرجة أ، روس ولا يكتفي بإهمال الأثر الديني في توجيه المجتمع، بل يعد الدين الإلهي عاملاً من العوامل التي تعوق الرجوع إلى الحالة الطبيعية السوية، وحين طالب روسوا بفصل السياسة عن الدين، فإنه يتهم الأديان بأنها هي سببت هذا الفصل يقول : (إن الشعوب القديمة كانت تعبد الملوك وكان لكل دولة

ملكها وإلهها في الوقت نفسه، فكانت السياسة والدين شيئاً واحداً، ولكن الأديان ومن بينها المسيحية فصلت بين العالم المادي والعالم الروحي فهي تتعلق بالعالم الروحي ولا تشترع للمجتمع السياسي، فلماذا لا يكون لهذا المجتمع دين سياسي خاص).

فنظرية العقد الاجتماعي تقوم على أساس المنفعة الدنيوية فقط ولا تقيم أي اعتبار للمصالح الأخروية، وهذا قصور في هذه النظرية أدها إليه اعتمادها على تنحية الدين من حساباتها، أما النظام السياسي في الإسلام فإنه يتفق على مراعاة المصالح الدنيوية والأخروية معاً تحقيقاً للغاية التي من أجلها خلق الإنسان وهي العبادة، ولذلك يعرف ابن خلدون والخلافة بأنها: (ف) حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليهم، إذ أحوال الدنيا كلها عند الشراع معتبرة بمصالح الأخرى فهي الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا). (بسيوني، صفحة 1577)

أما نظرية العقد الاجتماعي لا تركز اهتماماً بالآخرة مطلقاً، ولذلك فهي قاصرة لحديثها عن تلبية احتياجات الإنسان في دنياه فقط منفصلة عن آخرته.

ثالثاً: هذه النظرية بشرية المنشأ والتفسير: فواضعوها بشر، ومفسروها بشر، ويجعلون التاكو والسيادة الشعب فيها، فالإرادة الشعب هي صاحبة السيادة، ولهذا أصبح (حق التشريع المطلق لهذا السيد بدلاً عن الأمة والشعب، وأن حقه في هذا مطلق، وأنه ثابت له بالأصالة لم يستمده من أحد، وأنه ليس لجهة ولا لأحد كائناً من كان أن يتدخل من هذا السلطان المطلق بتقييد أو بتوجيه، فالواجب ما أوجبه، والمباح ما أباحه، والحرام ما حرمه، وتعد هذه النقطة هي ملاك الأمر في نظرية السيادة وبدونها ينهدم نهائياً من الأساس إفقضاء الدين عن الدولة في هذه النظرية فصله عن الحياة أمر مؤكد في هذه النظرية لأن السيادة كلها للأمة أو للشعب، ولا مكان في هذه النظرية لمن تسول له نفسه أن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء، أ، أ، يحاول أن ينتزع شيئاً من السيادة ليرده لدين أو لكهنوت).

إن النظام السياسي في الإسلام رباني المنبع رباني التصور رباني الهدف والغاية، وهذا يجعل هذه النظرية بعيدة في منشأها عما رسمه الإسلام وحدده من نظم التشريعات إذ السيادة المطلقة في الإسلام حق خالص لله لا يشاركه فيها ملك مقرب ولا نبي مرسل، يقول الله تعالى: (إن الحكم إلا لله يقص الحق وه والخير الفصلين) سورة الأنعام الآية 57.

فالسيادة في المنهج الغربي والتي تؤصل له هذه النظرية هي للشعب، أما في الإسلام فهي للشرعية (وإن مبدأ سيادة تلتزم به حالة تطبيقه السلطة التشريعية " البرلمان " أما مبدأ سيادة القانون تلتزم به السلطة التنفيذية ولا تلتزم به السلطة التشريعية، لأن وظيفتها هي صنع القوانين وتعديلها ولا يعتبر هذا التعديل خروجاً عنها). (بسيوني، صفحة 1577)

ويكمن الفارق بين العلمانية والإسلام في قضية السيادة (المرجعية أ ومصدر النظام القانوني في الدولة) فالمرجعية العليا في الدولة الإسلامية هي الشريعة المطهرة فهي وحدها الحجة القاطعة والحكم الأعلى، والأمة كلها حكاما ومحكومين لا تملك على أحكامها في قليل ولا كثير، أما السيادة أ والمرجعية العليا مصدر النظام القانوني في الدولة العلمانية فه وإدارة الأمة كما تعبر عنها مجالسها النيابية، وهذه الإدارة لا تتقيد بقانون سماوي أ ووضعي لأن القانون ه والتعبير عن هذه الإدارة، ويستمد حجته من مجرد صدوره عنها وهي لم تستمد هذه السلطة وهذا الإطلاق من أحد فهي لا تعرف فيما تنظمه من علاقات سلطة أخرى تساويها أ وتسامها.

وهذا من سلبيات هذه النظرية فقد انتزعت حق السيادة من الشرع الحكيم وجعلته للعقل القاصر وهذا التوجيه من واضعي النظرية ه ونتيجة وأثر لما صنعتها الكنيسة بهذه الشعوب، فأرادوا سلب هذه السيطرة منها، والإطلاق بعيدا عنها.(بسيوني، صفحة 1578)

■ المبحث الخامس: المواطنة

❖ المطلب الأول: مفهوم المواطنة:

التعريف اللغوي: ورد لفظ "المواطنة" في المعاجم العربية على أنه -مصدر الفعل " واطن" على وزن (فاعل) والذي يأتي بمعنى " شارك في المكان إقامة ومولدا وه ومصدر رباعي

مشتق من فعل وطن على الأمر : أضمر أن يفعله معه" كما يدل على المشاركة والمداومة والاستمرار، ومن ملفوظات المواطنة أيضا " وطن يطن وطنا : أقام فيه، ووطن نفسه على الأمر، واستوطن البلد: اتخذها وطنا، وتوطنت نفسه على كذا : حملت عليهم" الموطن "ومن يقيم معك في الوطن.(الشعبي، صفحة 2)

التعريف الاصطلاحي: عرف " مارشال" المواطنة بأنها المكانة التي تسير الحصول على الحقوق والقوى المرتبطة بها، والتي تحدد الحقوق المدنية مثل حرية التعبير والمساواة أمام القانون والحقوق السياسية التي تشمل الحق في التصويت والحق في الانضمام إلى أي متطلبات سياسية مشروعة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

عرفها " جمال الدين إبراهيم محمود "المواطنة بأنها " مجموعة القيم والمبادئ والاتجاهات التي تؤثر في شخصية الفرد فتجعله إيجابيا يدرك ماله من حقوق ومت عليه من واجبات في الوطن الذي يعيش فيه، قادرا على التفكير السليم في المواقف المختلفة.

أما " فكري حسن ريان " فقد عرف المواطنة بأنها مجموعة القيم التي تجعل الفرد يتفانى في خدمة وطنه بل يضحى بنفسه في سبيل ذلك إن اقتضت الضرورة.

عرف " القحطاني " مفهوم المواطنة من المنظور الإسلامي بأنها مجموعة العلاقات والروابط التي تنشأ بين دار الإسلام وكل من المفكرين الإسلاميين في طرفي العلاقة الممارسة للمواطنة.

كما عرف " محمد عثمان الخشت " المواطنة بأنها الانتماء للوطن انتماء يتمتع المواطن فيه بالعضوية الأهلية على نهج ويتساوى فيه مع آخرين الذين يعيشون في الوطن نفسه مساواة كاملة الحقوق والواجبات أمام القانون دون تمييز بينهم على أساس اللون أ والعرق أ والدين أ والفكر أ والموقف الحالي أ والانتماء السياسي، ويحترم كل مواطن المواطن آخر، كما يتسامح الجميع تجاه بعضهم البعض رغم التنوع والاختلاف بينهم. (لادمي، 2019، صفحة 82)

❖ المطلب الثاني: خصائص وعناصر المواطنة:

أ- خصائص المواطنة:

تتميز المواطنة بخصائص معينة وإدراك المواطن لها أمر في غاية الأهمية لأنه يدفعه الى التمسك بها ويساهم في دعوة غيره اليها كما يساهم في وقاية المجتمع من الاخطار الداخلية والخارجية ومن خصائص المواطنة ما يلي:

- **خصائص معرفية:** وتشتمل على الوعي بحقوق الانسان ومسؤولياته وفهم الدستور ودور القانون وأهميته، وفهم نظام الحكم كافة المعلومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، للوقوف على مشكلات المجتمع وقضاياها (بالطاهر، صفحة 7)
 - **خصائص مهارية:** وتشتمل امتلاك الفرد العديد من المهارات مثل (المشاركة، اتخاذ القرار، إصدار الحكم، التفكير الناقد) وغيرها، حيث أن المواطن الذي يتمتع بهذه المهارات يستطيع تمييز الامور اكثر عقلانية ومنطقية فيما يقول ويفعل.
 - **خصائص اجتماعية:** ويقصد بها الكفاءة الاجتماعية في التعايش مع الآخرين والعمل معهم، وتشمل الخصائص الاجتماعية: العدل، المساواة، السلام، التسامح، الحرية، الديمقراطية.
- مما سبق يمكن القول ان خصائص المواطنة تتمثل في عدة صفات منها:
- * أن يكون المواطن قادرا على فهم وإدراك ما يدور حوله، وقادر على التعامل مع تلك المتغيرات والتحديات.
 - * لديه القدرة على المشاركة والالتزام وتحمل المسؤوليات.
 - * لديه القدرة على تقدير الحرية، والعدالة، والمساواة، والديمقراطية.
 - * لديه الولاء للوطن الذي يعيش فيه، قادرا على التضحية من أجله. (بالطاهر، صفحة 8)

ب- عناصر المواطنة:

إن المنطق أ والرؤية الشاملة لمفهوم المواطنة قد شمل مجريات الحياة بأكملها، للفرد والأفراد، وفي هذه الحالة عندا يتخذون قرار المعرفة أ وبغير المعرفة فأنهم يعملون كمواطنين، هذه الأعمال سواء كان القيام بها بشكل فردي أ وجماعي أ وباهتمام أ وبغير الاهتمام مجمعا تسعى اعمال تصرفات مواطنين، في علاقاتهم، مواطنون في مؤسساتهم في أماكن عملهم ومواطنون في مدارسهم وغيرها.

ومن أهم عناصر المواطنة نذكر ما يلي:

الانتماء: أي شعور الإنسان بالانتماء الى مجموعة بشرية ما (الوطن) على اختلاف تنوعها العرقي والديني والمذهبي. الحقوق والواجبات: كل فرد يجب أن يكون عض وفي جماعة معينة في المجتمع، هذه العضوية تساعد في الاستفادة من الفوائد التي تمنحها عفوية الجماعة، كالحقوق المدنية وتتمثل في حق الفرد من الحياة وحقه في الأمان والملكية الخاصة أمام الحقوق السياسية فالمواطن له الحق في التصويت عن من يمثله في الهيئات التشريعية أوله الحق في تقلد (لمن م.، 2020، صفحة 53)، الوظائف العامة في الدولة..... إلخ كما يقتضي على الفرد القيام بمجموعة من المسؤوليات والواجبات كالامتثال للقوانين الدولة، ودفع المستحقات واحترام حقوق الآخرين والدفاع عن الدولة يرى البعض ضرورة الموازنة بين الحقوق والواجبات.

المشاركة المجتمعية: إ، من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركاً في الأعمال المجتمعية والتي من أبرزها الأعمال التطوعية فكل إسهام يخدم الوطن يترتب عليه مصالح دينية ودنيوية كالتصدي للشبهات وتقوية أواصر المجتمع، وتقديم النصيحة للمواطنين والمسؤولين يجسد المعنى الحقيقي للمواطنة. (لمن م.، 2020، صفحة 53)

❖ المطلب الثالث: أبعاد المواطنة:

يقصد بالأبعاد تلك الجوانب لتي تعكسها المواطنة في اتجاهات مختلفة منها البعدين القانوني والتاريخي، والبعدين الفكري والعملي، وسنتناول هذه الأبعاد بالتفصيل.

❖ البعدين التاريخي والقانوني: لا يمكن الفصل بين البعدين التاريخي والقانوني للمواطنة لان الأخير مرتبط بشكل أساسي بتطور الأول.

إن الحديث عن البعد القانوني للمواطنة يؤدي بنا الى دراسة هذا المفهوم في جانبه القانوني البحث وفقاً لتطور التاريخي، والذي يظهر فيما يسمى بالجنسية.

فالبعد القانوني للمواطنة ظهر في كل التشريعات ما قبل الإسلام (اليونان والرومان) وفي دار الإسلام وانتهاء بتطورات القوانين الوضعية منذ القرن 16 ميلادي.

فقيم المواطنة في بعدها القانوني ظهرت في دار الإسلام من خلال قواعد وثيقة العهد "صحيفة المدينة" والتي بنودها ما يلي:

- هذا كتاب من النبي محمد الأمي بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم، ولحق بهم وجاهد معهم، إنهم أمة واحد من دون الناس.

- إن الجار كالنفس إير مضار ولا آثم.

- إن المؤمنين بعضهم مولى بعض من دون الناس.

- إن النصر للمظلوم.

إن المدقق في هذه البنود يرى أنها تأكيداً لقيم المواطنة كما كانت كذلك على قيم المواطنة لغير المسلمين باعتبار أن فكرة المواطنة ظهرت كفكرة للإشارة إلى حقوق وواجبات أهل الذمة. (لمين م.، 2020، صفحة 90)

هذا العهد القانوني الذي يعتبر دستور العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين جاء كضامن للحقوق ومحدد للواجبات وه وجوهر البعد القانوني للمواطنة فإن اكتساب جنسية الأمة لليهود حسب هذه البنود يتيح لهم الحقوق ويفرض عليهم الواجبات أما المسلمين فأنهم مواطنين باعتناقهم لهذا الدين الحنيف.

يظهر البعد القانوني للمواطنة من خلال المعالجة القانونية لكل ما يتعلق بالمواطن سواء جهة الحقوق والواجبات ومن جهة أخرى مساواة جميع الأفراد أمام القانون دون تمييز لأحد دون الآخر وتكون هذه المساواة على مستوى النصوص القانونية والممارسة العملية لتطبيق القانون أي المساواة في القانون أمام القانون. إن البعد القانوني للمواطنة يتضح من خلال شقين:

الأول: تكريس دولة الحقوق والقانون من خلال المساواة العادلة بين جميع مكونات المجتمع، وتمتع جميع الأفراد بالحقوق واداءهم للواجبات بشكل متساو.

الثاني: تكريس المواطنة القانونية لدى الأفراد وغرسها في شخصياتهم وتنشئتهم عليها مما يساهم في تكريس الشق الأول وتظهر أبرز صورة للبعد القانوني للمواطنة في ثنائية (المواطن القانوني ودولة الحق والقانون).

❖ البعد الفكري والعملي للمواطنة:

يرتبط البعد العملي للمواطنة ببُعدها الفكري، هذا الأخير ينقلنا من البعد القانوني المميز للحقوق والواجبات إلى الإطار الفكري لمجموعة المبادئ الحاكمة لعلاقات الفرد في النظام الديمقراطي في المجتمع، والتي تجعل للإنجاز الوطني في بعد المواطنة العملي روحاً في تكوين الحس الاجتماعي والروح الجماعية للجماعة الوطنية. ويظهر الفكر المواطني والعملي في:

- الحس المعرفي والثقافي: حيث تمثل المعرفة عنصراً جوهرياً في نوعية المواطن التي تسعى إلى بنائه مؤسسات المجتمع المدني، وغرس قيم المواطنة فيه وبناء مهاراتهم وكفاءاتهم التي (لمين م.، 2020، صفحة 90)
- تساهم في بناء روح المواطنة لديه، كما أن التربية الوطنية تنطلق من الثقافة العامة للمجتمع وقيمهم وعاداتهم وتقاليده، والعلاقة وطيدة بين الثقافة والمعرفة من جهة والمواطنة من جهة ثانية.
- الحس المهاري: ويقصد به المهارات الفكرية مثل التفكير الناقد، التحليل وحل المشكلات..... حيث أن المواطنة تساهم في بناء الحس المهاري لدى المواطن مما يشجعه على تقديم المصلحة الوطنية على أي اعتبار.
- إن تبلور الفكر المواطني في شكله العملي يبين مدى نضج العلاقة بين أطراف المواطنة الثلاث (الفرد- الدولة- المجتمع) والذي تنتج عنه أسمى حالة لدى الفرد وهي روح المواطنة، حيث أن التشجيع وهي "روح الوطنية" كما أنه نتاج للبعد العملي والتطبيقي لقيم ومبادئ المواطنة من جميع أطراف العلاقة بين (الفرد-

الدولة والمجتمع)، يبرز مدى هذا التطبيق العملي في ما يسمى المواطنة الفاعلة والتي تظهر جليا في انتساب المواطن لمؤسسات وكذلك المجتمع السياسي. (لمين م.، 2020، صفحة 90).

❖ المطلب الرابع: أنماط ومبادئ المواطنة:

أولا: أنماط المواطنة:

(1) **المواطنة المدنية:** تتمثل المواطنة المدنية في الاعتراف المتبادل وتسامح الافراد فيما بينهم الذي يسمح بانسجام كبير في المجتمع، كما يتعلق الأمر بمراعاة أخلاق المصلحة العامة، التي تتطلب مشاركة جميع طبقات المجتمع، يمكن تصور هذه المشاركة من منظور مستويات متعددة، محلية وطنية وحتى العالمية منها، تضمن العدالة المساواة في الحقوق والواجبات والكرامة تجمع بين جماعة من المواطنين تترجم من خلال سلوكيات عامة يحترمونها في ضوءها بعضهم البعض، وهذا البعد المعياري للمواطنة لا يتحقق إلا بواسطة المعايير والقيم الديمقراطية والمدنية.

(2) **المواطنة السياسية:** تتمثل في المشاركة السياسية وحق مساهمة في الإدارة العامة في إطار قانون يسمح للفرد التمتع بحقوق يقوم في مقابلها بأداء مجموعة من (أولم و وتشوافت، 2020، صفحة 28) الواجبات، وهذه الامتيازات التي من بينها حق

التصويت حق الترشح للوظائف الانتخابية، حق الخدمة في الجهاز الإداري في الدولة، حرية الرأي والاعتقاد.

(3) **المواطنة الاجتماعية:** بعد الاعتراف سنة 1945 بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دائرة وعالم العمل، من ضمنها الحق في العمل، حق المطالبة بحماية نظام الضمان الاجتماعي، إنشاء مؤسسات مطابقة لحاجات التكوين، لهذا القضايا الاجتماعية بعدا أساسيا للمواطنة، وأدى هذا التصور المتموضع ضمن المنظور تطوري إلى تكملة كل مرحلة بالنسبة إلى المرحلة السابقة عليها، فالمساواة المدنية تمثل شرطا ضروريا للانتقال إلى المساواة السياسية، وهذه الأخيرة كانت ضرورية لفتح الطريق أمام المساواة الاجتماعية، وهكذا فإن هذه الحريات المكتسبة تعزز بعضها البعض، فالمساواة السياسية تقوي المساواة المدنية وتحملها من التجاوزات المحتملة والمساواة الاجتماعية تثرى مضمون المساواة السياسية وتعطيها دلالتها الكاملة.

(4) **المواطنة الاقتصادية:** فالمواطنة لا تقتصر فقط في الدائرة الأساسية وممارسة الحقوق المدنية وهي تحتضن كافة المظاهر الحياتية في المجتمع خصوصا علاقات العمل التي أخذت أهمية متزايدة مع تطور التجارة، ومن الضروري في هذا السياق تفادي التأثيرات السلبية السياسية والاقتصادية على ممارسة المواطنة، فقد تسبب خفض الاستهلاك العام التي تمارس ضغوطا على نفاقات الحماية الاجتماعية والمصاريف المخصصة للخدمات العامة، في أضعاف التضامن الاجتماعي وتفويض الوظائف الاجتماعية، الكبروتزايد نسب اللامساواة كما هو وملاحظ في الدول ذات التوجه الرأسمالي الليبرالي، ويعتبر الحق في العمل من أبرز حقوق المواطنة الاقتصادية

هدف ذ قيمة دستورية، فعلى كل مواطن واجب العمل وله الحق في الحصول على العمل والدولة تضمن الاستفادة المتساوية من التكوين المهني كما تضمن حق ممثله، في التحديد الجماعي لظروف الشغلوتسير المؤسسات.(أولم و وتشواقت، 2020، صفحة 29)

ثانية: مبادئ المواطنة:

يرى مارشال " أن المواطنة ظهرت على مر ثلاث قرون متتالية شهد كل منها نم وعنصرومكون مختلف من مكوناتها وكان كل منها بمثابة توسيع أ وضم حقوق وحريات جديدة للمواطنين"

وعلى حسب ما استقر عليه الفكر السياسي المعاصر يمكن حصر مبادئ مفهوم المواطنة فيما يلي:

***التعاقد** : إن العقد ه ورابطة قانونية تجمع بين طرفين أ وأكثر وتستند إلى فكرتي الحق والواجب وذلك فه ومبدأ أساسي مبادئ المواطنة، فالمواطنون يرتبط مع الدولة ومع المواطنين الآخرين برابطة قانونية يتحدد من خلالها حقه وواجبه ويقبل بها خضوع للسلطة الحاكمة التي تعبر في حقيقة الأمر عن إدارته " فالقاسم المشترك -في وقتنا الحاضر- المعبر عن وجود قناعة فكرية وقبول نفسيوالتزام سياسي بمبدأ المواطنة في بلد ما، يتمثل في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي يتم بمقتضاه اعتبار المواطنة وليس أي شيء آخر عداها هي مصدر الحقوق ومناطق الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة دون التمييز ديني أ عرقي أ وبسبب الذكورة أ والأنوثة، ومن ثم تجسيد ذلك التوافق في دستور ديمقراطي.

وينتج عن هذا العقد النقاط التالية:

- إن المواطن ه وعض ومؤسس في تكوين المجتمع السياسي الذي ينتمي إليه.
- إن المواطن ه وطرف في هذا العقد مع ما ينتج عن ذلك من حقوق وواجبات ومسؤوليات.
- إن السلطة السياسية في الدولة ليست ملكا يحصل عليه أصحابها بالإرث ولا بالامتياز الطبيعي والعائلي كما أنها ليست هبة من أحد ولا حق إلهي
- إن القوانين الصادرة عن السلطات الدستورية في الدولة هي في حقيقتها تعبير عن إدارة المواطنين.(عائشة، 2019، صفحة 26)

*الانتماء:

يعتبر مفهوم الانتماء من الأبعاد الأساسية للمواطنة، فالمواطن الذي يقبل التعاقد والتشارك مع الجماعة والدولة التي سيعيش في كنفها وفق مبدأ المواطنة لن يعيش وحيدا منعزلا عنها بل سيكون الإنسان المواطن الذي ينتمي إلى هذه الجماعة البشرية وإلى الأرض التي تعيش عليها هذه الجماعة كما سينتمي إلى هوية سياسية، والقانونية التي تعرف الجماعة بها عن نفسها اتجاه الجماعات الأخرى.

ويعتبر مصطلح الأمة من أهم مصطلحات التي تعبر عن مواضيع الانتماء في الفكر السياسي إذ يشير إلى مجموع الانتماءات العرقية والدينية والاثنية والإيديولوجية، وه ومعطى أساسي لتكوين الجماعات البشرية سياسيا واجتماعيا، كما كان من بين الركائز التي تبني عليها مفهوم المواطنة تقول دومنيك شنابر " هناك رابطة تاريخية بين المواطنة والأمة ففي إطار مفهوم الأمة بينتوتبلورت مضامين الشرعية والممارسة الديمقراطية" لكن استخدامه طويلا في تاريخ الفكر السياسي من دون خضوع مضامينه للنقد أصعب باعثا على تنامي العصبية القومية والنزعات العرقية والإيديولوجيات السياسية الداعية إلى الدمج بين مفهوم الأمة والدولة. وهذا ما حدا بالمفكرين السياسيين المعاصرين إلى حصر مصطلح الأمة في معنى الانتماء إلى هوية سياسية قانونية تجسدها الدولة حيث أصبح مفهوم الأمة في الغرب مرادفا لمفهوم الشعب، وهي متحررة من كل الروابط الهويات التاريخية/ الثقافية وأسسها العرقية أو العنصرية الدينية أو القومية وذلك لا يعني إلغاء وتدمير الروابط الأسس وإنما حمايتها والحفاظ عليها من خلال دمجها عن طريق المواطنة.

*المشاركة:

لقد أبطل مفهوم المواطنة مفهوم الراعية الذي كان سائدا في الأنظمة السياسية والاجتماعية القديمة، فأصبح الفرد مواطنا مشاركا أشكالا عدة في الدولة الحديثة أهمها: الانتخاب - العناية بالشأن العام والمساءلة والمحاسبة.(عائشة، 2019، صفحة 27)

■ المبحث السادس: علاقة منظمات المجتمع المدني بالمواطنة:

❖ المطلب الأول: دور المجتمع المدني في تفعيل قيم المواطنة:

لقد أصبحت مشاركة المجتمع المدني في حياة المجتمع ضرورة حتمية، إذ لم تعد مؤسسات السلطة السياسية قادرة على الاهتمام بكل متطلبات المواطنين في حياتهم اليومية، لذلك أصبحت منظمات وجمعيات المجتمع المدني المختلفة تهدم بمظاهر عديدة من الحياة الاجتماعية كالصحة والثقافة.....يلعب المجتمع المدني دورا كبيرا في ترقية المجتمع حيث أنه يعبر عن تلك الشريحة من المواطنين الذين ينتظمون تلقائيا بدون دافع سياسي من أجل القيام بنشاطات ترجع بالفائدة للمجتمع.

فإن وجود مجتمع مدني نشط من شأنه أن شج احترام المواطن للدولة والتعاطي الإيجابي معها، وذلك عبر تعزيز قيم المساءلة والتفاعل والتجاوب، ومن ثم يحمي شرعية النظام السياسي. ومن شأن ذلك أيضا أن يحسن قدرة الدولة على نيل ثقة مواطنيها.

بالإضافة إلى ذلك فإن قيام شراكة قوية بين المواطنين والدولة يعطي نتائج إيجابية أكثر من تركيز الطلبات على الدولة، كما أنه يضاعف من قدرة الجماعات على تحسين وضعها والتخفيف من اعتمادها على الدولة.

لذلك فمن غير الممكن تصور إقامة دولة القانون والمؤسسات من دون العودة لروح مجتمعها المدني وتأسيس ثقافته في الجسم الاجتماعي، وضمان مؤسساته المستقلة عن سلطة الدولة، كي يأخذ المجتمع زمام المبادرة ويعبر عن حيويته وحراكه السياسي الثقافي، بما يخدم إعادة بناء الدولة القانون والمؤسسات إن الدولة التي لا تستمد مشروعيتها من مجتمعها المدني، وليد مفاهيم السياسية المدنية والعقد الاجتماعي، تكون هشة وضعيفة مهما ادعت القوة.

يساهم المجتمع المدني في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ترسيخ مفهوم المواطنة، العمل على تكريس سيادة القانون وكل ما من شأنه زرع ثقافة الدولة المدنية، مما يوضح الدور إلهام الذي يلعبه المجتمع المدني في ترسيخ أسس بناء الدولة المدنية. (حلال، 2021، صفحة 603)

فمثلا من أجل تجاوز ثقافة العنف والتعصب القبلي يجب تجاوز المرجعيات التقليدية التي تتعدد وتنوع في إطار تكويناتها القبلية إلى ثقافة التسامح، الإنصاف والمواطنة المتساوية، التي تتشكل في تكوينها الحديث كما تعبر عنه دولة المؤسسات والقانون في إطار مفهوم الوطن والمواطنة المتساوية، هنا تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في عملية التوحيد الوطني والقومي بمحدداتها الثقافية والمعرفية التي تشكلوعيا جمعيا يعبر عن الهوية المشتركة بين أبناء الوطن الواحد، والوعي بمفهوم الوطن الذي يعد من أهم مفردات الثقافة السياسية الحديثة التي يكتسبها الإنسان في إطار عمليات التنشئة الاجتماعية.

وبما أن مفهوم المواطنة من أهم محددات الدولة الحديثة، تلجأ منظمات وجمعيات المجتمع المدني إلى اعتماد التربية المدنية كآليات لاكتساب الأفراد والجماعات لمواطنتهم، من حيث الوعي بحقوق والواجبات المواطنة كما تجسدت في الأطر الدستورية والقانونية الناعمة في الدولة والمجتمع، ووعي المواطن بمواطنته من خلال مفاهيم المساواة والحرية والإنصاف والمشاركة، وليس بالنظر إليها كمفاهيم مجردة بل أيضا كمفاهيم تتجسد على أرض الواقع، وهنا يصبح المواطن متفاعلا مع يحدث في مجتمعه من متغيرات وتحولات بل يكون مساهم في تحقيق ذلك التغيير والتحول.

كما تقوم منظمات وجمعيات المجتمع المدني بتوعية أفراد المجتمع بمفهوم حقوق الإنسان، باعتباره منظومة متكاملة من الحقوق والحريات لا تقتصر فقط على الحقوق المدنية والسياسية بل تتضمن أيضا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إن تنمية الوعي بحقوق الإنسان أصبح من أهم مجالات عمل منظمات المجتمع المدني كونها تعتبر من أهم مجالات التنمية والتحديث في أي مجتمع من المجتمعات خاصة مجتمعاتنا العربية التي تتصف بارتفاع معدلات الأمية وتدني مستويات التعليم والثقافة وضعف مستويات التحديث فهي تعمل على نشر الثقافة المدنية بهدف إرساء أنماط جديدة من العقلانية في المجتمع، من خلال تجسيد الوعي الأفراد بحقوقهم المدنية والسياسية وممارساته وهي عملية تتشكل وفقها علاقة انتماء حقيقية بين أناس

يشغرون بالانتماء إلى الوطن ومنه يسعون إلى بناء المجتمع الذي ينشدون العيش فيه وفق مبادئ المواطنة والمساواة.(حلال، 2021، صفحة 604)

❖ المطلب الثاني: مساهمة منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية

أولاً: تعريف المشاركة السياسية

ترتبط التنمية السياسية بغايات عديدة ومتنوعة تسعى إلى تحقيقها وتعمل على تجسيدها وتعتبر المشاركة السياسية أحد غايات التنمية السياسية التي تجسد قيمة المساواة في الحقوق والواجبات، وتعمل على إرساء قواعدها وترسيخها داخل المجتمع.

تتم العملية السياسية عن طريق ممارسة أعداد كبيرة من النشاطات السياسية، العمل السياسي والاندماج في العملية السياسية وهذا يعني إشراك المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية والعرقية في الحياة السياسية العامة، وتمكينهم من أن يلعبوا دوراً واضحاً في العملية السياسية وتعتبر المشاركة السياسية مظهراً رئيسياً للديمقراطية حيث إزداد المشاركة السياسية من قبل المواطنين في العملية سياسية يمثل التعبير الحقيقي عن الديمقراطية، لهذا فالمشاركة السياسية تعتبر شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية السياسية.

إن المشاركة بصفة عامة، تعني تلك العملية التي تشمل جميع صور إشراك وإسهامات المواطنين، في توجيه عمل أجهزة الحكومية أو أجهزة الحكم المحلي، أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع، سواء كان إستشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو ورقابياً، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة. كما عرفت الأستاذة "نهي محمد أمجد نافع" المشاركة بأنها الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات إختيار القيادات

السياسية وصنع السياسات ووضع خطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات سواء على المستوى الخدمي أ وعلى المستوى الإنتاجي. (عمر، 2016، صفحة 47)

المشاركة السياسية يمكن تحديدها بتلك " الأنشطة التي يقوم بها أفراد المجتمع بهدف التأثير في العملية السياسية وتكون المشاركة السياسية بشكل مباشر مثل تقلد منصب سياسي أو الانضمام إلى منظمات أو هيئات أ والانخراط في أحزاب سياسة أ والمشاركة في حملات الانتخابية بالمال أ والدعاية أ والترشح للإنتخابات أ والتصويت أ وحضور المؤتمرات والندوات. كما يمكن أن يشارك الفرد بشكل غير مباشر من خلال الوقوف على المسائل والقضايا العامة أ ومن خلال الإضراب والتظاهر.

لذا فالمشاركة السياسية تمكن الأفراد من المساهم في الحياة السياسية ومن ثم التنمية السياسية، إما كناخبين أ وجماعات أ وأحزاب سياسية أ وعناصر ناشطة سياسيا، وفي هذا الإطار يأتي دور منظمات المجتمع المدني كأحدى المؤسسات التي يمكنها أن تعمل على تحقيق المشاركة السياسية من خلال شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة من خلال تنشئة المواطنين وتوعيتهم وعليه نتساءل ماهي صور مساهمة منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية في الجزائر.

ثانيا: أشكال إسهامات منظمات المجتمع المدني في المشاركة السياسية:

باعتبار أن الأحزاب السياسية من أهم مؤسسات المجتمع المدني وأهم القنوات للمشاركة السياسية كإطار حقيقي يتم من خلاله تفعيل المشاركة الشعبية، وبفضل المشاركة يتمكن الحزب من الوصول إلى السلطة من خلال الترشح والمشاركة. (عمر، 2016، صفحة 48)

1. المشاركة في الإنتخابات الرئاسية: في إطار إحدا صور المشاركة السياسية لأهم لأهم مؤسسات المجتمع المدني وهي الأحزاب السياسية في الجزائر، نجد دورها من خلال تقديمها لمرشح إلى رئاسة الجمهورية شرط أن تتوفر فيه شروط محددة بموجب المادة (70) من الدستور 1989.

عرفت الجزائر منذ التعددية الحزبية عدة إنتخابات رئاسية تعددية في الأعوام 1995، 1999، 2004، 2009، سوف نبين مدى مشاركة الأحزاب السياسية في هذه الإنتخابات.

2. المشاركة في السلطة التشريعية: إذا كانت المشاركة ركيزة أساسية للديمقراطية، فإن السؤال كيف يشارك الشعب، بنفسه بطريقة مباشرة؟ أم يكتفي باختيار نواب عنه يمارسون تلك المشاركة؟

وفي هذه الصورة من صور الديمقراطية فإن المشاركة في السلطة التشريعية تكون من خلال النواب، وهنا تأتي مشاركة الأحزاب في البرلمان الذي يمثل الهيئة الأساسية التي تمثل المواطنين في شؤون الحكم.

وإبتداء من سنة 1997 تمكنت الأحزاب السياسية من المشاركة السياسية في المؤسسات السياسية وسوف نبينها في الآتي:

- الإنتخابات التشريعية التي جرت في 5 جوان 1997 تعتبر ثاني إنتخابات التعددية في الجزائر، وبلغ عدد الأحزاب المشاركة فيها 39 حزب وبلغ عدد المقاعد المتنافس عليها 380 مقعد، وكانت نسبة 65.6% إنتهت بفوز التجمع

الوطني الديمقراطي 156 مقعد بنسبة 41% حركة مجتمع السلم 69 مقعد بنسبة 18.16% (عمر، 2016، صفحة 49)

جبهة التحرير الوطني 62 مقعد ب 16.32% حركة النهضة 34 مقعد ب 8.95%، جبهة الاشتراكية 20 مقعد ب 05.26%، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية 19 مقعد ب 05%، المنخبون الأحرار مقعد 02.89%، حزب العمال مقاعد ب 01.05%، الحزب الجمهوري التقدمي 3 مقاعد ب 0.79% الاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات بمقعد واحد ب 0.26%، الحزب الاجتماعي الحر بمقعد واحد ب 0.26% أما الأحزاب الصغيرة الأخرى فلم تحصل على أي مقعد.

- أما تشريعات 2002 كانت في 30 ماي 2002 وترشح 23 حزب، وكانت نسبة المشاركة 6% وكانت نتائج: تحصل حزب جبهة التحرير الوطني على 99 مقعد بنسبة 51.16%، التجمع الوطني الديمقراطي 7 مقعد ب 12.08%، حركة الإصلاح الوطني 3 مقعد ب 11.05%، حركة مجتمع السلم 8 مقعد ب 9.77%، الأحرار المستقلين 30 مقعد ب 7.71%، حزب العمال 21 مقعد ب 5.04%، الجبهة الوطنية الجزائرية 8 مقاعد 2.06%، حركة النهضة مقعد واحد، وحركة التجديد الجزائري مقعد واحد.

كما يمكن إلا استشهاد ببعض النشاطات التي قامت بها مختلف تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر كصورة من صور المشاركة السياسية، ومثال ذلك تنظيم الإعلام الحوارات مع المرشحين، ودعوة البعض نقابات أعضائها للمشاركة ودعم المرشحين كما حصل مع دعم الاتحاد العام للعمال الجزائريين للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية، ودعم بعض المنظمات النسوية والجمعيات لمرشحين يمثلون أقطاب سياسية مختلفة، وحتى تقديم المترشحين مع ترشح فوز أول أمين عام للنقابة الوطنية لعمال التربية والتكوين في الانتخابات التشريعية لسنة 1997 ضمن قوائم جبهة القوى الاشتراكية. (عمر، 2016، صفحة 49)

كما نجد مساهمة المجتمع المدني في المشاركة السياسية من خلال تلك الجهود التي قامت بها بعض منظمات المدنية من أجل طرح قضاياها والمساهمة بموافقها خاصة السياسية من خلال الندوات الوطنية التي عرفتها الجزائر منذ 1995 وسلسلة الحوارات الخاصة بالحياة السياسية، حيث تجندت مناضلات للدفاع عن حقوق المرأة سنة 1995، وأطلقن مبادرة لجمع مليون توقيع تأييدا لإقتراح 22 تعديل على قانون الأسرة 1984، وأيضا في

أفريل 1996 نظمت السيدة ربيعة مشرن وزير التضامن الإجتماعي والأسرة الورشات الأولى من أجل حماية الأسرة وترقيتها والدفاع عن الحقوق السياسية للمرأة، كما نظمت جمعية راشدة ملتقى كبير من 8 إلى 10 مارس سنة 2000 م أغلبية النساء والجمعيات، منهم جمعية المرأة اتصال، الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، جمعية تحرير المرأة (A.E.F)، جمعية النساء الديمقراطيات، وممثلات عن بعض الأحزاب السياسية، وهذا من أجل التدخل في الميادين السياسية، وهي التي حققت مكسب تعديل قانون الأسرة وتخصيص فصل في التعديل الدستوري الذي صوت عليه البرلمان بغرفتيه في 12 نوفمبر 2008، بتخصيص فصل يتعلق بحقوق المرأة السياسية وإقحامها أكثر في العملية السياسية ككل. (عمر، 2016، صفحة 50)

❖ المطلب الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يعتبر مفهوم التنمية الاجتماعية من المفاهيم المركبة والتي تتناول أبعادا تتصف بالدينامية وفي نفس الوقت أمورا تتصل بالمعطيات البيئية، والتنمية في مجملها تسعى إلى تحقيق حياة أفضل للمواطنين، وعلى أن يستفاد منها أكبر قطاع من أبناء المجتمع. وهي تهتم بالعمل على مستوى الوحدات الكبرى والصغرى معا Micro-Macro، وتسعى لاستيعاب المعطيات والمشكلات الحالية والمستقبلية، في ضوء التوجهات النظرية والعملية والواقعية في الإطار المجتمعي العام. (محمد م.، 2016، صفحة 96)

ومنذ منتصف القرن العشرين، بل على وجه التحديد في حقبة السبعينات بدأ الاهتمام بموضوع التنمية الاجتماعية بالنسبة للخدمة الاجتماعية، وتعددت الإسهامات في تكوين الإطار النظري الذي يوجه العمل في هذا المجال، وتعددت المهارات التي تحاول أن تحقق أهداف التنمية الاجتماعية بما يتمشى مع أهداف الخدمة الاجتماعية وإقامة الجسور بين كل ما هو يتعلق بالإنسان والبيئة المحيطة، مما يوفر له مزيد من الرعاية، وهذا بدوره يجعل ظروف الحياة أفضل، ويستطيع الإنسان أن يقابل إحتياجاته، ويوظف طاقاته بأسلوب رشيد. ولابد لنا أن نعترف على أن محتوى التنمية الاجتماعية أكبر بكثير من اهتمامات الخدمة الاجتماعية، ذلك لأن الخدمة الاجتماعية تهتم بالجانب الإنساني، بينما التنمية الاجتماعية لها بجانب ذلك اهتمامات اقتصادية وتؤكد أهمية العائد الذي يستفيد منه المجتمع ككل، وليس مجتمع الحاجة أو المشكلة فقط، ذلك لأن تنمية المجتمع إذا كانت تهتم بالتنمية البشرية، إلا أنها بجانب ذلك تهتم بتنمية الموارد المجتمعية، وزيادة معدل الجهود الذاتي، والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات، بما يضمن الحراك المجتمعي لإحداث التغير الاجتماعي المقصود. كما أن تنمية الاجتماعية تسعى لتحقيق هدفا مزدوجا، الأول هو وتنمية القدرات البشرية والمهارات لديهم العمل سويا نح وتحقيق الرفاهية المجتمع، والثاني تنمية المؤسسات الاجتماعية بما يسمح لها بمقابلة إحتياجات المواطنين على كافة المستويات المجتمع، وخاصة بالنسبة لمحدودي الدخل وكل ذلك يتم من خلال وسائل وآليات تؤكد على دعم العلاقات بين المواطنين والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

إن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات تنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها، وعدم إشراك الأهالي مع السلطات العامة في برامجها، ذلك لأن جمود تراكمها الاجتماعية والاقتصادية تقف عقبة أمام التجديدات والتغييرات التي تتناول في كثير من الأحيان قيمهم وتقاليدهم الراسخة. (محمد م.، 2016، صفحة 97)

منظمات المجتمع المدني هي مؤسسات إدارية واجتماعية واقتصادية تضم مجاميع لها صفات وأهداف مشتركة متمشية مع اهتمامات ومصالح الأعضاء المنضمين تحت مظلة تلك المنظمة، العضوية طوعية لكن على العض والالتزام باللوائح والقوانين المنظمة للعمل. تمثل منظمات المجتمع المدني حلقة الوصل بين الأعضاء وبين السلطة التنفيذية وتعتبر ركائز أساسية ولها دورا رائدا ومناشط مختلفة لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات من خلال تقديم الخدمات يعتبر النصف الثاني من القرن العشرين عهد انطلاقه العمل الطوعي على مستوى العالم الى الدرجة التي تؤهلها بحق أن تكون القطاع الثالث بعد القطاعين العام والخاص. وذلك على ضوء مشاركتها الفاعلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقدرتها على الوصول إلى الشرائح الضعيفة التي لا تطالبها يد السلطات الحاكمة، وقد استطاعت المنظمات غير الحكومية في العقود القليلة الماضية أن تتطور من كم مجهول غلى وضع متميز وفاعل، اجبر الحكومات ومؤسسات المجتمع الدولي بكامله لاحترامهم والثناء على قدراته في بلوغ الشرائح، إضافة إلى روح المبادرة والابتكار والمرونة التي تتمتع بها المنظمات الوطنية المستهدفة على المستوى العام لعدم خضوعها للروتين الحكومي وقيوده وحل مشكلاته.

ومن العوامل التي زادت من أهمية العمل الطوعي في عصرنا الحاضر تشعب مسؤولية الدولة وانصرافها الى هموم التنمية والخدمات، يضاف إلى هذا شح الموارد وضعف الناتج القومي والكساد الاقتصادي وعدم قدرة الدولة على تلبية حاجات الضرورية للحياة والتطلعات المتزايدة للمواطنين، وفي المقابل فقد اتسعت رقعة العمل التطوعي وازداد عدد المنظمات الطوعية نتيجة لاتجاه كثير من الدول النامية نح والخصخصة وإعادة النظر في الهيكلة الإدارية لكثير من المؤسسات الأمر الذي انعكس سلبا على حياة المواطنين ومستواهم المعيشي مما جعل المنظمات الطوعية تحتل العباء الأكبر في التعامل مع الجماهير وحل مشكلاتها. (محمد م.، 2016، صفحة 97)

1. المقتضيات الأساسية للتنمية:

يقسم "شارل بلتهم" الأهداف المحققة للتنمية إلى نوعين من الأهداف: أهداف نهائية، وأهداف وسيطة..... أما الأهداف النهائية في تتضمن التحسين الجوهرى في مستوى المعيشة السكان وبناء اقتصاد قادر على اشباع حاجات الناس المتزايدة أقصى إشباع ممكن، والقامة هيكل اقتصادي يوفر لكل مواطن ازدهار شخصيته وتفتح قدرته، وهذا ما لا يمكن بلوغه إلا بفضل الارتفاع بمستوى الاستهلاك إلى حد معقول وتوفير مستوى مرتفع من التعليم والقضاء على الامراض المتوطنة.

دور منظمات المجتمع المدني في التنمية:

إن كثيرا من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية لما لها أهمية كبيرة تؤثر ايجابيا في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أو الصحية أو الثقافية وغيرها، إن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح وترواح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الانسان والمرأة والعدالة والتنمية والاعمال الخيرية والإغاثة وتقديم المساعدة للمرضى والمعوقين وتطوير انظمة التعليم وتقديم العون للمتطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم ومن ثم خلق فرص عمل لهم وغيرها وغن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هذه المنظمات قد يبد وصغيرا ولكن أهمية ما تقوم به هذه منظمات مجتمعية على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها ولذلك حاولت مختلف دول العالم سن تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية نشطة وقوية وفعالة.

➤ دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية:

تتجلى مساهمة منظمات المجتمع في التنمية الاجتماعية من خلال الأبعاد الآتية:

أ. حرية التجمع: فالقانون حينما يسمح بإنشاء مثل هذه المنظمات يحول حرية المجتمع (محمد م.، 2016، صفحة 98)

ب. إلى واقع حقيقي لها معنى مما يتيح حرية التعبير، يمكن من خلالها تحقيق مطالب الجماهير تحت ضغط كبير أو بصوت مسموع باعتبار أن الشخص منفرد لا يمثل صوته أهمية أو وقوة في مواجهة سلطة قوية، إن هذا يخدم الفقراء والمظلومين والمستضعفين حيث تكون منظمات المجتمع المدني بمنزلة أداة من الأدوات التي يمكن بها تقوية أصواتهم.

ت. التعددية والتسامح: إن للأفراد والجماعات في المجتمع اهتمامات مختلفة ومتنوعة ومتباينة رغم الفوارق القائمة بينهم سواء أكانت هذه الفوارق حسب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو غيرها، ولذلك فإن وجود منظمات مجتمع مدني يسمح لهم بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية ومشروعة ويتيح لهم التجمع وفقا لاهتمامهم ويولهم بصرف النظر عن الفوارق بينهم. إن هذا بدوره يدعم التسامح ويساند التعددية سواء داخل المجتمع نفسه أو بين المجتمعات في حالة المؤسسات الدولية.

ث. الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون: إن وجود منظمات غير حكومية عديدة ومتنوعة يعد من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون فقيام المؤسسات الدينية مثلا بدورها من حيث إعطاء الوعظ والإرشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس وتهذيبها مما يؤدي دورا مهما في تخفيض معدلات الجريمة ومن ثم يستطيع كل من الغني والفقير العيش بأمносلا واستقرار اجتماعي.

ج. تنفيذ برامج متكاملة في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية كافة مثل برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومج والأمية، وبرامج مساعدات المرضى وتقديم قروض أ ومنح أ ومساعدات الراغبين في الزواج (كما ه والحال في الزيجات الجماعية أ وفي بعض المؤسسات والاتحادات) ومساعدة أسر السجناء والمعوقين والأيتام وإقامة المراكز الاجتماعية للشباب وتأمين وجبات طعام للفقراء. (محمد م.، 2016، صفحة 98)

ح. إن تقديم الدعم المالي والتبرعات المادية لمنظمات المجتمع المدني من قبل الأغنياء لاحتياجات الفقراء وهذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع المدني من قبل الأغنياء يعني زيادة التواصل بين مختلف طبقات المجتمع وعوتفهما وإثارة من قبل الأغنياء لاحتياجات الفقراء وهذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع وينشر التلاحم والتآزر بين أفراد المجتمع.

خ. تقديم الدعم المالي والتبرعات المادية لمنظمات المجتمع المدني من قبل الأغنياء لاحتياجات الفقراء، وهذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع المدني من قبل الأغنياء يعني زيادة التواصل بين مختلف طبقات المجتمع وعوتفهما وإثارة من قبل الأغنياء لاحتياجات الفقراء وهذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع وينشر التلاحم والتآزر بين أفراد المجتمع.

➤ دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية:

تتجلى مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية من خلال الأبعاد الآتية:

أ- تسهم هذه منظمات في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أ وعن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أ وغير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل، إن جميع الأديان السماوية دعت إلى إيلاء ظاهرة الفقر إهتماما كبيرا، لأن الفقر مولد الثورات والجريمة حيث تشير الدراسات إلى أغلب الفتيات المرتكبات للجريمة ينحدرون من أسر فقيرة.

ب- الكفاءة: إن المنظمات المجتمعية المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة (محمد م.، 2016، صفحة 98) أعلى بتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما ل وقامت بها الحكومة ولا سيما في الدول النامية التي تعاني حكومتها عادة في البيروقراطية وارتفاع التكاليف في التنفيذ المشاريع، إذ أن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على دعم وتمويل من ثم فإنها تحاول إثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل فضلا عن ذلك فان منظمات المجتمع المدني تكون عادة موجودة في المجتمع المحلي أي قريبة من الناس ومن هنا تكون أكثر دراية باحتياجات المجتمع.

تعد كثير من أعمال الخير التي تؤدي إلى تقديم اعانات مباشرة أ وغير مباشرة للفقراء كالزكاة والصدقات مثلا

بمنزلة عملية لإعادة توزيع الدخل ا وعملية لإعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع، إن هذا بدوره يعمل على تخفيف الفجوة بين الطبقات وتحويل لجزء من الأموال من الفئات الأكثر ادخارا الى الفئات الأكثر استهلاكاً وهذا في ذاته يدعم لنم والاقتصادي من خلال مضاعفة الاستهلاك.

ث- تعد كثير من أعمال الخير كالزكاة مثلاً بمنزلة حافز مباشر يدفع الاغنياء لاستثمار أموالهم وعدم تركها دون عائد. ان استثمار هذه الأموال يعني تشغيلها وعدم تعطيلها ومن محاولة زيادتها بنسب تفوق نسبة الزكاة البالغة (2.5%) حتى لا تتآكل من الناحية ولكي يسعى الفرد إلى تعظيم عوائد أمواله من ناحية أخرى إن تشغيل هذه الأموال يعني زيادة حجم الاستثمار داخل الاقتصاد مما يدفع عجلة النم والاقتصادي للإمامويعمل على استحداث فرص عمل جديدة.

ج- إن إعادة توزيع الدخل من الأغنياء الى الفقراء يزيد من الرفاهية الاجتماعية ككل حيث ان المنفعة الحدية من المال المتبرع به من قبل الشخص الغني والذي يتم إنفاقه من قبل الشخص الفقير تزيد كثيراً عن المنفعة الحدية للمال فيما ل وانفق من قبل الشخص الغني. (محمد م.، 2016، صفحة 99)

ح- إن المصروفات السنوية لهذه المنظمات السنوية لهذه المنظمات لها اثر مباشر في الاقتصاد ينتج من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المصانع، واثر غير مباشر ينتج من خلال زيادة طلب هذه المصانع على انتاج مصانع أخرى ترتبط مع المصانع الأولى بروابط خلفية وهكذا تستمر الحلقة، وهناك أيضاً الأثر المستحث الناتج عن استهلاك أ وطلب العاملين في منظمات المجتمع المدني على السلع والخدمات في السوق وبذلك فان اجمالي الأثر على الطلب على السلع والخدمات يتمثل بمجموع هذه الآثار الثلاثة: المباشر وغير المباشر والمستحث. إن زيادة الطلب الكلي يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد ويزيد فرص العمل سواء نتجت عن الأثر المباشر أو غير المباشر أو والمستحث. وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الاثر غير المباشر والأثر المستحث لا يقلان أهمية عن الاثر المباشر. فمثلاً وجدت دراسة مركز تنبؤ الاعمال في الولايات المتحدة الأمريكية إن مجموع الأثرين غير مباشر والمستحث يشكلان ما نسبته (43.8%) من إجمالي الأثر في الانتاج وأن خلق فرص العمل الناتجة الأثرين غير المباشرة والمستحث يشكل ما نسبة (37.8) من إجمالي الأثر في خلق الفرص العمل.

خ- إن الانخراط في العمل التطوعي يعد بمنزلة استثمار لوقت الفراغ لجميع المتطوعين بشكل عام ولفئة الشباب المتعطلين عن العمل أ والطلاب خلال العطلة الصيفية بشكل خاص.

د- تؤكد الدراسة وجود علاقة طردية موجبة وارتباطاً وثيقاً بين حجم العمل التطوعي (محمد م.، 2016، صفحة 99) داخل اقتصاد ماوبين حجم داخل القومي في ذلك الاقتصاد حيث تشير احدى الدراسات الى ان معدل ساعات التطوع المبذول في الولايات المتحدة الأمريكية يوازي عملة تسعة مليون ونصف، موظف ز يقدر مجموع الوقت الذي يتم التطوع به في إحدى السنوات ما قيمة (170) مليار دولار. (محمد م.، 2016، صفحة

■ المبحث السادس: ماهية الجمعيات الأحياء:

❖ المطلب الأول: مفهوم الجمعية:

عرفت على أنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة زمنية معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعية أو بغرض عدم الحصول على ربح مادي. وعرفها الأستاذ حسن الملحم بأنها الاتفاق الذي يضع أكثر من اثنين من الأفراد بصفة دائمة معرفتهم أ ونشاطهم في خدمة هدف غير تحقيق الربح المادي. وعرفت أيضا: أنها تشكيلات اجتماعية فاعلة ومنظمة تسعى على أسس تطوعية غير ربحية لتحقيق أهداف عامة لمجموعة تعتمد أساليب الحكم الرشيد ضمن أطر قانونية تضمن الشفافية وحرية التشكيل. (بوطيب، 2014، صفحة 254)

2. مفهوم الحي:

يقصد بالحي مجموعة الأماكن السكنية التي يمنحها سكانها خصائص الارتباط الاجتماعي والمصلحة المشتركة ويؤثر بعضهم على بعض، وه أيضا المكان الذي يشعر فيه .(حنان ح.، نشأة وعمل الجمعيات البلدية ذات الطابع الخيري -لجان الأحياء في ظل جائحة كورونا، 2021)

3. مفهوم الجمعيات الأحياء:

هذه الجمعيات هي في الأساس جزء من المجتمع العام، وهذا ما ذهب إليه روس والذي أكد أنه هذه الجمعيات جزئية (جزء من المجتمع قائم بحد ذاته)، وتعتبر جماعة اجتماعية باعتبارها متكونة من ثلاثة أو أكثر من الأفراد، والمبنية على النشاطات الاجتماعية وليس على الواجبات والتي تساعد الناس على تنمية

هويتهم وذاوتهم، وأغلب الناس ينتمون إلى أكثر من جماعة اجتماعية، إذا حدث بينهم طراز محدد من الاندماج يمكن تحديد درجته. كما ينظر إليها على أنها "تنظيم اجتماعي يعكس بداخله نوع من التفاعل الاجتماعي قصد تحقيق هدف معين، وأن هذا هدف يعكس بحد ذاته نوع من الإدارية بين هؤلاء الأفراد. وتناولها قانون 1 جويلية 1901، المنشأ للجمعيات في فرنسا وكذا القانون الجزائري انطلاقاً من كونها اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس التعاقد ولغرض غير مريح". وعلى ذلك يتحد مفهوم جمعية الحي في دراستنا هذه على أساس كونها وحدة إجتماعية وعلى أساس تعاقد ولغرض غير مريح، قصد تحقيق أهداف مشتركة. (السعيد، صفحة 16)

❖ المطلب الثاني: الأهداف لجمعيات الأحياء

إن أهداف هذه الجمعيات هي :

- الدفاع عن المصالح العامة لسكان الحي كونهم المستفيدون من النشاطات العمرانية والثقافية والرياضية والتربوية والصحية والاجتماعية والسكنية والاقتصادية والاستهلاك.... إلخ، من خلال تقوية الوظائف الرئيسية.

- تقديم المعلومات لسكان الحي حول جميع القضايا التي تؤثر عليهم بشكل عام ودعمهم.

- تنشئة الفرد اجتماعياً، فالانضمام إلى جمعيات الأحياء يكسب الفرد سلوكاً اجتماعياً مقبولاً كالتعاون وروح

التطوع واحترام الحقوق الغير، فالحياة الجماعية تلقن الفرد السلوك الحضري الرشيد. (ياسينونين،

2020، صفحة 25)

- تحقيق الوحدة التفاعل الاجتماعي من خلال الانخراط في مثل هذه الجمعيات يؤدي بالمشاركين إلى الاندماج مع الآخرين ومن ثمة تعميق الوعي الاجتماعي وتوطيد العلاقات الانسانية بينهم في عملية تفاعل مع السلطات المحلية لتحقيق الكثير من الاهداف التي تخدم الصالح العام.

- تحقيق الانضباط الاجتماعي عن طريق غرس القيم الاجتماعية لدى الأفراد وتوعيتهم والتقرب منهم لمعرفة انشغالاتهم واحتياجاتهم ومن ثمة توحيد الجهود للتمكن من الحصول على الحلول كانت الأسرة تمثل نواة المجتمع، فإن جمعية الحي يمكن اعتبارها نواة التنمية المحلية. (ياسينونين، 2020، صفحة 25)

❖ المطلب الثالث: دور جمعيات الأحياء:

تسعى جمعيات الأحياء من خلال نشاطها إلى تقديم العديد من الخدمات سواء بطريقة مباشرة أو غير

مباشرة للفرد أو المجتمع تتمثل في:

- * تقديم المعلومات لسكان الحيوتنشيط المشاركة الجماهيرية لأعضاء الجمعيات ومجمل السكان الحي لجميع القضايا التي تؤثر عليهم بشكل عام ودعمهم.
- * تنشيط المشاركة الجماهيرية لأعضاء الجمعيات ومجمل سكان الحي.
- * لعب دور الممثل عن السكان الحي أمام الجهات العامة.
- * مطالبة الجهات العامة بتطبيق الحقوق المعترف بها للمواطنين.
- * جمع طلبات وشكاوى وسكان الحي للجهات العامة.
- * الحصول على المعلومات مباشرة حول القضايا التي تهم الجميع. (ياسينوبنين، 2020، صفحة 26)
- * الوصول إلى جميع مجالات الجهات العامة من أجل الدفاع عن المصلحة العامة للمواطنين.
- * ممارسة الحق بالمبادرات الجماهيرية.
- * تعزيز مبادئ تضامن المساواة والتعايش بين جميع السكان ودعم النشاطات التي ترسخ السلوكيات الحضارية.
- * مطالبة جهات العامة بتطبيق الحقوق المعترف بها للمواطنين، مثل الحصول على معلومات مباشرة حول القضايا التي تهم الجميع.
- * تلقي مساعدات مادية من ميزانيات الدولة.
- * استخدام جمعيات سكان الأحياء للوسائل العامة لتنفيذ مهامها.
- * ممارسة الرقابة على الجهات العامة والدفاع عن حق الاشراف والاشراف المشترك.
- * الاستماع إليها واستشارتها أثناء عملية وضع إجراءات ذات طابع عام تؤثر بشكل مباشر على المواطنين. (ياسينوبنين، 2020، صفحة 26)

الخلاصة:

في ختام هذا الفصل يمكن القول ان المجتمع المدني الجزائري قد مر بفترات تاريخية الجزائر ليصبح ما ه و عليه اليوم من جمعيات ونقابات ومنظمات وطنية فه وأداة فعالة لممارسة الأفراد صفة المواطنة والمشاركة الحرة والطوعية، إلى أن تعزيز المواطنة يتطلب مجموعة من الوسائل والآليات الضرورية التي تقديمها مؤسسات المجتمع المدني كالتوعية عبر وسائل الإعلام وعبر الندوات والاجتماعات التي تقوم بتنظيمها الجمعيات والأحزاب والنقابات، كما أن هذه الآليات دورها ه وتنمية روح الإحساس بالمسؤولية وتعزيز الانتماء إلى الوطن، وإطلاع المواطنين بجملة من الحقوق والواجبات التي نص عليها القانون الجزائري.

بعد كل ما تقدمنا به في هذا الفصل توصلنا إلى أهمية الدور الى الدور الذي يلعبه المجتمع المدني من أجل تعزيز المواطنة وزيادة انتشارها وذلك من خلال التنشئة السياسية والاجتماعية وتعزيز المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية، إضافة إلى ترقية دور المرأة وتعزيز الولاء والانتماء للوطن، وفي هذا يعتمد المجتمع المدني على مجموعة من الآليات المتمثلة في حملات التوعية الإعلامية والندوات والمحاضرات العامة والاجتماعات.

الفصل الثالث:
الإجراءات المنهجية
لدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد استكمال التأسيس النظري للبحث من خلال تناول مختلف الإطارات العملية والفكرية، تنتقل الدراسة في هذا الفصل إلى جانب الميداني، الذي يعني بتطبيق الإجراءات العلمية على الواقع العملي، يهدف هذا الجزء إلى جمع معطيات دقيقة وميدانية انطلاقاً من تصور نظري مضبوط، بغية الوصول إلى نتائج علمية موضوعية تسهم في تفسير الظاهرة المدروسة، ولتحقيق هذه الغاية، تم الاعتماد على مجموعة من الخطوات المنهجية، شملت تحديد مجالات البحث (المكانية، الزمنية، والبشرية)، واختيار المنهج المناسب وأدوات جمع البيانات الملائمة لطبيعة الموضوع.

أولاً: مجالات الدراسة:

تقوم الدراسات البحثية على ثلاثة أبعاد تمثل كيفية تناول الدراسة، من عدة جهات منها المكانية والزمنية والبشرية، فالعنصر البشري يمثل الركيزة الأساسية ومحور الدراسات السوسولوجية، بحيث تجعل منه المادة الخام لدراسنا، ويتكون من جملة الأفراد أو الجماعات أو وحدات الاجتماعية أو مؤسسات ويتوقف ذلك على المشكلة موضوع الدراسة. وكذلك التواجد المكاني للظاهرة المراد دراستها، ويعني تحديد البيئة التي تحدث فيها الدراسة، فهي ما دامت تصف السوسولوجية فلا بد من مكان اجتماعي توم فيه الظاهرة السوسولوجية، كما أن لهذه الظاهرة زمانوفترة تتواجد فيه، بحكم أن الظواهر الاجتماعية متغيرة بتغير الفرد اجتماعي الذي هو صانعها ومحدثها.

وبالتالي لابد من كل بحث سوسولوجي من ذكر زمان حدوث الظاهرة حتى يتسنى وصفها وتحليلها وفق الزمان والمكان الذي توجد فيه وكذا الأفراد الذين يشكلون هذه الظاهرة. (بوسالحي، 2019، صفحة 132)

1- المجال المكاني:

تم اختيار بلدية خنشلة كمجال مكاني لهذه الدراسة، نظراً لما تعرفه من حركية على مستوى العمل الجماعي، خاصة من خلال نشاط جمعيات الأحياء التي تعد من أبرز الفاعلين في المجتمع المدني المحلي. وتمثل بلدية خنشلة بيئة ملائمة لطرح إشكالية المواطنة نظراً لتنوع أحيائها وخصوصيتها الاجتماعية، مما يسمح بفهم أعمق لكيفية مساهمة هذه الجمعيات في تعزيز قيم المواطنة والانتماء لدى سكان بلدية خنشلة

2- المجال الزمني: تمتد الفترة الزمنية التي غطتها هذه الدراسة من انطلاق العمل النظري بعد استلام

المذكرة التي جاءت بعنون دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المواطنة في أكتوبر 2024 مروراً بالنزول إلى الميدان إلى غاية استكمال جميع خطوات البحث، سواء ما تعلق بجمع البيانات وتحليلها. وقد شرع الباحث في تنفيذ المرحلة التطبيقية للدراسة بدايةً من شهر أبريل 2025، واستمرت الجهود البحثية المتنوعة إلى غاية شهر ماي 2025، وذلك بالتوازي مع الاستفادة من المراجع النظرية والمصادر الوثائقية ذات الصلة بالموضوع، مما أتاح تحقيق توازن بين المعطيات الميدانية والإطار النظري للدراسة.

3- المجال البشري: من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم تحديد العنصر البشري المتمثل في الأعضاء الفاعلين والمنخرطين في جمعيات الأحياء الناشطة ببلدية خنشلة، باعتبارهم المعنيين مباشرة بموضوع تعزيز المواطنة ذلك أن مشاركتهم في الأنشطة والممارسات اليومية تعد مؤشراً مهماً على فهمهم وتطبيقهم لقيم المواطنة.

ثانياً: منهج الدراسة:

إن دراسة أي ظاهرة تقتضي استخدام منهج يتلاءم مع معطيات المشكلة وأهدافها، فالدراسة لا ترقى إلى المستوى العلمي الدقيق ما لم تعتمد على منهج علمي بحث، والذي يعرف بأنه "مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ الهدف"

فالمنهج العلمي في البحث هو اتباع خطوات منطقية معينة في تناول المشكلات أو الظواهر أو في معالجة القضايا العلمية، ويمكن القول أن منهج البحث هو أسلوب للتفكير وعمل يعتمد على الباحث لتنظيم أفكار وعرضها وتحليلها للوصول للنتائج المرجوة وتحقيق أهداف البحث، وتوجد العديد من المداخل لتناول المشكلات البحث تتفق في أهدافها المنطقية ولكنها تختلف في الطريقة، ويرتبط المنهج المستخدم في البحث العلمي المستخدم في البحث العلمي بموضوع ومحتوى أهداف البحث تحت الدراسة (عوايشية، 2025، صفحة 95). وبحكم طبيعة الموضوع فقد اعتمد هذا البحث على المنهج النوعي (الكيفي) بصفته الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية في سياقها الطبيعي، ولتفسير أبعاد العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمواطنة انطلاقاً من التجربة الميدانية للفاعلين المحليين.

ويركز هذا المنهج على فهم المعاني والدلالات التي يعطيها الفاعلون الاجتماعيون لسلوكهم وأدوارهم داخل المجتمع، مما يسمح بتحليل عميق للأدوار التي تلعبها جمعيات الأحياء في تعزيز المواطنة. تم تطبيق هذه الدراسة من خلال التعرف على دور منظمات المجتمع المدني، لاسيما جمعيات الأحياء في بلدية خنشلة، في تعزيز قيم المواطنة، وقد تم ذلك عبر جمع المعطيات المتعلقة بالعمل الجمعوي ونشر ال وعي بالمواطنة الفاعلة، والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية، كما تم توظيف الجانبين النظري والميداني من خلال دراسة نشاط الجمعيات الأحياء الناشطة على مستوى أحياء بلدية خنشلة، وتحليل دورها في رفع مستوى الوعي لدى المواطنين، ودراسة المواقف والأحداث وتفسيرها، بهدف الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة في تعزيز الانتماء والمشاركة المجتمعية.

ثالثاً: عينة الدراسة:

(ou l'échantillon raisonné) تُعد العينة القصدية من بين أكثر أدوات اختيار المبحوثين شيوعاً في البحوث السوسيولوجية ذات الطابع الكيفي، حيث لا يتم اختيار الأفراد أو الوحدات عشوائياً، بل يتم انتقاؤهم استناداً إلى معايير محددة ومرتبطة مباشرة بموضوع البحث. في علم الاجتماع الحضري على وجه الخصوص، تكتسي هذه العينة أهمية خاصة، لأنها تتيح للباحث التركيز على الفاعلين الاجتماعيين الذين يملكون تجربة ميدانية حقيقية في الظواهر المدروسة، كالمجتمع المحلي، الأحياء، التحولات العمرانية، أو التفاعلات الجماعية داخل الفضاء الحضري.

وُستخدم هذه العينة عندما يكون الهدف هو تحليل المعاني والسلوكيات والممارسات، وليس بالضرورة تعميم النتائج على المجتمع بأكمله، بل بناء فهم أعمق لظواهر معقدة تتطلب معرفة سياقية دقيقة، مثل الأدوار التي تلعبها جمعيات الأحياء في تعزيز المواطنة داخل الأحياء الحضرية.

في هذه الدراسة، تم اعتماد العينة القصدية بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي يقتضي التركيز على الفاعلين المحليين الأكثر ارتباطاً بمجال العمل المجتمعي، خصوصاً فيما يتعلق بدور جمعيات ولجان الأحياء في تعزيز المواطنة. وقد تم اختيار هذه العينة بناءً على معايير نوعية ترتبط بمدى نشاط الجمعيات وتفاعلها مع محيطها المحلي. ومن بين 79 جمعية والتي تمثل المجتمع الكلي لمحل الدراسة، تم اختيار 10% منها، أي ما يعادل 12 جمعية، بهدف تحقيق تمثيل مناسب يسمح بالغوص في طبيعة الأدوار الفعلية التي تقوم بها هذه الجمعيات، دون السقوط في التعميم الكمي، بل بالتركيز على التحليل النوعي للتجارب والممارسات التي تُترجم على أرض الواقع في مجال ترسيخ قيم المواطنة والمشاركة المجتمعية

رابعاً: أدوات جمع البيانات:

الملاحظة: تعد الملاحظة إحدى أدوات البحث الأساسية في العلوم الاجتماعية وتعني مشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك أو ظاهرة معينة أو أفراد محددين خلال فترة زمنية محددة، وضمن ترتيبات بيئية تضمن الحياد والموضوعية. (العقاد، صفحة 2)

وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على أداة الملاحظة كوسيلة داعمة لجمع البيانات، إلى جانب المقابلة. وذلك من خلال مرافقة الباحث لبعض أنشطة منظمات المجتمع المدني من داخل أحياء بلدية خنشلة، خاصة الأنشطة الميدانية التي تنظمها لجان الأحياء مثل حملات التنظيف، اللقاءات التحسيسية. وقد مكنت هذه الملاحظة المباشرة من توثيق السلوكيات والممارسات الفعلية لأعضاء هذه المنظمات، كما أتاحت فهماً أعمق لطبيعة التفاعل بين الفاعلين المحليين، والوقوف على الواقع المبادرات المدنية بعيداً عن التصورات النظرية أو والتصريحات المجردة.

تم توجيه الملاحظة نحو وعدد من المؤشرات مثل: درجة التنظيم الداخلي خلال الفعاليات، مدى مشاركة السكان، طبيعة العلاقة مع ممثلي السلطات المحلية، وقد أسهمت هذه الأداة في تدعيم المعطيات التي تم جمعها عبر المقابلات من خلال من خلال توفير معلومات واقعية ملموسة، خاصة فيما يخص التنسيق بين الفاعلين، والعوائق الميدانية التي تواجه المنظمات في أداء أدوارها المتعلقة بتعزيز قيم المواطنة.

المقابلة:

تعد المقابلة من بين الأدوات البحثية الأساسية التي تلجأ إليها البحوث الميدانية، خاصة التي تتناول الظواهر الاجتماعية وتبحث في أدوار فاعلين ضمنها.

ويمكن تعريفها بأنها "تقنية من التقنيات التي تستهدف البحث عن المعلومة والتحري عن الحقيقة وتمثل يقوده الباحث من جهة وشخص أو مجموعة أشخاص بذلك غرضها الحصول على حقائق ومواقف أو سلوك أو ومعتقدات أو اتجاهات يحتاج إلى تجميعها في ضوء أهداف بحثه من أجل فهم أوضح لظاهرة المبحوثة في جميع أبعادها ومؤشراتها" (نقي، 2021، صفحة 85).

وقد تم اعتماد هذه الأداة في إطار دراستنا باعتبارها وسيلة فعالة لاستقصاء المعطيات النوعية المرتبطة بدور منظمات المجتمع المدني، لاسيما جمعيات الأحياء، في تعزيز المواطنة قيم المواطنة لدى الأفراد، وفي هذا السياق تم إجراء مقابلات نصف موجهة مع رؤساء وأعضاء اثنتا عشر (12) جمعيات أحياء تنشط على مستوى بلدية خنشلة.

جدول رقم 1: يوضح محاور المقابلة.

رقم المحاور	العنوان	عدد العبارات
01	التعريف بالجمعية	03
02	مساهمة الجمعية في المواطنة	03
03	علاقة الجمعية في المواطنة	03
04	التحديات والاقتراحات	03

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على دليل المقابلة

جدول رقم 02: يمثل لجان الأحياء

لجان الأحياء	اسم الجمعية	تاريخ تأسيس الجمعية	النطاق الجغرافي للجمعية	تاريخ المقابلة وتوقيتها
بن.ح	أعمار حي 168 سكن تساهمي	2012/12/16	حي السعادة رقم 23. خنشلة	08/5/2025 على الساعة 13:45
ر.د	حي المجاهد خنافي عروس طريق باغاي بلدية خنشلة	2020/1/15	حي ملكي وحباس طريق باغاي	07/5/2025 على الساعة 17:00
م.ج	جمعية 22 فيفري بحي سوناطيبي	02/06/2020	جمعية 22 فيفري بحي السوناطيبي	09/5/2025 على الساعة 15:05
خ.أ	جمعية حي النصر	20/7/2020	حي النصر	09/5/2025 على الساعة 16:20
ق.ب	جمعية حي طريق عين البيضاء	12/07/2020	حي طريق عين البيضاء	07/5/2025 على الساعة 11:15
ج.ز	جمعية حي تعاونية الأمل	04/05/2023	حي تعاونية الأمل طريق بابار	11/5/2025 على الساعة 9:30
ح.ع	جمعية حي النور بلدية خنشلة	15/06/2022	حي النور	12/5/2025 على الساعة 14:00
م.م	جمعية حي 1 فيفري عمارات	20/07/2020	حي 1 فيفري عمارات	11/5/2025 على الساعة 11:00
ك.ق	جمعية حي 700 سكن خنشلة	14/07/2020	حي 700 سكن خنشلة	10/5/2025 على الساعة 10:00
ب.ي	جمعية حي 1000/150 طريق العيزار	12/07/2020	حي 1000/150 طريق العيزار	13/5/2025 على الساعة 12:25
ر.ج	جمعية 100 سكن طريق باتنة	21/04/2022	حي بابار 02 بلدية خنشلة	10/5/2025 على الساعة 14:20
ق.أ	جمعية حي 5 جويلية	20/07/2020	جمعية حي 5 جويلية	08/5/2025 على الساعة 15:00

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على دليل للمقابلة.

خامسا: الأساليب الإحصائية:

الأسلوب الكيفي: يركز هذا الأسلوب على الطابع الوصفي في تحليل المعطيات والتعليق على النتائج، من خلال التمعن في إجابات المبحوثين أثناء المقابلات التي تم إجراؤها مع لجان الأحياء في مدينة خنشلة. ويهدف هذا النهج إلى الكشف عن معطيات ميدانية تساعد في تأكيد أو دحض التساؤلات المطروحة في إشكالية البحث، كما يساهم في تقييم مدى صحة الفرضيات التي بُنيت عليها الدراسة

■ الخلاصة:

تعد الخطوات المنهجية حجر الأساس لأي بحث علمي إذ يتم الاعتماد عليها في الربط الجانب النظري وبين الجانب الميداني لموضوع الدراسة، فهي بمثابة خارطة طريق تنظم مسار البحث العلمي وتضمن دقة وفعالية مخرجاته. كما أنها تساعد البحث على جمع البيانات بشكل صحيح، وتحليلها بدقة واستخلاص النتائج وتفسيرها بشكل سليم.

الفصل الرابع:

عرض وتحليل البيانات

● تمهيد:

بعد استكمال الإجراءات المنهجية لدراسة، يأتي هذا الفصل لعرض وتحليل البيانات التي تم جمعها ميدانياً، ويعد هذا الفصل من أكثر الفصول أهمية في البحث، كونه يمثل التجسيد العملي للفرضيات والأسئلة التي طرحت، من خلاله تقديم المعطيات بطريقة منظمة، مدعومة بجداول والأشكال التوضيحية، ويسعى هذا الفصل إلى تفسير النتائج وربطها بالإطار النظري

أولاً: عرض وتحليل بيانات الدراسة.

عرض دليل المقابلة:

كما ذكرنا في الفصل السابق أن المقابلة كانت موجهة للجان الأحياء.

1- تحليل بيانات المحور الأول: التعريف بالجمعية

السؤال الأول: متى تم التأسيس: يتضح من خلال البيانات أن غالبية جمعيات الأحياء الاثنتا عشر قد تأسست بين سنتي 2020 و2023، مما يعكس حداثة نشأة هذه التنظيمات الجمعوية. هذا التركيز الزمني يعكس إما تحفيزاً قانونياً أو سياسياً حديثاً لتشجيع التأسيس الجمعوي، كذلك لوحظ وجود جمعية واحدة فقط تأسست في 2012 وفق الملحق المحصل من طرف مسؤول البلدية والمرفق في آخر صفحة. ما يمكن تفسيره بضعف ثقافة المجتمع المدني أو غياب الأطر الداعمة في ذلك الوقت. هذه الجمعية تمثل حالة فريدة يُحتمل أنها لعبت دوراً ريادياً أو واجهت تحديات الاستمرارية لفترة طويلة قبل بروز باقي الجمعيات

السؤال الثاني: حول الأهداف الأساسية التي انشئت من أجلها: يتضح من خلال البيانات أن غالبية جمعيات الأحياء الاثنتا عشر تهدف إلى زيادة وعي السكان بأهمية العمل الجماعي والتنظيم المحلي، التي يمكن أن تشير إلى ندرة المبادرات الجمعوية في الفترات السابقة، المحور الثاني: مساهمة الجمعية في المواطنة.

السؤال الثالث: ماهو نشاطها ونطاق النشاط الجغرافي: يتضح من خلال البيانات أن غالبية جمعيات الأحياء الاثنتا عشر، لها نشاط جغرافي واحد وهو المحلي المتواجد فيه، بالإضافة إلى النشاطات الثقافية والإعلامية التي تنظم من طرف السلطات المحلية.

2- تحليل بيانات المحور الثاني: مساهمة الجمعية في المواطنة

السؤال الرابع: ما نوع الأنشطة التي تقومون بها لتعزيز الانتماء والوعي داخل الحي؟

ج/المقابلة رقم 1: نشاطنا يتركز في حي ديك، وهو حي يعاني من بزاف مشاكل بيئية والاجتماعية لي تحتاج لجهد جماعي لمعالجتها. دور نشاطاتنا كل على تنظيم دورات رياضية مثلاً خاصة في شهر رمضان، وندير وساعات حملات نظف والحي، مع التنسيق مع جمعيات أخرى.

ج/المقابلة رقم 2: دائرة عملنا تتركز في حي طريق العيزار، وهو ومنطقة تحتاج للكثير من العمل نظراً لكثرة المشاكل البيئية والإهمال، لذا تتمحور جل نشاطاتنا حول تنظيم أكبر قدر من حملات توعية تستهدف بالأخص الحفاظ على نظافة الأحياء وتوعية الشباب حول خطر الآفات الاجتماعية، خاطر رانا نشوف وفالحي ولا موقع استراتيجي لبيع الساروخو والزطلة وماشبهها ومعظم أبناء الحي أصبحوا مدمنين منهم ومروجين.

ج/المقابلة رقم 3: نعمل وديما على باش نوفروج ومن والمحبة بين سكان الحي من خلال تنظيم لقاءات جماعية في المناسبات الدينية والوطنية حيث يجتمع الكبار والصغار ليشاركوا الفرحة والتعارف كما ننظم بانتظام حملات

نظافة تشمل تنظيف الحي وزرع الأشجار وتزيين المساحات العامة، كما نعمل على جمع آراء وانشغالات سكان الحي لإيصال أصواتهم للرأي العام.

ج/المقابلة رقم 4: نهتم وبصفتنا رؤساء الأحياء بنظافة وجمال الحي من خلال إطلاق مبادرات تنظيف جماعية، نشارك وفيها كل كبيرنا وصغيرنا باش نخلق وفيهم روح المواطنة، خاطر رانا نلاحظ وبلي الحمد لله بأبناء الحي تعنا واعيين وغيارين على الحي تعهم.

ج/المقابلة رقم 5: طريق عين البيضاء حي رغم أن وحي شعبي إلا أن ومهمش بزافسوا من الطرف السلطات المحلية ولا من طرف الشعب بالقينا ش وين نقسم ونشاطنا إذا نظف والحي ولا نزرع والأشجار ولا نوعي والشباب خاطر الكارتي هذا ولا "زون روج" في بلدية خنشلة، رغم كل هذا نحاول وديما نوعي والشباب ونظف والحي على قد ما نقدر.

ج/المقابلة رقم 6: تحسيس المواطنين بميدانيا وعن طريق الوسائط الاجتماعية بشكل مستمر حول الحقوق والواجبات المكفولة قانونيا وضرورة القيام بعمليات التطوعية من أجل نظافة الحي والحفاظ على الممتلكات العمومية ومكافحة الآفات الاجتماعية ودعم السلطات المحلية في كل المبادرات التي تقوم بها.

ج/المقابلة رقم 7: نهتم وبدعم الفئات الأكثر حاجة داخل الحي من خلال تنظيم برامج للمساعدة الاجتماعية، مثل توفير المواد الغذائية والملابس، نقوم وأيضا بحملات نظافة - غرس الأشجار - حملات لمحاربة الأمية - تنظيم دورات رياضية لصالح الشباب مع التنسيق مع الجمعيات الأخرى.

ج/المقابلة رقم 8: ندير ودورات كرة القدم ونوعي والشباب من الآفات الاجتماعية بمجملها ك المخدرات، توعية السكان حول أوقات رمي القمامة وعدم تبذير المياه بالإضافة الى مساعدة المعوزين.

ج/المقابلة رقم 9: نظم وحملات تنظيف للأحياء والمساحات لي تعكس منظر الحي وكذلك نتعمد وتنظيم حملات غرس الأشجار لتشجيع السكان لتبني ممارسات مستدامة وتعزيز روح الانتماء، ونشر التوعية عن طريق منشورات ولقاءات، إضافة الى أنشطة ترفيهية للأطفال.

ج/المقابلة رقم 10: جل نشاطاتنا تتمحور حول مساعدة العائلات المحتاجة في الحي، ننظم بانتظام حملات نظافة تشمل تنظيف الأحياء والأزقة، غرس الأشجار، وتجميل المساحات العامة.

ج/المقابلة رقم 11: جمعيتنا في حس السعادة بخنشلة ننظم مجموعة متنوعة من الأنشطة تهدف الى تعزيز روح المواطنة، الانتماء الجماعي، والتكافل بين سكان الحي وتنوع هذه الأنشطة بين التربوية، الاجتماعية، البيئية.

ج/المقابلة رقم 12: نشاطنا يتركز في حي بابار 02 بلدية خنشلة، إذ تتمحور نشاطاتنا حول توعية الناس أ وبالا حرى السكان بمواضيع تهمهم، مثل الحفاظ على البيئة والسلامة العامة، من خلال جلسات دورية وحملات تثقيفية.

التحليل:

تظهر الأجوبة التي قدمها ممثل والجمعيات في مختلف الأحياء اتجاهات واضحة نح وتعزيز المواطنة، تتجلى في عدة مجالات متكاملة. أولاً، تبرز أهمية التنمية الاجتماعية والبيئية كأحد المحاور الرئيسية لعمل هذه الجمعيات، حيث تركز العديد منها على تنظيم حملات نظافة دورية وغرس الأشجار وتزيين المساحات العامة (المقابلات 1، 3، 4، 5، 9، 10). هذه الأنشطة تعكس وعياً بأهمية البيئة النظيفة في تعزيز الانتماء والشعور بالمواطنة، وتساهم في إعادة تشكيل الفضاء العمومي ليعكس هوية المجتمع. بالموازاة مع ذلك، تسعى بعض الجمعيات إلى مواجهة التحديات الأمنية والاجتماعية، كما يظهر في مقابلة (2) التي ركزت على مكافحة الإدمان والمخدرات في بعض الأحياء مثل طريق العيزار، مما يعكس الوعي بضرورة الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والأمني داخل المجتمعات المحلية

من ناحية أخرى، يظهر التواصل المجتمعي كركيزة أساسية لتعزيز المواطنة، حيث تعمل بعض الجمعيات على تنظيم لقاءات جماعية في المناسبات الدينية والوطنية (المقابلة 3) بهدف تعزيز الروابط الاجتماعية وتقوية الشعور بالانتماء. إضافة إلى ذلك، تسعى بعض الجمعيات لدعم الفئات الأكثر حاجة من خلال توفير المساعدات الاجتماعية مثل المواد الغذائية والملابس (المقابلة 7)، مما يعكس مفهوم التكافل الاجتماعي كأحد أسس المواطنة الحقيقية

كما تعتمد العديد من الجمعيات على التوعية والتربية المدنية كأداة أساسية لتعزيز المواطنة، سواء عبر اللقاءات المباشرة أو استخدام الوسائط الاجتماعية (المقابلات 6، 12)، حيث تسعى لتوجيه السكان نح والحفاظ على البيئة والسلامة العامة والمشاركة في العمل التطوعي. ورغم هذه الجهود، تكشف بعض الأجوبة، مثل مقابلة (5)، عن معاناة بعض الأحياء الشعبية من الإهمال من قبل السلطات المحلية، مما يضعف الإحساس بالانتماء ويشكل عائقاً أمام تعزيز المواطنة

أخيراً، يظهر الاستثمار في الشباب كأحد المحاور الرئيسية لأنشطة الجمعيات، حيث تنظم العديد منها دورات رياضية وفعاليات ترفيهية بهدف استغلال طاقات الشباب بشكل إيجابي وإبعادهم عن الانحراف (المقابلات 1، 7، 8)، مما يعكس فهماً لأهمية هذه الفئة في بناء مجتمع متماسك وواعٍ.

بشكل عام، تعكس هذه الأجوبة تنوع الأدوار التي تلعبها الجمعيات في تعزيز المواطنة، بدءاً من حماية البيئة مروراً بمكافحة الآفات الاجتماعية وصولاً إلى دعم الفئات المحتاجة، مع الإشارة إلى التحديات الهيكلية التي تعيق بعض الأحياء من تحقيق هذه الأهداف بشكل كامل

السؤال الخامس: هل تنظمون حملات توعية حول النظافة، الحقوق البيئية؟

ج/ المقابلة رقم 1: نظمنا عدة حملات نظافة وحملات توعية، لكن المشاركة غالباً تكون محدودة، حيث يفضل معظم السكان البقاء متفرجين.

ج/ المقابلة رقم 2: نعم، نظمنا العديد من حملات النظافة وورشات التوعية، لكن معظم السكان لا يشاركون، بل يكتفون بالمشاهدة أو الانتقاد.

ج/ المقابلة رقم 3: نعم، نظمنا عدة حملات توعية حول أهمية النظافة والمشاركة المجتمعية، وكانت الاستجابة رائعة.

ج/ المقابلة رقم 4: نعم، نظمنا عدة حملات توعية حول إعادة التدوير وحماية البيئة، وكانت المشاركة ممتازة.

ج/ المقابلة رقم 5: نظمنا عدة حملات توعية وورش عمل، لكن الحضور دائماً يكون ضعيفاً، والسكان غالباً ما يفضلون البقاء على الهامش.

ج/ المقابلة رقم 6: نعم، نظمنا حملات توعية عديدة حول الحفاظ على البيئة وحقوق المواطن.

ج/ المقابلة رقم 7: إيه، درنا حملات توعية باش نحافظ وعلى نظافة الحي.

ج/ المقابلة رقم 8: وي، درنا بزاف حملات توعية على البيئة بالأكثر.

ج/ المقابلة رقم 9: نعم، نظمنا حملات توعية حول أهمية المشاركة في الحفاظ على بيئة نظيفة وغرس خصال التعاون والتضامن فيهم.

ج/ المقابلة رقم 10: نعم، بالطلع هذا عملنا ونسعى دائماً لهذا.

ج/ المقابلة رقم 11: نعم، نظمنا عدة حملات توعية حول إعادة التدوير وأهمية الحفاظ على النظافة، وكانت الاستجابة رائعة.

ج/ المقابلة رقم 12: نعم، نظمنا عدة حملات لإعادة التدوير وتنظيف الشوارع، وكانت المشاركة ممتازة التحليل:

تظهر الأجوبة تنوعاً في مواضيع الحملات البيئية التي تنظمها الجمعيات، حيث ركز بعضها على النظافة العامة وتنظيف الأحياء (المقابلات 1، 2، 7، 8، 10)، بينما توسعت أخرى لتشمل مواضيع أكثر تخصصاً مثل إعادة التدوير وحماية البيئة (المقابلات 4، 11، 12). هذا يعكس وعياً شاملاً بأهمية البيئة كمجال متعدد الأبعاد يتطلب تدخلاً متكاملًا لتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، يتباين مستوى المشاركة بين الأحياء؛ فبينما سجلت بعض الجمعيات استجابة إيجابية ومشاركة واسعة (المقابلات 3، 4، 11، 12)، اشتكت أخرى من ضعف الحضور والمشاركة (المقابلات 1، 2، 5)، مما يشير إلى اختلافات في الثقافة المحلية ومستوى الثقة في الجمعيات ذاتها. كما يبد وأن النجاح في تعبئة السكان يعتمد بشكل كبير على نوعية الأنشطة المقدمة ومدى ارتباطها بحاجات المجتمع، حيث أثبتت الورش العملية والتواصل المباشر فعاليتها في جذب السكان (المقابلات 4، 11، 12). بالإضافة إلى ذلك، يعكس ضعف المشاركة في بعض الحالات تحديات ثقافية وسلوكية، حيث يفضل البعض البقاء على الهامش والاكتفاء بالانتقاد بدلاً من الانخراط الفعلي (المقابلات 1، 2، 5). ورغم هذه التحديات، يظهر التزام واضح من الجمعيات بتنظيم حملات توعية مستمرة (المقابلات 6، 9، 10)، ما يعكس

وعيًا بأهمية دورها في تعزيز الوعي البيئي وروح المواطنة بين السكان، مما يبرز الحاجة لتطوير استراتيجيات تواصل أكثر فعالية لتحفيز المشاركة الفعالة على المدى الطويل

السؤال السادس: هل لاحظتم تفاعلا من سكان الحي مع هذه الأنشطة؟

ج/المقابلة رقم 1: تفاعل السكان ضعيف بشكل عام، وغالبًا ما نسمع شكاوى من قلة الخدمات دون أن يبادر أحدهم للمساعدة.

ج/المقابلة رقم 2: لاحظنا تراكم النفايات بشكل مستمر، مما يعكس نقص الوعي بأهمية النظافة، غالبًا ما نواجه تجاهلاً من السكان عندما نحاول تنظيم حملات أو جمع متطوعين.

ج/المقابلة رقم 3: نجد تفاعلاً كبيراً من السكان، حيث يبادرون دائماً بالمشاركة في الأنشطة.

ج/المقابلة رقم 4: نجد تفاعلاً كبيراً من السكان، خاصة أثناء المناسبات الوطنية والأعياد.

ج/المقابلة رقم 5: بعض السكان يعتبرون أن تنظيف الحي مسؤولية السلطات فقط، ولا يشعرون بالمسؤولية تجاه محيطهم.

ج/المقابلة رقم 6: نعم، هناك تفاعل عند البعض القيام بالاتصال شخصياً بالسكان من أجل تنظيم حملة نظافة لفائدة الحي وأيضاً توجد هناك فئة لا تقوم بأي مبادرة تجاه الحي رغم ندائنا لهم.

ج/المقابلة رقم 7: إياه أكيد، السكان ديما يبين ودعمهم ومشاركتهم في شحال من حملة كيما غرس الأشجار ولا تنظيف الأحياء، وين يسمع وبلي كاينة حملة يحي وطول ويدعمونا .

ج/المقابلة رقم 8: نعم، لاحظنا تفاعل ايجابي، خاصة في الأنشطة التي تعكس قيم التعاون والتكافل، مثل تنظيف الحي وغرس الأشجار، حيث يشارك فيها مختلف الأعمار الكبير منهم والصغير بروح من الحماس.

ج/المقابلة رقم 9: إياه، سكان يتفاعل وبشكل ملحوظ مع حملات التوعية لي نقوم وبهم، خاصة كي نكون ونجمعو فالتبرعات لشهر رمضان ولا ملابس ومختلف المواد الغذائية للأسر المحتاجة يكون وطول حاضرين باش يساندونا ويدعموا الحملة بأي شئ.

ج/المقابلة رقم 10: نجد تفاعلاً كبيراً من السكان، خاصة من الشباب الذين يبذلون حرصاً كبيراً على تحسين محيطهم.

ج/المقابلة رقم 11: أكيد دعم السكان كان مشجعاً، خاصة عندما يرون أثر هذه الحملة على الحي، مما يعزز إحساسهم بالمسؤولية وحب المواطنة.

ج/المقابلة رقم 12: سكان الحي يتفاعلون بشكل كبير معنا، وغالبًا ما يبادرون بالمساعدة دون تردد.

التحليل:

من خلال الأجوبة، يظهر تفاوت واضح في مستويات تفاعل السكان مع الأنشطة التي تنظمها الجمعيات في الأحياء. بعض الجمعيات أشار إلى ضعف التفاعل بشكل عام، حيث يفضل العديد من السكان الاكتفاء

بالشكوى دون المبادرة بالمشاركة (المقابلات 1، 2، 5)، كما يعكس تراكم النفايات في بعض الأحياء نقص الوعي البيئي والشعور بالمسؤولية (المقابلة 2). في المقابل، أظهرت بعض الجمعيات تفاعلاً إيجابياً قوياً من السكان، خاصة في المناسبات الوطنية والدينية أو عند تنظيم أنشطة تعكس قيم التعاون والتكافل مثل غرس الأشجار وتنظيف الأحياء (المقابلات 3، 4، 7، 8، 9، 10، 11، 12). هذا التفاعل الملحوظ غالباً ما يرتبط بطبيعة النشاط ومدى تأثيره المباشر على حياة السكان، حيث تميل الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي مثل جمع التبرعات وتقديم المساعدات للأسر المحتاجة إلى تحفيز المشاركة بشكل أكبر (المقابلة 9). كما يبدو أن بعض الجمعيات نجحت في تعزيز شعور الانتماء من خلال الاتصال الشخصي بالسكان ودعوتهم للمشاركة، وهما يعكسان أهمية التواصل المباشر في تعزيز الروح الجماعية (المقابلة 6). ورغم هذا التفاوت، يظهر بوضوح أن تعزيز الوعي بالمسؤولية المجتمعية يتطلب استراتيجيات أكثر شمولية تستهدف جميع الفئات العمرية وتراعي الاختلافات الثقافية والاقتصادية بين الأحياء.

3- تحليل بيانات المحور الثالث: علاقة الجمعية بالسلطات المحلية.

السؤال السابع: كيف تصفون علاقتكم بالبلدية أو السلطات الإدارية؟

ج/ المقابلة رقم 1: علاقتنا بالبلدية جيدة من حيث التواصل، لكن الدعم اللوجستي يبقى شبه غائب.
ج/ المقابلة رقم 2: علاقتنا بالبلدية قائمة، لكنها شكلية إلى حد كبير، حيث نجد أنفسنا نعمل بدون أي دعم حقيقي.

ج/ المقابلة رقم 3: علاقتنا بالسلطة المحلية جيدة على العموم، لكن نأمل في تحسينها أكثر.

ج/ المقابلة رقم 4: لدينا تواصل جيد مع البلدية، حيث نحصل على دعم لوجستي منتظم.

ج/ المقابلة رقم 5: لدينا تواصل مستمر مع البلدية، لكن الدعم يبقى محدوداً وغالباً ما يكون شكلياً.

ج/ المقابلة رقم 6: علاقتنا بالسلطات المحلية جيدة ومتواصلة بشكل دائم بسبب نشاطاتنا اليومية معهم واتصالاتنا المستمرة من خلال رفع انشغالات الحي اليومية للمسؤولين المحليين على رأسهم بلدية خنشلة ودائرة خنشلة.

ج/ المقابلة رقم 7: العلاقة تعتمد على الشراكة، نحاول دائماً أن نكون حلقة وصل بين السكان والسلطات.

ج/ المقابلة رقم 8: العلاقة متوازنة، نرفع انشغالاتنا للسلطات لنساعد في تنفيذ المبادرات المشتركة التي نأمل فيها.

ج/ المقابلة رقم 9: أساس الجمعية هي البلدية وهي العنصر الأساسي.

ج/ المقابلة رقم 10: علاقتنا بالسلطات المحلية إيجابية للغاية، ونتعاون بشكل منتظم في حل المشاكل البيئية.

ج/ المقابلة رقم 11: العلاقة بين الجمعية والسلطات المحلية يمكن وصفها بأنها علاقة تواصل محدودة وغير دائمة، في بعض الأحيان نجد تعاوننا مقبولا من طرف الإدارات، خاصة عندما يتعلق الأمر بتنظيم حملات نظافة أ ورفع انشغالات المواطنين، وأحيانا لا .

ج/ المقابلة رقم 12: علاقتنا مع السلطات المحلية يمكن اعتبارها علاقة متقطعة وغير منتظمة في الكثير من الأحيان.

التحليل:

تظهر الأجوبة تبايناً في طبيعة العلاقة بين الجمعيات والسلطات المحلية، مع تفاوت في مستوى التواصل والدعم المقدم. بعض الجمعيات أشارت إلى وجود علاقة إيجابية ومتواصلة مع السلطات، تعتمد على الشراكة والتنسيق المستمر، حيث تقوم الجمعيات برفع انشغالات الأحياء والمشاركة في حل المشكلات البيئية بالتعاون مع البلديات (المقابلات 4، 6، 7، 8، 9، 10). هذه الجمعيات غالباً ما ترى في البلدية شريكاً أساسياً يساهم في تنفيذ المبادرات المجتمعية ويعزز من فعاليتها. في المقابل، يرى البعض الآخر أن العلاقة تظل شكلية أ ومتقطعة، حيث يفتقر التعاون إلى الدعم اللوجستي الحقيقي أ والاستمرارية (المقابلات 1، 2، 5، 11، 12). هذا يعكس تبايناً في مستوى الثقة والتفاعل بين الجمعيات والسلطات، حيث يشعر بعض المشاركين بأن الدعم المقدم غالباً ما يكون رمزياً أ وغير كافٍ لتلبية احتياجات الأحياء. كما يظهر أن العلاقة تعتمد إلى حد كبير على نوعية التواصل ومدى استعداد السلطات للاستجابة لمطالب السكان، مما يشير إلى أهمية تعزيز الثقة بين الطرفين لضمان استدامة الجهود المشتركة

السؤال الثامن: هل هناك تنسيق رسمي أ ودعم مادي/لوجستي من الدولة؟

ج/ المقابلة رقم 1: نواجه صعوبات في العمل مع السلطات المحلية بسبب نقص التنسيق وعدم وجود برامج دعم حقيقية.

ج/ المقابلة رقم 2: نواجه صعوبة في الحصول على المعدات اللازمة للعمل، ما يعوق تنفيذ الكثير من المشاريع.

ج/ المقابلة رقم 3: نتواصل بشكل مستمر مع البلدية، لكننا نواجه تحديات في الدعم

ج/ المقابلة رقم 4: علاقتنا بالسلطات المحلية ممتازة، ونشارك في الاجتماعات الدورية لمناقشة احتياجات الحي، حيث نحصل على دعم لوجستي منتظم.

ج/ المقابلة رقم 5: تلقينا دعماً متقطعاً في بعض المناسبات مثل توفير معدات التنظيف أ وتنظيم أيام تحسيسية مشتركة، لكن لا يوجد دعم منتظم أ وميزانية دائمة.

ج/ المقابلة رقم 6: بالنسبة للدعم المالي لم نتلق أبداً أي دعم مادي من أي جهة كانت بالنسبة للدعم اللوجستي لكن بشكل محدود حسب إمكانيات الجهة الداعمة.

ج/ المقابلة رقم 7: نقدر نقول أن ولا يوجد تنسيق رسمي حقيقي، بل يقتصر على الشكليات فقط، ومن الناحية المالية مكانش دعم مادي مباشر بصح يوفرو لنا بعض المواد الأولية، دون مرافقة تقنية.

ج/ المقابلة رقم 8: لا يوجد تنسيق حقيقي مع السلطات والإدارات فهي مجرد سطحيات وإجراءات سطحية كذلك بالنسبة للتمويل المالي تقدم على العموم على شكل مواد غذائية في حالة إعانة المحتاجين أو توفير النباتات لغرسها لا أكثر.

ج/ المقابلة رقم 9: نأمل وأن ويكون تنسيق رسمي لكن جملة تنسيق رسمي مع الدولة للأسف مكانش منها وعلى القيمة المالية جامي تلقيناها ممكن يوفرو لنا أحياناً وش نحتاج وللحملات لكن باش يدعمونا بميزانية خاصة أ ونعمل وبالتنسيق مع الدولة الله غاب مكانش.

ج/ المقابلة رقم 10: لدينا تواصل ممتاز مع البلدية، حيث نحصل على الدعم اللازم في كثير من الأحيان لتنظيم الفعاليات. لكن الدعم يكون على شكل مواد.

ج/ المقابلة رقم 11: نواج وصعوبة في التعاون مع السلطات بسبب نقص التنسيق وضعف الاهتمام بقضايا البيئة حتى بالنسبة للتمويل المالي نفس الشيء.

ج/ المقابلة رقم 12: رانا نخدم وفي شحال من عام وحدنا مكانش حتى تنسيق من الإدارات ولا الجهات المعنية بالأمر وبالنسبة للدعم المادي أ والرمزي من البلدية ساعات نستفاد وفالمناسبات من بعض أدوات التنظيف مثلاً.

التحليل:

تظهر الأجوبة تفاوتاً واضحاً في مستوى التنسيق والدعم الذي تتلقاه الجمعيات من السلطات المحلية. بعض الجمعيات أشارت إلى وجود علاقة جيدة مع البلديات، تشمل المشاركة في الاجتماعات الدورية والحصول على دعم لوجستي منتظم مثل توفير المواد الأساسية لتنظيم الفعاليات (المقابلات 4، 10). مع ذلك، يبد وأن هذا الدعم غالباً ما يكون متقطعاً أ ومحدوداً، يقتصر على تقديم مواد أولية مثل معدات التنظيف أ والنباتات للحملات البيئية، دون وجود دعم مالي مباشر أ وميزانية مستمرة (المقابلات 5، 6، 7، 8، 9، 12). من جهة أخرى، يعبر عدد من الجمعيات عن غياب التنسيق الرسمي الحقيقي، حيث تشعر بأن التعاون مع السلطات يظل شكلياً وغير فعال، ما يعوق تنفيذ مشاريع مستدامة (المقابلات 1، 2، 3، 7، 8، 11). هذا يعكس تحدياً كبيراً في تعزيز دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، حيث تحتاج الجمعيات إلى دعم أكثر تنظيماً وموارد مستدامة لتحقيق أهدافها في تحسين الأحياء وتعزيز الوعي البيئي. في النهاية، يظهر بوضوح أن هناك حاجة ملحة لتحسين التنسيق بين السلطات والجمعيات لضمان استمرارية المبادرات المجتمعية وتحقيق تأثير أكبر على المستوى المحلي.

السؤال التاسع: هل تتعاونون مع جمعيات أخرى في إطار شبكات أ وتنسيقات؟

ج/ المقابلة رقم1: نحاول التعاون مع جمعيات أخرى، لكن نفس المشكلة تواجه الجميع، وهي قلة الوعي المجتمعي.

ج/ المقابلة رقم2: بالطبع، نعمل وديما باش نوسع ونطاق عملنا وحملاتنا نحاولون بالتعاون ومع جمعيات أخرى، لكن نقص الدعم والتنسيق يخلي هذا التعاون محدودًا.

ج/ المقابلة رقم3: ايه أكيد، نتعاون مع الجمعيات الأخرى في بعض الحملات المشتركة ساعات كي نحب وندير وحملات كيما تشجير وتتخطى الحملة هذي الي الواحد نحاول ونوسع ونطاق التعاون ونتضامن ومع جمعيات أخرى.

ج/ المقابلة رقم4: أنا كرئيس حي نعاونية النور، في خنشلة نتعاون ومرات مع بعض الجمعيات كي نظم وحملات تنظيف ولا نشاطات صغيرة، بصح الصراحة ما كانش تنسيق منظم، كل واحد يخدم كيف يقدر وبالي عندو.

ج/ المقابلة رقم5: نحاول التعاون مع جمعيات أخرى، لكن نقص الدعم المالي يعوق تنفيذ المشاريع الكبيرة.

ج/ المقابلة رقم6: نعم هناك تعاون مع جمعية حي كوسيدار المجاورة من خلال رفع الانشغالات المشتركة بيننا الى السلطات المحلية لكن بشكل عام، نشاطاتنا فردية بحكم أن الي لديه انشغالات خاصة به لا تتشارك مع الغير.

ج/ المقابلة رقم7: نقدر نقول بلي نتعاون ومرات مع بعض الجمعيات، بصح يبقى على الشخصيات والعلاقات، ما عندناش تنسيق رسمي ولا دعم واضح يخلينا نخدموصح.

ج/ المقابلة رقم8: نتعاون وساعات مع شوي جمعيات مجاورة لينا، بصح بلا دعم ولا تنظيم رسمي، كلش على النية والقدرة نتاع الناس، مانقدروش نقول وبلي راهي خدمة منظمة،

ج/ المقابلة رقم9: مرات نمد ويد العون لبعض الجمعيات، بصح الأمور تبقى بسيطة بزاف، كل واحد يحوس يعاون بلي يقدر عليه لأنو مكانش حاجة رسمية.

ج/ المقابلة رقم10: نعم، نعمل مع جمعيات أخرى في مشاريع مشتركة مثل تنظيف الأحياء وإعادة تأهيل المساحات العامة.

ج/ المقابلة رقم11: الصراحة التعاون مع الجمعيات موجود لكن يبقى على قد الحال نمرات نجتامع وباش ندير وحملات تنظيف ولا ندير ونشاطات صغيرة بصح بلا دعم ولا تنسيق منظم كل واحد يخدم بجهدوري يقوينا وخلص على فعل الخير.

ج/ المقابلة رقم 12: فيما يخص الشراكة والتضامن مع جمعيات خرى نعم موجودة بصح ماهيش رسمية ولا ثابتة كل واحد وكيفاش يعاون.

تعكس الأجوبة تبايناً في مستوى التعاون بين الجمعيات، حيث يظهر أن العديد منها يسعى للتعاون مع جمعيات أخرى لتنظيم حملات ونشاطات مشتركة مثل تنظيف الأحياء أو وغرس الأشجار (المقابلات 2، 3، 4، 10، 11، 12). مع ذلك، بيد وأن هذا التعاون يظل محدوداً وغير منتظم، نظراً لغياب الدعم المالي والتنظيم الرسمي، حيث يعتمد بشكل أساسي على العلاقات الشخصية والنية الطيبة دون وجود هياكل تنسيقية فعالة (المقابلات 4، 5، 7، 8، 9، 11). كما يظهر أن بعض الجمعيات تتعاون فقط في حالات محددة عندما تشارك نفس الانشغالات المحلية (المقابلة 6)، بينما تجد أخرى صعوبة في تنسيق الجهود بسبب قلة الوعي المجتمعي أو نقص الموارد (المقابلات 1، 2). هذه الديناميكية تعكس تحديات كبيرة في بناء شبكات مجتمعية قوية قادرة على مواجهة المشكلات المشتركة، ما يتطلب وجود آليات تنسيق أفضل ودعم مادي أكثر استدامة لتعزيز التضامن بين الجمعيات وتحقيق تأثير أكبر في المجتمع المحلي

4- تحليل بيانات المحور الرابع: التحديات والاقتراحات

السؤال العاشر: ماهي أهم العراقيل التي تواجهكم في أداء مهامكم؟

ج/المقابلة رقم 1: أكبر التحديات التي نواجهها هي نقص الدعم المالي وقلة المتطوعين، ما يجعل من الصعب تنفيذ جل الحملات.

ج/المقابلة رقم 2: نقص الإمكانيات المادية واللوجيستية، وكلش يبقى على حسابنا ولا دعم بسيط من المتطوعين.

ج/المقابلة رقم 3: عدم وضوح الصلاحيات بين الجمعيات والسلطات المعنية، وكل واحد يرمي المسؤولية على الآخر.

ج/المقابلة رقم 4: غياب التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، كل واحد يخدم بروحو وماكانش تنظيم واضح.

ج/المقابلة رقم 5: ضعف الاهتمام بالجمعيات وعدم اعطائها حقها وقيمتها الحقيقية من طرف السلطات، بصفة عامة نعاني ومن التهميش وزيدها مكانش خلاه الدعم المالي.

ج/المقابلة رقم 6: عدم التجاوب مع السريع من طرف السلطات المحلية للانشغالات التي يتم رفعها إليهم بالأخص الانشغالات المستعجلة مما اضطررنا لمتابعتها بشكل يومي عن طريق الزيارات المتكررة لهم وكذلك رفع الانشغالات للسلطات المركزية في العاصمة من أجل إلزام السلطات المحلية بالتكفل بالانشغالات.

عدم تسهيل مهمة الجمعيات داخل الإدارات

ج/المقابلة رقم 7: عدم الاستجابة السريعة للطلبات لي نبعثوها للسلطات المحلية، وكل مرة لازم نتابعوهم مشحال من مرة وفي الأخير مكانش حتى اهتمام.

ج/المقابلة رقم 8: نقص الدعم المالي المستمر هذي هيا عقبة لي تواجهنا طول، نضطرون اعتماد وعلى التبرعات والمجهودات تعنا ونتاع المتطوعين ربي يبارك فيهم.

ج/المقابلة رقم 9: كاي نبزاف مشاكل ملي بدينا كيما الدعم المالي مكانش، السلطات نقدر ونقولو ماتسمعش بينا خلاص زعما رانا نوصل وطول انشغالاتنا ونتاع الشعب لكن لامبالاة زيدها فوق ذلك نعاني ونقص فالوسائل والتقنيات لي تساعدنا باش نظمون نشاطاتنا.

ج/المقابلة رقم 10: نواجه بعض التحديات مثل نقص الموارد أحياناً، لكن الحماس المحلي يعوض عن ذلك.

ج/المقابلة رقم 11: كثرة الإجراءات الإدارية والبيروقراطية لي تعطلنا على خدمتنا لكن بدون نتيجة.

ج/المقابلة رقم 12: نواجهو بزاف تحديات كيما التمويل المالي مكانش، مام الانشغالات لي نقدموها للسلطات المعنية ماتبديش رأيها تجاهها ولا تهتم بها.

التحليل:

يتضح من الأجوبة أن الجمعيات المحلية تواجه مجموعة واسعة من التحديات التي تعيق أداء مهامها بشكل فعال. يأتي في مقدمة هذه التحديات نقص الدعم المالي واللوجستي، حيث تعتمد معظم الجمعيات على التبرعات والمجهودات الفردية للمتطوعين، دون وجود تمويل منتظم أو دعم حكومي مستمر (المقابلات 1، 2، 5، 8، 9، 12). بالإضافة إلى ذلك، تعاني الجمعيات من غياب التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، مما يؤدي إلى تشتت الجهود وضعف التكامل بين الفاعلين المحليين (المقابلات 3، 4). كما يبرز ضعف التجاوب من السلطات المحلية كمشكلة رئيسية، حيث تجد الجمعيات نفسها مضطرة لمتابعة الطلبات والانشغالات بشكل مستمر دون الحصول على ردود سريعة أو نتائج ملموسة (المقابلات 6، 7، 11، 12). إلى جانب ذلك، يشتكي بعض ممثلي الجمعيات من غياب الوضوح في توزيع الصلاحيات بين الجمعيات والسلطات، ما يخلق نوعاً من التوتر ويعوق التعاون (المقابلة 3). كما يشكل التهميش وعدم الاعتراف بدور الجمعيات من قبل السلطات تحدياً إضافياً، ما يضعف الروح المعنوية ويحد من قدرة هذه المنظمات على تحقيق أهدافها (المقابلة 5). في المقابل، يظهر في بعض الحالات أن الحماس المحلي والدعم الشعبي قد يعوض جزئياً عن هذه الصعوبات، لكنه يبقى غير كافٍ لضمان استمرارية الأنشطة بشكل فعال (المقابلة 10).

السؤال الحادي عشر: ماهي اقتراحاتكم لتعزيز دور جمعيات الأحياء في ترسيخ المواطنة؟

ج/المقابلة رقم 1: تقديم تحفيزات ملموسة للشباب المشاركين في النشاطات التطوعية مثل الشهادات أو

التدريب المهني

ج/المقابلة رقم 2: دعم الأفكار الجديدة والمشاريع المبتكرة التي تخدم المجتمع وتزيد من روح المواطنة.

ج/المقابلة رقم 3: توفير فضاءات مخصصة لنشاطات الجمعيات داخل الأحياء لتشجيع السكان على المشاركة والتفاعل.

ج/المقابلة رقم 4: تنظيم مبادرات أسبوعية لخدمة الجيران، مثل مساعدة الكبار في السن، أو وتنظيف المساحات المشتركة، أو توفير الدعم للأسر المحتاجة.

ج/المقابلة رقم 5: تنظيم أسواق محلية يشارك فيها السكان بعرض مواهبهم وأعمالهم اليدوية، مما يشجعهم على التواصل وتبادل الخبرات.

ج/المقابلة رقم 6: رغم أن السيد رئيس الجمهورية أعطى قيمة كبيرة للجمعيات إلا أن المسؤولين المحليين لا يعطون قيمة كبيرة للجمعيات ولا يقدمون التسهيلات اللازمة من أجل دعم الجمعيات بالأخص جمعيات الأحياء لهذا نقترح: إشراك المواطنين عن طريق تقديم تحفيزات مغرية لهم من أجل ترسيخ قيم المواطنة- تنظيم دورات تكوينية لجمعيات الأحياء خاصة بقيم المواطنة من أجل أن تقوم هذه الأخيرة بمشاركتها مع سكان أحيائهم.

ج/المقابلة رقم 7: تقديم بطاقات شرفية للمواطنين الأكثر نشاطاً في الحي، مع امتيازات بسيطة مثل خصومات في المحلات المحلية أو الأولوية في بعض الخدمات.

ج/المقابلة رقم 8: خلق ورش لتعليم الناس كيف يستفيدون من المواد القديمة وتحويلها لأشياء مفيدة تخدم الحي.

ج/المقابلة رقم 9: تخصيص مساحات صغيرة لكل عائلة تزرع فيها نباتات وأزهار، بحيث يتعاون الجميع في العناية بها.

ج/المقابلة رقم 10: تنظيم تحديات بين الأحياء فيمكنه تنظيف وتزيين شارع أ وحيه بأفضل طريقة.

ج/المقابلة رقم 11: تدريب بعض الشباب على الإسعافات الأولية وكيفية التصرف في حالات الطوارئ، ليكونوا أول المستجيبين في الحي.

ج/المقابلة رقم 12: إنشاء نظام نقاط للمشاركين في الفعاليات، يتم تحويلها لاحقاً إلى شهادات تقدير أو هدايا بسيطة.

التحليل:

تضمنت اقتراحات تعزيز دور جمعيات الأحياء في ترسيخ المواطنة مجموعة متنوعة من الأفكار التي تركز على التحفيز والتشجيع، التمكين، بناء القدرات، وتوفير البنية التحتية المناسبة. من بين هذه الاقتراحات تقديم تحفيزات ملموسة للشباب مثل الشهادات أو التدريب المهني (المقابلة 1)، وتقديم بطاقات شرفية للأعضاء الأكثر نشاطاً في الحي مع امتيازات مثل خصومات أو أولوية في بعض الخدمات (المقابلة 7)، بالإضافة إلى إنشاء نظام نقاط للمشاركين يتم تحويلها لاحقاً إلى شهادات تقدير أو هدايا بسيطة لتحفيز الاستمرارية (المقابلة 12). كما شددت بعض الجمعيات على أهمية توفير فضاءات مخصصة لنشاطاتها داخل الأحياء لتشجيع السكان على المشاركة (المقابلة 3)، وتخصيص مساحات صغيرة لكل عائلة لزراعة النباتات والأزهار، مما يعزز الشعور بالمسؤولية والتعاون (المقابلة 9). من جهة أخرى، تطرقت بعض الاقتراحات إلى دعم الأفكار المبتكرة مثل إنشاء ورش لتحويل المواد القديمة إلى أدوات مفيدة تخدم الحي (المقابلة 8)، وتنظيم أسواق محلية لعرض المواهب والأعمال اليدوية، مما يشجع على التواصل وتبادل الخبرات بين السكان (المقابلة 5). كما اقترحت بعض

الجمعيات تنظيم مبادرات أسبوعية لخدمة الجيران مثل تنظيف المساحات المشتركة وتقديم الدعم للأسر المحتاجة (المقابلة 4)، إلى جانب تنظيم تحديات بين الأحياء حول من يمكنه تنظيف وتزيين شارع أ وحيه بأفضل طريقة، ما يعزز روح المنافسة الإيجابية بين السكان (المقابلة 10)

هذه الاقتراحات تظهر تبايناً واضحاً في الاهتمام بين تعزيز الروح المجتمعية (مثل تنظيم تحديات وتحفيز الأفراد) وبين التمكين المؤسسي (مثل توفير فضاءات مخصصة وتقديم التدريب). ورغم تنوع الأفكار، يبقى التحدي الأكبر هو تحويل هذه المبادرات إلى سياسات مستدامة قادرة على خلق تغيير ملموس على المدى الطويل، حيث تحتاج الجمعيات إلى دعم مالي وتقني مستمر لتحقيق هذه الأهداف بشكل فعال. كما يتضح أن الابتكار في طرق التحفيز والتنظيم يمكن أن يساهم بشكل كبير في بناء ثقافة المواطنة والانتماء، إلا أن ذلك يتطلب شراكة حقيقية بين الجمعيات والسلطات المحلية لضمان نجاح هذه المبادرات

السؤال الثاني عشر: هل ترون أن المواطن في الحي أصبح أكثر وعياً ومشاركة بفضل نشاط الجمعية؟

ج/المقابلة رقم 1: للأسف، نلاحظ أن الوعي بالبيئة لا يزال ضعيفاً، وأن السكان يفتقرون للشعور بالمسؤولية تجاه محيطهم.

ج/المقابلة رقم 2: نوعاً ما، بعض الناس زاد وعيهم وصاروا يشاركون وبصح يبقى الأمر يحتاج لجهد أكثر من هك.

ج/المقابلة رقم 3: إلى حد كبير الجمعية نجحت في نشر الوعي وخلات الناس تساهم في تحسين حياتهم اليومية.

ج/المقابلة رقم 4: نشوف فالناس بداو يتفاعلوا وتغيرت نظرتهم، بصح مازال بعض الناس يحتاج ووقت باش يفهم وقيمة العمل الجماعي وقيمة أنك تكون مواطن ومسؤول كيما عندك حقوق عليك واجبات.

ج/المقابلة رقم 5: نعم فرغم الصعوبات إلا أن نشاط الجمعية زاد الوعي وخلي الناس تشارك أفكارها وجهدها في تحسين الحي

ج/المقابلة رقم 6: نعم ن هناك فئة كبيرة من المواطنين بسبب جمعيات الأحياء أصبح لديها وعي حول أنشطة وانشغالات الحي واضح لديها حس بضرورة المشاركة في الأنشطة التي تقوم بها الجمعية من أجل تنمية الحي.

ج/المقابلة رقم 7: أكيد النشاطات الثقافية والتوعوية وخاصة الرياضية إلى نضموها فالجمعية خلت الناس يخرج ومن بيوتهم ويتفاعل ومع بعضهم أكثر من قبل.

ج/المقابلة رقم 8: ايه شفنا أثر كبير عند الشباب خاصة لي بداو يشاركون وبقوة فالفعاليات وحببت تطرح أفكار جديدة.

ج/المقابلة رقم 9: وي بزاف نشاط الجمعية خلى الناس يحس وبالمسؤولية أكثر ولا ويشاركوا أكثر من فعلية تخص الحي نأمل يبقا وهك طول.

ج/المقابلة رقم 10: نلاحظ خلال هذه الآونة زيادة في الوعي والمشاركة بين السكان.

ج/المقابلة رقم 11: نلاحظ تطوراً كبيراً في وعي السكان، حيث أصبحوا أكثر التزاماً بالمحافظة على نظافة الحي.

ج/المقابلة رقم 12: مؤكد، لاحظنا فرق كبير في تفاعل السكان والتطوع مقارنة بالسابق والناس بدأت تفهم وتهتم أكثر بمحيطها.

التحليل:

تظهر إجابات ممثلي الجمعيات تفاوتًا في تقييم تأثير نشاطاتها على وعي سكان الأحياء. بعض المقابلات (3، 5، 6، 9، 11، 12) أبدت تفاؤلاً واضحاً، حيث أشارت إلى نجاح الجمعيات في تعزيز الوعي المجتمعي بشكل ملحوظ، خاصة بين الشباب الذين أصبحوا أكثر التزامًا بالمشاركة وتحمل المسؤولية تجاه نظافة محيطهم وتحسينه. كما لاحظ البعض تغيراً إيجابياً في سلوك السكان، حيث باتوا أكثر استعداداً للمساهمة في الفعاليات وطرح الأفكار الجديدة (مقابلة 8)، مما يعكس تأثيراً ملموساً للأنشطة الثقافية والتوعوية (مقابلة 7). هذا التحول يمكن تفسيره من منظور سوسيولوجي عبر عدة عوامل، منها التأثير الجمعي والتفاعل الاجتماعي الذي يعزز الهوية الجماعية والانتماء، كما يشير إلى بناء رأس مال اجتماعي قوي يعزز الثقة بين الأفراد ويقوي الروابط الاجتماعية داخل الحي. إضافة إلى ذلك، يمكن ربط هذا التفاعل المتزايد بوجود حوافز رمزية ومادية مثل الشهادات أ والتقدير الاجتماعي (مقابلة 7، 12)، والتي تشجع الأفراد على المشاركة. ورغم هذه التطورات الإيجابية، أشار البعض (مقابلة 1، 2، 4) إلى استمرار تحديات تتعلق بضعف الوعي لدى بعض الفئات، مما يعكس مقاومة للتغيير أو نقصاً في الثقة بالمؤسسات المحلية، وهما قد يكون مرتبطاً بنقص الدعم المؤسسي أو وضعف التفاعل مع السلطات، مما يعيق تحقيق الأهداف بشكل كامل.

ثانياً: النتائج العامة للدراسة

من خلال تحليل إجابات المقابلات الميدانية، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج العامة التي تعكس واقع جمعيات الأحياء في مدينة خنشلة والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى تأثيرها على مستوى الوعي والمشاركة المجتمعية كالاتي:

ضعف الوعي البيئي والمشاركة المجتمعية

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الجمعيات لتنظيم حملات التوعية والنظافة، يبقى مستوى التفاعل بين السكان متبايناً. يُظهر البعض حماساً واضحاً خاصة في الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي مثل غرس الأشجار وتنظيف الأحياء، بينما يفضل آخرون البقاء متفرجين دون مشاركة فعلية، مما يعكس ضعف الوعي البيئي والشعور بالمسؤولية تجاه المحيط

التحديات التنظيمية والمالية

الجمعيات تواجه صعوبات كبيرة في الحصول على الدعم المالي واللوجستي، مما يعيق تنفيذ المشاريع الكبرى ويجعلها تعتمد بشكل رئيسي على المبادرات الفردية والتبرعات. كما أن غياب التنسيق الرسمي والدعم المستمر من السلطات يشكل عقبة كبيرة أمام تحقيق أهدافها

العلاقة مع السلطات المحلية

العلاقة بين الجمعيات والسلطات المحلية تتسم بالتفاوت؛ ففي بعض الحالات يوجد تواصل جيد ودعم لوجستي محدود، بينما في حالات أخرى يغيب الدعم بشكل شبه كامل، مع شكاوى متكررة حول نقص التنسيق والصعوبات الإدارية، ما يعكس حاجة ماسة لتعزيز هذا التواصل لضمان استدامة الأنشطة.

الشراكات المحلية

التعاون بين الجمعيات يبقى محدودًا وغير منظم، ويعتمد أساسًا على العلاقات الشخصية والجهود الفردية دون وجود إطار رسمي يجمعها لتحقيق أهداف مشتركة بشكل أكثر فعالية. هذا النقص في التنظيم يؤثر سلبًا على قدرة الجمعيات على الاستجابة السريعة للاحتياجات المحلية.

التطور في الوعي المجتمعي

رغم الصعوبات، أظهرت الدراسة تحسنًا ملحوظًا في مستوى الوعي والمشاركة بين بعض السكان، خاصة الشباب، بفضل الأنشطة المستمرة للجمعيات. ومع ذلك، يبقى هذا التحسن غير متوازن ويتطلب استمرارية وتحفيزًا أكبر لترسيخ قيم المواطنة والمسؤولية الجماعية بين جميع الفئات.

ثالثًا: مناقشة نتائج الدراسة

1/ في ضوء الفرضيات:

- في ضوء الفرضية العامة: لمنظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في تعزيز المواطنة.

النتائج أظهرت تباينًا واضحًا في مستوى التفاعل بين السكان، حيث يبدي البعض حماسًا للمشاركة في الأنشطة مثل غرس الأشجار وتنظيف الأحياء، بينما يبقى آخرون متفرجين هذا يشير إلى ضعف تأثير الجمعيات في تحفيز المشاركة الجماعية وتعزيز الوعي البيئي، وه عنصر محوري في ترسيخ قيم المواطنة يمكن اعتبار هذا مؤشرًا على قصور الجمعيات في أداء دورها المحوري، مما يضعف الفرضية. كذلك الجمعيات تواجه صعوبات كبيرة في الحصول على الدعم المالي واللوجستي، ما يعيق تنفيذ مشاريعها الكبرى ويجعلها تعتمد على المبادرات الفردية والتبرعات هذا يعكس ضعفًا في البنية التحتية المؤسسية للجمعيات، مما يقلل من قدرتها على التأثير المستدام في تعزيز المواطنة هذه النقطة تدعم فكرة أن الجمعيات لم تحقق الدور المحوري المتوقع منها، مما يضعف الفرضية أيضًا.

فالانقطاع في التواصل يعكس تحدياً كبيراً أمام الجمعيات لتحقيق تأثير فعال على المجتمع، مما يقلل من دورها في تعزيز المواطنة، هذه الفجوة تشير إلى ضعف في التكامل بين الجهات الفاعلة، بالإضافة إلى غياب الشراكات التي تحد من قدرة الجمعيات على الاستجابة للاحتياجات المحلية بفعالية، كل هذه النتائج تضعف الفرضية الرئيسية.

بناءً على التحليل السابق، يمكن القول إن الفرضية الرئيسية "لتنظيم المجتمع المدني دوراً محورياً في تعزيز المواطنة" ليست صحيحة بشكل كامل. فعلى الرغم من بعض النجاحات، إلا أن التحديات المتعلقة بالتمويل، التنظيم، ضعف الشراكات، والعلاقات غير المستقرة مع السلطات المحلية تعيق تحقيق هذا الدور المحوري.

- الفرضيات الجزئية:

تعكس النتائج أن ضعف الوعي البيئي والمشاركة المجتمعية، التحديات التنظيمية والمالية، العلاقة غير المستقرة مع السلطات، والشراكات المحدودة كلها تؤكد صحة الفرضيات الجزئية التي تركز على أهمية التنسيق بين الجمعيات والجهات الرسمية، واستقرار البيئة السياسية، وتوفير التمويل المستدام والتدريب. من منظور سوسيولوجي، يمكن القول إن غياب التنسيق بين الجمعيات والجهات الرسمية يعكس تحديات مرتبطة بالبنية التنظيمية والمؤسسية لهذه الجمعيات، حيث يعتمد تأثيرها على مدى قدرتها على بناء علاقات قوية مع الجهات الحكومية التي تمتلك السلطة التنفيذية. كما أن غياب الاستقرار السياسي ينعكس بشكل مباشر على مدى قدرة هذه الجمعيات على بناء شراكات فعالة مع المجتمع المحلي والجهات الرسمية، مما يؤدي إلى تراجع قدرتها على التأثير في صنع القرار المحلي.

2- في ضوء الدراسات السابقة:

- في ضوء الدراسة الأولى: عبد الله بن سعيد آل عبود القحطاني 2020.

ركزت هذه الدراسة على أهمية التعاون بين منظمات المجتمع المدني والجهات الرسمية في تعزيز المشاركة. نتائج الدراسة الحالية تدعم هذه الفكرة، حيث أظهرت أن ضعف الوعي البيئي والتحديات التنظيمية غالباً ما يرتبط بغياب التنسيق والدعم المؤسسي، مما يعكس تأثيراً سلبياً على قدرة الجمعيات على تحقيق أهدافها.

- في ضوء الدراسة الثانية: سماعيلي عبد الرحيم 2000.

أشارت هذه الدراسة إلى أن نقص التمويل يمثل عقبة كبيرة أمام الجمعيات في تنفيذ مشاريعها، هذه النتيجة تتفق بشكل مباشر مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية، حيث تبين أن غياب التمويل المستدام يؤثر بشكل سلبي على قدرة الجمعيات على تعزيز المواطنة وتنفيذ أنشطتها بفعالية.

في ضوء الدراسة الثالثة: محمد يحيوي 2000.

ركزت هذه الدراسة على أهمية التنسيق مع السلطات لتحقيق الأهداف المشتركة، فنتائج الدراسة الحالية تتماشى مع هذه الفكرة، حيث أن العلاقة المتباينة مع السلطات المحلية تعتبر عاملاً رئيسياً يؤثر على فعالية الجمعيات في تحقيق التغيير الاجتماعي.

5- في ضوء المقاربات النظرية:

نظرية التمكين الاجتماعي:

في سياق الجماعات المحلية تركز نظرية التمكين الاجتماعي على قدرة الأفراد والمجتمعات على التحكم في حياتهم واتخاذ القرارات التي تؤثر في واقعهم الاجتماعي والسياسي. في هذا السياق، تلعب الجماعات المحلية دوراً محورياً في تعزيز هذا التمكين من خلال:

تعزيز الوعي المجتمعي:

رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الجمعيات في تنظيم حملات التوعية والنظافة، إلا أن مستوى التفاعل بين السكان متباين. البعض يظهر حماساً في المشاركة في الأنشطة مثل غرس الأشجار، بينما يفضل آخرون البقاء متفرجين، مما يعكس تفاوت الوعي البيئي والشعور بالمسؤولية تجاه المحيط. هذه النتائج تشير إلى أهمية تكثيف الجهود التوعوية لتعزيز شعور الأفراد بالانتماء والمسؤولية تجاه مجتمعهم.

تعزيز المشاركة المجتمعية:

الجمعيات المحلية تعمل على تمكين الأفراد من خلال توفير فرص المشاركة في اتخاذ القرارات، مثل تنظيم اللقاءات الشعبية والورش التوعوية، إلا أن هذه المشاركة غالباً ما تواجه تحديات بسبب قلة الدعم المالي واللوجستي. تعزيز المشاركة يحتاج إلى دعم أكبر من السلطات المحلية لضمان استدامة هذه الجهود وتوسيع نطاق تأثيرها.

الدفاع عن الحقوق:

منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً مهماً في حماية حقوق الأفراد، لكن نقص التنسيق والدعم من السلطات يعيق أحياناً قدرتها على تقديم هذا الدعم بشكل فعال، مما يتطلب تعزيز هذه الشراكة لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية.

نظرية العقد الاجتماعي:

نظرية العقد الاجتماعي توضح كيف يمكن للجماعات المحلية أن تعزز العلاقة بين الأفراد والدولة عبر عدة آليات:

كضامن لحقوق الأفراد:

الجماعات المحلية تراقب التزام السلطات بحقوق المواطنين وتساهم في تحقيق التوازن بين الأفراد والدولة. لكن ضعف التنسيق بين الجمعيات والسلطات المحلية قد يؤثر سلباً على هذه العلاقة، مما يعزز الحاجة إلى هياكل أكثر تنظيماً وفعالية.

تعزيز الثقة بين الأفراد والدولة:

العلاقة بين الجمعيات والسلطات المحلية تتسم أحياناً بالتفاوت، حيث قد يكون هناك تواصل جيد في بعض الحالات، بينما يغيب الدعم في حالات أخرى. هذا التفاوت يؤثر بشكل مباشر على ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

تعزيز المشاركة السياسية:

الجمعيات تساهم في تعزيز المشاركة السياسية من خلال تشجيع الأفراد على ممارسة حقوقهم المدنية مثل التصويت والمشاركة في اللقاءات العامة، لكنها تواجه تحديات تنظيمية قد تعيق هذه العملية.

من منظور نظري، تتوافق هذه النتائج مع نظرية التمكين الاجتماعي التي تؤكد على أهمية تعزيز القدرات الفردية والجماعية لتحقيق تأثير أكبر في المجتمع. هذه النظرية ترى أن قدرة الأفراد على المشاركة الفعالة تعتمد بشكل كبير على مدى حصولهم على الموارد والدعم اللازمين لتحقيق هذا التأثير. كما تتماشى مع نظرية العقد الاجتماعي التي تركز على بناء الثقة بين الأفراد والدولة، حيث يمثل غياب التنسيق مع السلطات المحلية مؤشراً على ضعف الثقة المتبادلة بين المجتمع المدني والدولة.

هذا الضعف في الثقة يعوق قدرة الجمعيات على تعزيز القيم المدنية والمشاركة السياسية، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز هذه الجوانب لضمان تحقيق أهداف المواطنة بشكل أكثر شمولية.

■ الخلاصة:

يشير هذا الفصل إلى عرض شامل ومفصل للبيانات التي تم جمعها ميدانياً، وتحليلها وفقاً للأساليب العلمية المناسبة لطبيعة الدراسة، وقد مكن هذا التحليل من استخلاص نتائج مهمة تساهم في فهم أعمق لموضوع الدراسة، وتمهد الطريق نحو مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة، كما وفر هذا الفصل أرضية صلبة لتقييم مدى صحة الفرضيات أو الإجابة عن الأسئلة المطروحة، مما يعزز من مصداقية وواقعية الدراسة.

خاتمة

• خاتمة:

ان موضوع المجتمع المدني والمواطنة من بين القضايا الجوهرية التي شغلت اهتمام الباحثين والممارسين على حد سواء، لما يحمله من رهانات تتصل بالتحول الديمقراطي، وبناء دولة القانون، وتعزيز المشاركة الفعالة في الحياة العامة. وقد حاول هذا البحث تسليط الضوء على هذه العلاقة، من خلال دراسة دور منظمات المجتمع المدني، وبالأخص جمعيات الأحياء، في تعزيز المواطنة داخل المجتمع المحلي لبلدية خنشلة. حيث انطلق البحث من إشكالية محورية مفادها: إلى أي مدى تساهم جمعيات الأحياء في ترسيخ قيم المواطنة في الأوساط الاجتماعية؟ وتمت معالجتها باستخدام المقاربة السوسيولوجية، والمنهج النوعي المعتمد على تقنية المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات، مع عينة قصدية مكونة من عشرة رؤساء جمعيات أحياء نشطة في المجال. في ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المواطنة موجود لكنه يفتقر إلى التمكين والدعم والتأطير المؤسسي، مما يجعل مساهمته غير ممنهجة وغير قابلة للاستدامة. الأمر الذي يستدعي ضرورة إعادة النظر في سياسات دعم وتفعيل المجتمع المدني، وتوفير بيئة قانونية وتنظيمية تُعيد للجمعيات مكانها كشريك فاعل في تنمية المجال والمواطن معًا.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة، على الرغم من خصوصيتها الميدانية وحدودها المنهجية، تُشكل لبنة أولى لفهم واقع جمعيات الأحياء في الجزائر من زاوية دورها المواطني. كما تفتح المجال أمام دراسات أوسع قد تعتمد مناهج كمية أو مقارنات بين ولايات، بهدف بناء تصور أكثر شمولية لدور المجتمع المدني المحلي في تحقيق التنمية وتعزيز المواطنة الفعالة.

النتائج النهائية للدراسة:

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن المواطنة لا تزال مفهوماً غير مُؤطر بشكل كافٍ داخل نشاط الجمعيات، حيث يُنظر إليها غالباً من زاوية العمل الخيري أو التبرع، دون توجيه واضح نحو التكوين المدني والمشاركة الواعية.

- أنّ جمعيات الأحياء تؤدي أدواراً ميدانية معتبرة، مثل تنظيم حملات نظافة، تحسيس بيئي، أنشطة تضامنية... إلا أن تأثيرها في الوعي والسلوك المواطني ما يزال محدوداً.
- أنّ العلاقة بين الجمعيات والسلطات المحلية تتسم بعدم الانتظام وغياب آليات الشراكة المؤسسية، ما يؤثر سلباً على فاعليتها ويُفرض جهودها من البعد التشاركي المنشود.

- أن من أبرز العوائق التي تعاني منها هذه الجمعيات: ضعف الموارد المالية، نقص التكوين، تهميش بعض الجمعيات الفاعلة، وغياب الحوافز التشريعية والمؤسسية.
- تُظهر المقابلات أيضاً أن العديد من رؤساء الجمعيات يُقرّون بوجود فجوة بين المواطن والجمعية، ناجمة عن ضعف الوعي المجتمعي وغياب ثقافة العمل الجماعي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. فائزة أحمد الحسيني مجاهد ومحمد عبد المنعم محمد سليمان: المواطنة (المحلية – العالمية-الرقمية)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2022.
2. بoudon آمنة، غضابنة ياسمينه. (30 05، 2017). المدن الجديدة ودور المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة في اطار تفعيل قيم المواطنة. مجلة الباحث الاجتماعي، 13.
3. فرشيثي ياسمينه غضابنة، بoudon آمنة. (15-03-2016). المدينة الجديدة والمواطنة الحد من مشكلة تلوث بالنفايات المنزلية. دراسات وابحاث، 8.
4. شريف، أمين، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية، مصر، دار الكتب القانونية، 2012.
5. حسام حشادة: المجتمع المدني، أطلس للنشر والترجمة والانتاج الثقافي، بيروت، لبنان، ط1، 2015.
6. محروس محمد محروس بسيوني: نظرية العقد الاجتماعي في ميزان الإسلام، جامعة الأزهر، مصر.
7. عادل زعتير: العقد الاجتماعي، مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، مصر، 2013.
8. سامح فوزي: المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2.
9. ابراهيم سعد الدين: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الانمائية،
10. مريم مختاري: المجتمع المدني في الجزائر : دراسة في المعوقات الداخلية والخارجية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر، العدد 03، الجزائر، 2013.
11. لطفي دهينة: دور منظمات المجتمع المدني الجزائري في تنمية ثقافة المواطنة في ظل الانفتاح السياسي – دراسة حالة الكشافة الاسلامية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، في إدارة الموارد البشرية، جامعة بسكرة، 2019-2020.
12. حسام شحادة: " المجتمع المدني "، دار النشر والتوزيع بيت المواطن، دمشق، الطبعة الأولى، 2015.
13. علي زيد الزعبي: واقعا المجتمع المدني العربي ومستقبله، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 1، 2007،
14. محمد أحمد برواري: دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، مطبعة زانا، آذار 2007.
15. خضرة حنان: مفهوم العقد الاجتماعي بين جون لوك وجان جاك روسو، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الفلسفة، جامعة ورقلة، 2016،.
16. ربعة تبسي: نظرية العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة، جامعة قلمة، 2017.

17. مجيد جاسم محمد أحمد الشعبي: محاضرة بعنوان مفهوم المواطنة في اللغة الاصطلاح والتاريخ، كلية التربية للبنات، جامعة الأنبار.
18. محمد عربي لادمي: المواطنة كخاصية مميزة للدولة الوطنية: دراسة تحليلية للمواطنة في أبعادها وقيمها، مجلة آفاق علمية، العدد 20، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019.
19. النوي بالطاهر: دور الجامعة الجزائرية في تعزيز مفهوم المواطنة لدى الطالب، جامعة الوادي، الجزائر.
20. مدوري لمين: دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم المواطنة لدى طالب الجامعي (فيسبوك نموذجاً) -دراسة ميدانية بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2020.
21. رشيدة أولم و خليدة تشواف: دور المجتمع المدني في ترقية مفهوم المواطنة في الجزائر دراسة حالة: جمعية كافل اليتيم بومرداس 2014-2020، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2020.
22. رحوي عائشة: المدرسة والمواطنة -الطور المتوسط ببعض متوسطات مدينة تلمسان نموذجاً-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة وهران، الجزائر، 2009.
23. أمينة حلال: منظمات المجتمع المدني: آلية لترسيخ قيم المواطنة، حوليات جامعة الجزائر 1، جامعة الجزائر 3، العدد 01، 2021.
24. العابد عمر: المجتمع المدني في الجزائر ودوره في التنمية السياسية (1989-2012)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.
25. محمد موسي صديق محمد: دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية-دراسة تطبيقية على منظمات المجتمع المدني في السودان في فترة 2005م-2012م، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة شندي، جمهورية السودان، 2016.
26. بن ناصر ب وطيب: النظام القانوني للجمعيات في الجزائر - قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الثاني، 2014.
27. حلية حنان: نشأة وعمل الجمعيات البلدية ذات الطابع الخيري لجان الأحياء في ظل جائحة كورونا، مجلة القانون والمجتمع، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 01، 2021.
28. رشيد السعيد: جمعيات الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة -دراسة ميدانية بالتجمعات الحضرية الجديدة علي المنجلي قسنطينة-جامعة قسنطينة، الجزائر.

29. الحاج أحمد محمد ياسينونين عبد الحق: دور جمعيات الأحياء في تحقيق التنمية المحلية –دراسة لواقع جمعيات الأحياء من خلال القانون 12/06، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل ماستر في العلوم السياسية، جامعة الوادي، الجزائر، 2020.
30. حلية حنان: منظمات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات، أطروحة نيل شهادة دكتوراه في الحقوق، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2022.
31. أحمد محمد بكري موسي، تصور مقترح لتمويل منظمات المجتمع المدني في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة آفاق للعلوم، العدد 8، جامعة الملك سعود، جامعة الجلفة، 2017..
32. حسام حشادة: المجتمع المدني، أطلس للنشر والترجمة والانتاج الثقافي، بيروت، لبنان، ط1، 2015.
33. غانسمحمد: المجتمع المدني الجزائري بين استقلالية والتوظيف السياسي –دراسة نقدية على ضوء قانوني الجمعيات والأحزاب السياسية لسنة 2012، مجلة الاستاذ الباحث الدراسات القانونية والسياسية، جامعة تسمسيلت، الجزائر، العدد 2، 2021.
34. زينب بنت محمد الغربية: استراتيجية لتعزيز التربية من أجل المواطنة في المدرسة الحديثة، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد 11، 2012،
35. حمودي إيمانوطويل أحمد: الضغط الضريبي على الأسر في ظل الأهداف التنموية الاجتماعية المسيطرة بالجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 3، 2019.
36. عيسات العربي: معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي وهانات الفعل التنموي، مجلة تنمية موارد البشرية، جامعة سطيف، الجزائر، عدد 2، 2016.
37. نيران عدنان كاظم: آليات التمكين الاجتماعي للشباب العراقي: ريادة الأعمال الاجتماعية نموذجا، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد 68، 2024.
38. مروة السعيد مغازي: فاعلية التدخل المهني لتنمية وعي المرأة اللاجئة بتحديات التمكين الاجتماعي من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، المعهد العالي الخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ، العدد 32.
39. داليا صبري يوسف غنيم: الآليات التنظيمية للجمعيات الأهلية لتحقيق التمكين الاجتماعي لأسر ذوي الإعاقة، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد 62، 2023.
40. بلحناني أمينة ومختاري فيصل: إشكالية رأس المال الاجتماعي بين المفهوم والقياس، جامعة معسكر، الجزائر.

41. خلفاويحسين:إسهام رأس المال الاجتماعي للأستاذ الباحث في تشكيل المعرفة العلمية –دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة الباحثين بجامعة قاصدي مرياح ورقلة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علم اجتماع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2022.
42. بن عروس محمد أمين:الدور والمكانة الاجتماعية في المجتمع، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد الرابع، 2021.
43. وليد رشاد: مفهوم رأس المال الاجتماعي، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الأول، 2015.
44. أم العز يوسف المبارك، دور الأسرة في علاج مشكلة الكذب عند الأطفال، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الفيوم، السعودية، العدد 37، 2024..
45. أحمد جلول:الأدوار الاجتماعية –مدخل النظري-، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 01، 2022.
46. جهاد عبد الملك عودة وسمير رمزي: نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية، مجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد 3.
47. عبد الله بن سعيد آل عبود القحطاني:قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة، جامع ونايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2010،
48. محمود محمد جاد الكريم محمد وعبد الرحيم أحمد محمد خليل: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في تونس، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية، جامع وأسوان، مصر، العدد 1، 2024،
49. سماعيل عبد الرحيم: دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي-دراسة حالة الأردن (2000-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021،
50. محمد يحيوي: دور المجتمع المدني في عملية التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019.
51. امر بوسالمي: دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الحضرية – دراسة ميدانية لأحزاب ونقابات وجمعيات بمدينة خنشلة-، أطروحة مدمة لنيل شهادة دكتوراه للطور الثالث (ل.م.د)، جامعة عباس لغرور خنشلة، الجزائر، 2019.

52. رزيقة عوايشية: الوعي البيئي في ظل حركية التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة ميدانية على الجمعيات الناشطة في المجال البيئي-تدسة-، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه طور الثالث، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 2025.
53. هبة محسن محمود: المحاضر الخامسة البحث العلمي المنهج الوصفي، قسم التربية البدنية والعلوم والرياضية، جامعة الموصل، 2021.
54. أحمد نقي: المقابلة: الماهية- الأهمية – الأهداف- الأنواع، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 2، 2021.

الملاحق

اهداف المقابلة:

هذه المقابلة تدخل ضمن إطار بحث أكاديمي بعنوان: «دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المواطنة»، وتهدف إلى معرفة مساهمة جمعيات الأحياء في ترسيخ قيم المواطنة على المستوى المحلي.

المحور الأول: التعريف بالجمعية

1. منذ متى تأسست جمعيتكم؟

2. ما هي الأهداف الأساسية التي أنشئت من أجلها؟

3. ما هو نطاق نشاطكم الجغرافي (حي، بلدية...)?

المحور الثاني: مساهمة الجمعية في المواطنة

4. ما نوع الأنشطة التي تقومون بها لتعزيز الانتماء والوعي داخل الحي؟

5. هل تنظمون حملات توعية (حول النظافة، الحقوق، البيئة)؟

6. هل لاحظتم تفاعلاً من سكان الحي مع هذه الأنشطة؟

المحور الثالث: علاقة الجمعية بالسلطات المحلية

7. كيف تصفون علاقتكم بالبلدية أو السلطات الإدارية؟

8. هل هناك تنسيق رسمي أو دعم مادي/لوجستي من الدولة؟

9. هل تتعاونون مع جمعيات أخرى في إطار شبكات أو تنسيقيات؟

المحور الرابع: التحديات والاقتراحات

10. ما هي أهم العراقيل التي تواجهكم في أداء مهامكم؟

11. ما هي اقتراحاتكم لتعزيز دور جمعيات الأحياء في ترسيخ المواطنة؟

12. هل ترون أن المواطن في الحي أصبح أكثر وعياً ومشاركة بفضل نشاط الجمعية؟

الملحق رقم

02: تمثل

قائمة

جمعيات

المجتمع

المدني

بلدية

خنشلة

ولايسة خنشلة
داره خنشلة
بلدية خنشلة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الرقم	الترتيب	الجمعية	الترتيب	الجمعية	الترتيب	الجمعية
1	1	جمعية اعمار حي 368 سكن تساهمي	1	جمعية اعمار حي 368 سكن تساهمي	1	جمعية اعمار حي 368 سكن تساهمي
2	2	جمعية حي تجزئة 784 قطعة	2	جمعية حي تجزئة 784 قطعة	2	جمعية حي تجزئة 784 قطعة
3	3	جمعية حسن الجوار حي 372 قطعة	3	جمعية حسن الجوار حي 372 قطعة	3	جمعية حسن الجوار حي 372 قطعة
4	4	جمعية حي 22 فيري بني سوسايب عريق	4	جمعية حي 22 فيري بني سوسايب عريق	4	جمعية حي 22 فيري بني سوسايب عريق
5	5	جمعية حي كتاب ايمو	5	جمعية حي كتاب ايمو	5	جمعية حي كتاب ايمو
6	6	جمعية حي 550 سكن الوجوه العمرانية بطريق مسكينة	6	جمعية حي 550 سكن الوجوه العمرانية بطريق مسكينة	6	جمعية حي 550 سكن الوجوه العمرانية بطريق مسكينة
7	7	جمعية نهج مصطفى بن بولعيد وسط المدينة	7	جمعية نهج مصطفى بن بولعيد وسط المدينة	7	جمعية نهج مصطفى بن بولعيد وسط المدينة
8	8	جمعية حي 700 سكن خنشلة	8	جمعية حي 700 سكن خنشلة	8	جمعية حي 700 سكن خنشلة
9	9	جمعية حي عرقوب ابريس	9	جمعية حي عرقوب ابريس	9	جمعية حي عرقوب ابريس
10	10	جمعية اقامة المستويين القطب العمراني الجديد	10	جمعية اقامة المستويين القطب العمراني الجديد	10	جمعية اقامة المستويين القطب العمراني الجديد
11	11	جمعية اقامة الزهور القطب العمراني الجديد	11	جمعية اقامة الزهور القطب العمراني الجديد	11	جمعية اقامة الزهور القطب العمراني الجديد
12	12	جمعية الاقفاي لحي تالية محمد العيد	12	جمعية الاقفاي لحي تالية محمد العيد	12	جمعية الاقفاي لحي تالية محمد العيد
13	13	جمعية اقامة المرحان القطب العمراني الجديد	13	جمعية اقامة المرحان القطب العمراني الجديد	13	جمعية اقامة المرحان القطب العمراني الجديد
14	14	جمعية حي 32 سكن طريق العيزار	14	جمعية حي 32 سكن طريق العيزار	14	جمعية حي 32 سكن طريق العيزار
15	15	جمعية حي 128 سكن	15	جمعية حي 128 سكن	15	جمعية حي 128 سكن
16	16	جمعية حي طريق عين البيضاء	16	جمعية حي طريق عين البيضاء	16	جمعية حي طريق عين البيضاء
17	17	جمعية حي النسر	17	جمعية حي النسر	17	جمعية حي النسر
18	18	جمعية حي 100 سكن	18	جمعية حي 100 سكن	18	جمعية حي 100 سكن
19	19	جمعية حي اول نوفمبر	19	جمعية حي اول نوفمبر	19	جمعية حي اول نوفمبر
20	20	جمعية حي بوجليانة الجديدة	20	جمعية حي بوجليانة الجديدة	20	جمعية حي بوجليانة الجديدة
21	21	جمعية حي الشهيد عبد الحق بن حمودة	21	جمعية حي الشهيد عبد الحق بن حمودة	21	جمعية حي الشهيد عبد الحق بن حمودة
22	22	جمعية حي الضواية	22	جمعية حي الضواية	22	جمعية حي الضواية
23	23	جمعية حي 1000/150 طريق العيزار	23	جمعية حي 1000/150 طريق العيزار	23	جمعية حي 1000/150 طريق العيزار
24	24	جمعية اقامة النخيل طريق العيزار	24	جمعية اقامة النخيل طريق العيزار	24	جمعية اقامة النخيل طريق العيزار
25	25	جمعية اقامة الانوار القطب العمراني الجديد	25	جمعية اقامة الانوار القطب العمراني الجديد	25	جمعية اقامة الانوار القطب العمراني الجديد
26	26	جمعية حي 18 فبراير عمارات باتنة	26	جمعية حي 18 فبراير عمارات باتنة	26	جمعية حي 18 فبراير عمارات باتنة
27	27	جمعية حي 05 جويلية	27	جمعية حي 05 جويلية	27	جمعية حي 05 جويلية
28	28	جمعية حي 137 سكن (بن بولعيد)	28	جمعية حي 137 سكن (بن بولعيد)	28	جمعية حي 137 سكن (بن بولعيد)
29	29	جمعية حي مشقة عقون	29	جمعية حي مشقة عقون	29	جمعية حي مشقة عقون
30	30	جمعية حي المنظر الجميل	30	جمعية حي المنظر الجميل	30	جمعية حي المنظر الجميل
31	31	جمعية حي 180 سكن اجتماعي تساهمي	31	جمعية حي 180 سكن اجتماعي تساهمي	31	جمعية حي 180 سكن اجتماعي تساهمي
32	32	جمعية حي 100 سكن تساهمي للتجارة الجديدة	32	جمعية حي 100 سكن تساهمي للتجارة الجديدة	32	جمعية حي 100 سكن تساهمي للتجارة الجديدة
33	33	جمعية حي ادمل حي المنشفي	33	جمعية حي ادمل حي المنشفي	33	جمعية حي ادمل حي المنشفي
34	34	جمعية حي المنشفي	34	جمعية حي المنشفي	34	جمعية حي المنشفي
35	35	جمعية حي المنشفي	35	جمعية حي المنشفي	35	جمعية حي المنشفي
36	36	جمعية حي المنشفي	36	جمعية حي المنشفي	36	جمعية حي المنشفي
37	37	جمعية حي المنشفي	37	جمعية حي المنشفي	37	جمعية حي المنشفي
38	38	جمعية حي المنشفي	38	جمعية حي المنشفي	38	جمعية حي المنشفي
39	39	جمعية حي المنشفي	39	جمعية حي المنشفي	39	جمعية حي المنشفي
40	40	جمعية حي المنشفي	40	جمعية حي المنشفي	40	جمعية حي المنشفي
41	41	جمعية حي المنشفي	41	جمعية حي المنشفي	41	جمعية حي المنشفي
42	42	جمعية حي المنشفي	42	جمعية حي المنشفي	42	جمعية حي المنشفي
43	43	جمعية حي المنشفي	43	جمعية حي المنشفي	43	جمعية حي المنشفي
44	44	جمعية حي المنشفي	44	جمعية حي المنشفي	44	جمعية حي المنشفي
45	45	جمعية حي المنشفي	45	جمعية حي المنشفي	45	جمعية حي المنشفي
46	46	جمعية حي المنشفي	46	جمعية حي المنشفي	46	جمعية حي المنشفي
47	47	جمعية حي المنشفي	47	جمعية حي المنشفي	47	جمعية حي المنشفي
48	48	جمعية حي المنشفي	48	جمعية حي المنشفي	48	جمعية حي المنشفي
49	49	جمعية حي المنشفي	49	جمعية حي المنشفي	49	جمعية حي المنشفي
50	50	جمعية حي المنشفي	50	جمعية حي المنشفي	50	جمعية حي المنشفي
51	51	جمعية حي المنشفي	51	جمعية حي المنشفي	51	جمعية حي المنشفي
52	52	جمعية حي المنشفي	52	جمعية حي المنشفي	52	جمعية حي المنشفي
53	53	جمعية حي المنشفي	53	جمعية حي المنشفي	53	جمعية حي المنشفي
54	54	جمعية حي المنشفي	54	جمعية حي المنشفي	54	جمعية حي المنشفي
55	55	جمعية حي المنشفي	55	جمعية حي المنشفي	55	جمعية حي المنشفي
56	56	جمعية حي المنشفي	56	جمعية حي المنشفي	56	جمعية حي المنشفي
57	57	جمعية حي المنشفي	57	جمعية حي المنشفي	57	جمعية حي المنشفي
58	58	جمعية حي المنشفي	58	جمعية حي المنشفي	58	جمعية حي المنشفي
59	59	جمعية حي المنشفي	59	جمعية حي المنشفي	59	جمعية حي المنشفي
60	60	جمعية حي المنشفي	60	جمعية حي المنشفي	60	جمعية حي المنشفي
61	61	جمعية حي المنشفي	61	جمعية حي المنشفي	61	جمعية حي المنشفي
62	62	جمعية حي المنشفي	62	جمعية حي المنشفي	62	جمعية حي المنشفي
63	63	جمعية حي المنشفي	63	جمعية حي المنشفي	63	جمعية حي المنشفي
64	64	جمعية حي المنشفي	64	جمعية حي المنشفي	64	جمعية حي المنشفي
65	65	جمعية حي المنشفي	65	جمعية حي المنشفي	65	جمعية حي المنشفي
66	66	جمعية حي المنشفي	66	جمعية حي المنشفي	66	جمعية حي المنشفي
67	67	جمعية حي المنشفي	67	جمعية حي المنشفي	67	جمعية حي المنشفي
68	68	جمعية حي المنشفي	68	جمعية حي المنشفي	68	جمعية حي المنشفي
69	69	جمعية حي المنشفي	69	جمعية حي المنشفي	69	جمعية حي المنشفي
70	70	جمعية حي المنشفي	70	جمعية حي المنشفي	70	جمعية حي المنشفي
71	71	جمعية حي المنشفي	71	جمعية حي المنشفي	71	جمعية حي المنشفي
72	72	جمعية حي المنشفي	72	جمعية حي المنشفي	72	جمعية حي المنشفي
73	73	جمعية حي المنشفي	73	جمعية حي المنشفي	73	جمعية حي المنشفي

74	جمعية 100 سكن تساهمي طريق باتنة	حي	حي بابار 02 بلدية خنشلة	21/04/2022	11/2022
75	جمعية حي 02 - بلدية خنشلة	حي	حي بن بولعيد	13/04/2022	08/2022
76	جمعية حي النور - بلدية خنشلة	حي	حي النور	15/06/2022	15/2022
77	جمعية حي زوي 02 - بلدية خنشلة	حي	حي زوي 02	19/11/2022	21/2022
78	جمعية حي تعاونية الامل طريق بابار	حي	حي تعاونية الامل	04/05/2023	06/2023
79	جمعية حي ارباكو 325 سكن	حي	حي 344 قطعة رقم 133	10/01/2023	03/2023
	جمعية السكن للجمعيات لبلدية خنشلة		مقر رابطة خنشلة للحياه السكنية	23/07/2001	21/2001

رامي سيدي محمد
 رئيس قسم
 والمسائل المرتبطة بـ
 قسم العلوم الاجتماعية

الملخص

• الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المواطنة، من خلال تحليل ميداني لواقع هذه المنظمات وطبيعة تفاعلها مع مختلف الفاعلين في المجتمع. وقد انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها: ما هو الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تعزيز المواطنة؟، واعتمدت فرضية عامة مؤداها أن لمنظمات المجتمع المدني دورًا محوريًا في ترسيخ المواطنة داخل المجتمع. كما تم اشتقاق فرضيتين جزئيتين، الأولى مفادها أن التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والجهات الرسمية يساهم في توسيع نطاق تأثير هذه المنظمات في ترسيخ قيم المواطنة، أما الثانية فترى أن توافر التمويل المستدام والتدريب يساهم في تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على أداء أدوارها في هذا المجال. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي، فيما استُخدمت المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات بحيث أجريت مع 12 من لجان الأحياء في بلدية خنشلة، وذلك انطلاقًا من عينة قصدية. واستند الباحث في تحليل الظاهرة إلى مجموعة من المؤشرات التنظيمية والواقعية التي رُصدت خلال العمل الميداني. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف في الوعي البيئي والمشاركة المجتمعية، إلى جانب تحديات تنظيمية ومالية تعيق فاعلية أداء المنظمات، كما تبين أن طبيعة العلاقة مع السلطات المحلية تؤثر بشكل مباشر في نجاعة تدخلاتها. وخلصت الدراسة إلى أهمية الشراكات المحلية في توسيع قاعدة العمل المدني، مع تسجيل تطور تدريجي في الوعي المجتمعي بمفهوم المواطنة. وانتهت إلى أن تعزيز المواطنة يتطلب دعمًا مؤسسيًا واضحًا، إضافة إلى تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني من خلال التمويل، التكوين، وتوسيع آفاق الشراكة مع مختلف الفاعلين، بما يكفل فعالية أكبر في الاستجابة للتحديات المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: منظمات المجتمع المدني، تعزيز المواطنة.

- **Abstract:**

This study aims to uncover the role of civil society organizations in promoting citizenship by conducting a field analysis of the current state of these organizations and the nature of their interaction with various actors in society. The study is based on the central research problem which is to understand the role that civil society organizations play in promoting citizenship. A general hypothesis was adopted stating that civil society organizations play a pivotal role in establishing citizenship within society and two subhypotheses were derived: the first suggests that coordination between civil society organizations and official authorities contributes to expanding the impact of these organizations in promoting citizenship values while the second holds that sustainable funding and training enhance the ability of civil society organizations to perform their roles in this domain. The study relied on the descriptive method using interviews as the primary tool for data collection which were conducted with twelve neighborhood committees in the municipality of Khenchela based on a purposive sample. The researcher analyzed the phenomenon using a set of organizational and practical indicators observed during the fieldwork and the results revealed a weakness in environmental awareness and community participation along with organizational and financial challenges that hinder the effectiveness of these organizations. It was also found that the nature of the relationship with local authorities has a direct impact on the efficiency of their interventions. The study concluded that local partnerships are essential for expanding the scope of civil society work and noted a gradual development in societal awareness of the concept of citizenship emphasizing that promoting citizenship requires clear institutional support as well as enhancing the capacities of civil society organizations through funding, training, and expanding partnerships with various actors to ensure greater effectiveness in addressing societal challenges.

Keywords: Civil Society Organizations, Promoting Citizenship.